

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي"

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية
فرع: إحصاء واقتصاد تطبيقي

أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد
الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي

إشراف الأستاذ:

د. عبد الحق بوعتروس

إعداد الطالب:

وليد بشيشي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د. أحمد بوراس	جامعة أم البواقي	رئيساً
د. عبد الحق بوعتروس	جامعة قسنطينة	مقرراً
د. بولعيد بعلوج	جامعة قسنطينة	عضواً
د. عبد الباقي روابح	جامعة قسنطينة	عضواً

السنة الجامعية 2009/2008

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخي لن تنال العلم إلا بستة
سأنيك عن تفاصيلها ببيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغه
وصحبة استاذٍ وطول زمان

* الشافعي *

العلم مغرس كل فخر فافتخر
واحذر يفوتك فخر ذاك المغرس
واعلم بأن العلم ليس يناله
من همته في مطعم أو ملبس

* الشافعي *

* ما كتب كاتب في يومه كتابا إلا
وقال في غده لو أضفت هذا لكان أحسن
ولو حذفته ذاك لعاد أزين ولو عدلت
هذه لكنت الأوفق ولو أبدلت تلك لعدت
الأحذق *

* عماد الدين الأصفهاني *

التشكر

في الحديث القدسي

﴿عبدى لم تشكرنى، ما لم تشكر من قدمت لك الخير

على يديه﴾

يفيض القلب، و يسعد اللسان بالإشادة بمن رسم
الطريق لهذا البحث و قدم العون و أنار البصيرة
بالأستاذية المخلصة والريادة الحقة فكانت
الرسالة و صح التفكير. الأستاذ الفاضل الدكتور
عبد الحق بوعتروس، الذي أسأل الله العظيم رب
العرش العظيم أن يمن عليه بوافر العافية
ويهديه الجنة، والعيش أرغده والعمر أسعده
والإحسان أتمه والإنعام أعمه والعمل أصلحه
والعلم أنفعه والرزق أوسعاه. القليل من الناس
يهمهم أن يكسبوا الآخرين المعرفة التي تغنيهم
عن السؤال وهو منهم.
والشكر الجزيل لكل من ساهم في إتمام هذا
العمل ولو بكلمة طيبة.

الفهرس

فهرس الموضوعات

III-I.....	فهرس الموضوعات
V-IV.....	فهرس الجداول
IV -V	فهرس الأشكال
5-1.....	المقدمة

الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

6.....	تمهيد
7.....	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيه
7.....	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف وأهميته
8.....	المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف وكيفية قياسه
11.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
21.....	المبحث الثاني: سوق الصرف
21.....	المطلب الأول : ماهية سوق الصرف الأجنبي وخصائصه ووظائفه
24.....	المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي
26.....	المطلب الثالث: هيكل سوق الصرف وأنواعه
31.....	المطلب الرابع: الأنشطة الأساسية في سوق الصرف
33.....	المبحث الثالث: نظريات ومحددات سعر الصرف
33.....	المطلب الأول: النظريات المحددة سعر الصرف
40.....	المطلب الثاني: النماذج المختلطة
42.....	المطلب الثالث: النماذج النقدية لسعر الصرف
48.....	المبحث الرابع: أنظمة وسياسات سعر الصرف
48.....	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
51.....	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف
54.....	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف
55.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: العملات الدولية

56.....	تمهيد
57.....	المبحث الأول: الدولار والعملات الدولية
57.....	المطلب الأول: السيولة الدولية وتدويل العملات
61.....	المطلب الثاني: الهيمنة العالمية للدولار
67.....	المطلب الثالث: الدولة
73.....	المبحث الثاني: النظام النقدي الأوروبي من الإيكو إلى الأورو
73.....	المطلب الأول: مسيرة الإتحاد النقدي الأوروبي
78.....	المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي ووحدة النقد الإيكو (ECU)
81.....	المطلب الثالث: الإتحاد النقدي الأوروبي والعمللة الموحدة (الأورو)
86.....	المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد العالمي
86.....	المطلب الأول: محددات سعر صرف الأورو والدولار والعوامل المؤثرة فيهما
92.....	المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدولار مقابل الأورو
94.....	المطلب الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي
100.....	المبحث الرابع: خطر سعر الصرف وأزمات العملة
100.....	المطلب الأول: أسباب وأنواع مخاطر الصرف
103.....	المطلب الثاني: ماهية الأزمات المالية
107.....	المطلب الثالث: أهم الأزمات المالية
109.....	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد

الجزائري

110.....	تمهيد
111.....	المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري
111.....	المطلب الأول: الميزان التجاري الجزائري
120.....	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات
122.....	المطلب الثالث: تطور الناتج الداخلي الخام
123.....	المطلب الرابع: المديونية في الجزائر
126.....	المبحث الثاني: تطور نظام الصرف في الجزائر

126.....	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة.....
127.....	المطلب الثاني: نظام التثبيت لسلة من العملات 1973-1994.....
133.....	المطلب الثالث: نظام الصرف بعد 1994.....
137.....	المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات.....
137.....	المطلب الأول: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري.....
146.....	المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.....
147.....	المطلب الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على رصيد ميزان المدفوعات.....
150.....	المبحث الرابع: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على أهم المتغيرات الاقتصادية.....
150.....	المطلب الأول: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على المديونية الخارجية.....
152.....	المطلب الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على احتياطي الصرف.....
154.....	المطلب الثالث: أثر انخفاض سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....
157.....	المطلب الرابع: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائلات الجزائر من المحروقات.....
165.....	المبحث الخامس: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الصعيد الداخلي.....
165.....	المطلب الأول: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على التضخم.....
168.....	المطلب الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الموازنة العامة للدولة.....
171.....	المطلب الثالث: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على سعر صرف الدينار.....
173.....	المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة للحد من مخاطر التغير في سعر الصرف.....
186.....	خلاصة الفصل.....
187.....	الخاتمة العامة.....
193.....	البيوغرافيا.....

فهرس الجداول

59.....	الجدول رقم 1: وظائف العملات الدولية.....
68.....	الجدول رقم 2: أكبر ثلاثة اقتصادات تحولت إلى الدولة الكاملة خارج الولايات المتحدة الأمريكية.....

- الجدول رقم 3: الإقتصاديات ذات الدولار الجزئية..... 70
- الجدول رقم 4: المكونات النقدية لسلة وحدة النقد الأوربية..... 80
- الجدول رقم 5: مقارنة بين الاستخدام الدولي للدولار والأورولسنة 2001..... 87
- الجدول رقم 6: تواتر الأزمات الاقتصادية حسب طبيعة أنظمة الصرف..... 106
- الجدول رقم 7: مقارنة بين صادرات الجزائر في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات..... 111
- الجدول رقم 8: أهم المواد المصدرة بالكمية والقيمة..... 113
- الجدول رقم 9: الدول الأكثر تعاملًا مع الجزائر في مجال الصادرات..... 114
- الجدول رقم 10: تطور واردات الجزائر من 1992 إلى 2006..... 115
- الجدول رقم 11: الممونون العشرة الأوائل للجزائر..... 117
- الجدول رقم 12: هيكل واردات السلع من 1999 إلى 2006..... 118
- الجدول رقم 13: التطور التاريخي لرصيد الميزان التجاري..... 119
- الجدول رقم 14: التطور التاريخي لرصيد ميزان المدفوعات..... 120
- الجدول رقم 15: تطور أسعار البترول..... 121
- الجدول رقم 16: تطور الناتج الداخلي الخام..... 122
- الجدول رقم 17: تطور المديونية وخدمة الدين..... 124
- الجدول رقم 18: تطور مؤشرات المديونية بـ %..... 125
- الجدول رقم 19: العملات المرجحة المكونة لسلة العملات في الجزائر..... 129
- الجدول رقم 20: مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات..... 138
- الجدول رقم 21: معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات..... 139
- الجدول رقم 22: مصدر واردات الجزائر حسب المناطق الجغرافية بـ %..... 140
- الجدول رقم 23: الواردات الجزائرية حسب المناطق وذلك للسداسي الأول لسنة 2007 و 2008..... 141
- الجدول رقم 24: مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات..... 143

- الجدول رقم 25: معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل
سعر البترول وقيمة الواردات 143
- الجدول رقم 26: مقارنة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول 144
- الجدول رقم 27: معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي لسعر الصرف الدولار مقابل الأورو، وسعر
البترول ورصيد الميزان التجاري 144
- الجدول رقم 28: تطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان الجاري ومعدل التغير في سعر صرف الدولار
مقابل الأورو 146
- الجدول رقم 29: مقارنة بين معدل التغير في ميزان المدفوعات والتغير في سعر صرف الدولار مقابل
الأورو وسعر البترول 147
- الجدول رقم 30: معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول
ورصيد ميزان المدفوعات 148
- الجدول رقم 31: العملات الرئيسية المكونة للدين الخارجي (%) 150
- الجدول رقم 32: مقارنة بين قيمة الديون في حالة ثبات وتغير سعر الصرف 151
- الجدول رقم 33: مقارنة بين تغير احتياطي الصرف وتغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو وتغير سعر البترول
..... 152
- الجدول رقم 34: مقارنة التغير النسبي في قيمة الاستثمار الأجنبي مع التغير في سعر صرف الدولار مقابل
الأورو 155
- الجدول رقم 35: معاملات الارتباط بين التغير في قيمة الاستثمار الأجنبي (مليار دولار) وسعر صرف الدولار
مقابل الأورو 156
- الجدول رقم 36: الأسعار الاسمية والحقيقية للبترول 157
- الجدول رقم 37: مقارنة بين السعر الاسمي والحقيقي للبترول وسعر صرف الدولار مقابل
الأورو 159
- الجدول رقم 38: صادرات الجزائر بالقيمة الاسمية والحقيقية 161
- الجدول رقم 39: مقارنة بين معدل التضخم ومعدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو 165
- الجدول رقم 40: معامل الارتباط بين مؤشر الأسعار ومعدل التغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار
..... 167
- الجدول رقم 41: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الموازنة العامة للدولة 169

الجدول رقم 42: معاملات الارتباط بين متغيرات الموازنة العامة والتغير النسبي في سعر الصرف والتغير النسبي في سعر البترول.....170

الجدول رقم 43: أسعار صرف كل من الدينار، الأورو والدولار (1999-2007).....171

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1: السعر المتوازن للعملة.....11

الشكل رقم 2: أثر التضخم على تغيرات سعر الصرف.....12

الشكل رقم 3: أثر تغير معدل الفائدة على سعر الصرف.....13

الشكل رقم 4: أثر تغير الدخل على سعر الصرف.....13

الشكل رقم 5: كيفية تنفيذ الصفقات في سوق الصرف.....23

الشكل رقم 6: معدل الصرف ومستوى الأسعار.....35

الشكل رقم 7: علاقة تغير عرض النقود ومستويات الأسعار ومعدلات الصرف.....36

الشكل رقم 8: العلاقة بين معدل التغير المتوقع في سعر الصرف وفارق معدل الفائدة.....44

الشكل رقم 9: تحديد أسعار الصرف حسب نظرية درنبوش.....46

الشكل رقم 10: الثعبان داخل النفق.....77

الشكل رقم 11: السعر التوازني للأورو مقابل الدولار.....89

الشكل رقم 12: التطور التاريخي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو.....92

الشكل رقم 13: صادرات الجزائر خارج وداخل قطاع المحروقات.....112

الشكل رقم 14: الزبائن العشرة الأولى للجزائر لسنة 2006.....114

الشكل رقم 15: الممونون العشرة الأوائل للجزائر لسنة 2006.....117

الشكل رقم 16: هيكل واردات السلع لسنة 2006.....118

الشكل رقم 17: مقارنة بين تطور ميزان المدفوعات وتطور سعر البترول.....121

الشكل رقم 18: العملات المرجحة المكونة للسلة.....129

الشكل رقم 19: التطور التاريخي لنظام سعر الصرف في الجزائر.....132

الشكل رقم 20: بنية واردات الجزائر حسب المناطق لسنة 2006.....140

الشكل رقم 21: مقارنة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول.....144

- الشكل رقم 22: مقارنة بين معدل التغير في ميزان المدفوعات ومعدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو
وسعر البترول 147
- الشكل رقم 23: العملات الرئيسية المكونة للدين الخارجي لسنة 2006 150
- الشكل رقم 24: مقارنة بين التغير في احتياطي الصرف وسعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول. 152
- الشكل رقم 25: الأسعار الاسمية والحقيقية للبترول 158
- الشكل رقم 26: مقارنة بين التغير النسبي في الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي للبترول وسعر صرف الدولار
مقابل الأورو 160
- الشكل رقم 27: تطور صادرات الجزائر من البترول بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية 161
- الشكل رقم 28: آلية تأثير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر
..... 162
- الشكل رقم 29: مقارنة بين التغير في سعر الصرف ومعدل التضخم 166
- الشكل رقم 30: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ارتفاع الأسعار 167

المقدمة

نتيجة التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم منذ القرن الماضي في شتى المجالات، وعلى رأسها الأسواق المالية الدولية، أدت إلى تشابك العلاقات الاقتصادية والنقدية بين دول العالم المختلفة، الأمر الذي ترتب عنه ظهور مجموعة من العملات القوية المسيطرة في مقابل عملات أخرى ضعيفة. وعلى رأس تلك العملات الدولار والأورو، واللذان يلعبان دورا كبيرا في الأسواق العالمية باعتبارهما عملتان أساسيتان في تسوية المبادلات التجارية بين الدول.

والجزائر كباقي دول العالم تعتمد في تسوية معاملاتها على كل من الدولار والأورو، إذ إن أغلب مداخيلها بالدولار، غير أن الجزائر تواجه صعوبة في ما يخص هيكل صادراتها ووارداتها، ذلك أن 97% من صادراتها المتمثلة في النفط تقوم بالدولار، وأغلب وارداتها تأتي من الإتحاد الأوروبي وبذلك تقوم بالأورو.

إن هذا الأمر يطرح أمام الجزائر مشكلة الوقوع في خطر سعر الصرف، وبخاصة أمام التراجع المستمر للدولار مقابل الأورو، مما ينجر عنه خسائر تكبدها الجزائر في عمليات التسوية، غير أن واقع الحال المتأزم في النظام النقدي الجزائري وعدم اهتمام السلطات الجزائرية، أو اعتمادها على إستراتيجية صارمة في هذا الشأن لتفادي تلك الخسائر الناجمة عن اختلاف سعر صرف الدولار مقابل الأورو، يجعل النظام النقدي الجزائري برمته تحت طائل التهديدات والأزمات التي تعصف باقتصاديات أمريكا والدول الأوربية.

أولا: الإشكالية

لقد كانت فكرة تغطية مخاطر الصرف في التسويات الدولية شبه مهمشة في السياسة النقدية للجزائر، إلا أن التعويم الموجه للعملة بغرض الانخراط في اقتصاد السوق، ودخول المتعاملين الاقتصاديين في مخاطر تغير الصرف، والتراجع الكبير لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، أعاد طرح هذه الفكرة بقوة، الأمر الذي يحتم على الدولة الجزائرية الاهتمام جديا بهذا الموضوع؛ ومن أجل ذلك جاءت هذه الدراسة محاولة لتبيين أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري وهذا يستوجب طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري؟

وتتفرع عنه التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثر المتغيرات الكلية الأساسية في الاقتصاد بانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو.
- ما هي العوامل التي حالت دون ظهور مشكل انخفاض الدولار مقابل الأورو بصورة كبيرة على الساحة الاقتصادية في الجزائر.
- ما هو أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على أسعار البترول الحقيقية والاسمية.

ثانيا: فرضيات الدراسة

للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- إن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو **يكبد** الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة.

الفرضيات الفرعية:

- إن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- اعتماد الجزائر على مورد اقتصادي وحيد يجعلها أكثر عرضة لمخاطر الصرف.
- يعد الانخفاض الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل الأورو عاملا في ارتفاع سعر البترول.
- انخفاض الدولار مقابل الأورو يزيد الفجوة بين السعر الاسمي والسعر الحقيقي للبترول.
- إن الارتفاع في أسعار البترول أدى إلى الحيلولة دون ظهور مشكل انخفاض الدولار بقوة.

ثالثا: منهج وأدوات الدراسة

لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة منه ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل البحث. كما أن طبيعة موضوع الدراسة وأهدافه يساهمان بدور فعال في اختيار منهج الدراسة ووسائل وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث المختار، وللوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الإجراءات والقواعد المنهجية.

ولرصد ظاهرة تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو، ودراسة واقع هذه الظاهرة وتحليل أبعادها على الاقتصاد الجزائري، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، وهو الأسلوب الذي يستعمل على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية والسلوكية، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة

الدقيقة، كما يساهم هذا المنهج في توفير البيانات وتحليل الظواهر والحقائق حول المشكلة تحت الدراسة، ولتدعيم هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على إحصائيات من شأنها توضيح متغيرات الدراسة.

رابعاً: صعوبات البحث

- قلة المراجع مع ندرة الكتابات والدراسات المتخصصة في مجال سعر الصرف، وإن وجدت فهي باللغات الاجنبية.

- الذاتية بحيث لا يمكن التجرد عنها بصفة كلية أثناء إنجاز البحوث في مجال العلوم الإنسانية، والتي تؤثر على النتائج، وقد عبّر عنها "بول سامويلسون" (Paul A. Samuelson) بقوله: "ومن أجل النجاح، فإن على الاقتصادي أن يحاول أولاً تنمية فن الملاحظة بموضوعية والتجرد من تفضيلاته وعدائته، وأن يرى الأشياء كما هي، وألا يغيب عن ناظره أن للمسائل الاقتصادية صدى انفعالياً في نفس كل منا ... في كل مرة تتدخل فيها المعتقدات والأحكام المسبقة المترسخة بعمق، لأن كثيراً منها ليست إلا تبريرات تخفي بصعوبة فوائد اقتصادية خاصة ... وفي مجال العلوم الاجتماعية علينا الاعتراف بخضوعنا لأفكارنا المسبقة، أو على الأقل أننا ضحاياها".

خامساً: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع وأهميته خاصة وأن الجزائر من أكثر الدول المتضررة من تقلبات أسعار الصرف.

- تنبع أهمية البحث من التحديات التي تواجهها الجزائر في الوقت الراهن، والتي تفرض عليها، تصحيح سياساتها النقدية والمالية وتدعيم سوق الصرف لمواكبة التطورات العالمية.

- سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما سينجر عنه من تحرير تدريجي زمني ونوعي للتجارة في السلع والخدمات، وإلغاء إجراءات الدعم للمؤسسات المحلية، وبالتالي ستجد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام منافسة أجنبية حادة، خاصة وأن تقلب أسعار الصرف يؤثر سلباً على المؤسسات الاقتصادية التي تتعامل مع الاتحاد الأوروبي.

- تبني الدولة لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يتطلب تفعيل دور سوق الصرف في الجزائر للتقليل من حدة مخاطر سعر الصرف على المستثمر الأجنبي.

سادساً: أهداف الدراسة

بناء على تحديد إشكالية البحث وأهميته فإن الغرض الأساسي منه لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على موضوع سعر الصرف والعملات الدولية وأثرهما على الاقتصاد العالمي.
- محاولة تحديد أثر ودور كل من الأورو والدولار على الاقتصاد العالمي.
- الوقوف على أسباب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وأثر ذلك على الاقتصاد الجزائري.
- اقتراح توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليها البحث والتي من شأنها أن تسمح بتقليل حدة خطر الصرف.
- إثراء الساحة البحثية والمكتبة الجامعية بشكل خاص بهذا النوع من البحوث التي تتخصص في ميدان سعر الصرف والعملات الدولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري والعالمي.

سابعاً: مسيرة الدراسة

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة وتحليلها تم تقسيمها إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية ووضع الفرضيات ...، وثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب، وخاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: تطرق إلى سعر الصرف بتقسيمه إلى أربعة مباحث؛ تناول المبحث الأول ماهية سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيه، وكان اهتمام المبحث الثاني بعرض سوق الصرف وماهيته وأنواعه وأهميته، والآلية التي يتم التعامل بها في سوق الصرف، أما المبحث الثالث فتناول أهم النظريات المحددة لسعر الصرف، والمبحث الأخير خصص لإبراز أنظمة وسياسات سعر الصرف.

الفصل الثاني: وقد خصص هذا الفصل لدراسة العملات الدولية وعلى رأسها الدولار والأورو، من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول العملات الدولية وشروطها واستخداماتها، مع التركيز على الدولار من حيث الدور والأهمية، والمبحث الثاني اهتم بإبراز التاريخ النقدي الأوربي وتطوره وصولاً إلى العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، ودور هذه العملة في الاقتصاد العالمي، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة المنافسة بين الدولار والأورو ومحددات صرف كل منهما والمبحث الرابع والأخير تناول أزمات العملة وتصنيفها حسب أنظمة سعر الصرف مع ذكر أهمها.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية مستعينا بالإحصائيات والبيانات، وقد اشتمل على خمسة مباحث، تناول المبحث الأول تطور الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز أهم المتغيرات الأساسية (ميزان المدفوعات، المديونية، احتياطي الصرف...)، وأهتم المبحث الثاني بتطور سياسة سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي، وفي المبحث الثالث تم التركيز على مدى تأثير ميزان المدفوعات بانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وذلك بدراسة أهم عناصر ميزان المدفوعات، وخصص المبحث الرابع لدراسة أثر تغير سعر صرف الدولار على بعض المتغيرات الاقتصادية، كالمديونية، احتياطي سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، ودراسة العلاقة بين سعر صرف الدولار والأورو وأسعار البترول الحقيقية والاسمية ومن ثم إبراز أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر من المحروقات، وتضمن المبحث الأخير أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الصعيد الداخلي وذلك بالتركيز على الموازنة العامة كأهم مؤشر للدولة، ومن ثم طرح بعض الإجراءات التي قام بها الجزائر وذلك للحد من خطر الصرف، مع اقتراح بعض الحلول الممكنة إتباعها للحد من خطر الصرف، وفي الأخير كانت خاتمة متضمنة مجموعة من النتائج والاقتراحات التي خلصت إليها الدراسة.

الفصل الأول:

أنظمة وسياسات سعر

الصرف عبر التاريخ

النقدي

تمهيد

إن التطورات المتسارعة التي عرفها النظام النقدي الدولي خاصة الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت المرتبط أساسا بالذهب إلى نظام سعر صرف عائم، والذي يتم فيه تحديد سعر الصرف وفقا لقانون العرض والطلب، أدت إلى حدوث اضطرابات كثيرة في أسواق سعر الصرف نتيجة تسارع حركات رؤوس الأموال. لذلك فقد تم في هذا الفصل التطرق إلى موضوع سعر الصرف بالتفصيل وذلك بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيه

المبحث الثاني: سوق الصرف

المبحث الثالث: نظريات ومحددات سعر الصرف

المبحث الرابع: أنظمة وسياسات سعر الصرف

المبحث الأول:

ماهية سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيه

يعتبر سعر الصرف أساس المبادلات التجارية والمعاملات بين الدول، لذلك يكتسي موضوع سعر الصرف أهمية كبيرة، خاصة بعد التخلي عن نظام الصرف الثابت والانتقال إلى نظام الصرف العائم.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف وأهميته

إن الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف العائم أدى إلى تعقيد وتعدد أشكال سعر الصرف، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: ماهية سعر الصرف

التعريف الأول: سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة، والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹

التعريف الثاني: سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، كونه يعتبر أن العملات الأجنبية مثل بقية السلع، يحدد ثمنها بعدد من وحدات النقد الوطني الذي يتغير حسب ظروف العرض والطلب؛² أي أن سعر الصرف هو السعر الذي من خلاله تستبدل العملة المحلية بعملة أخرى.³

ثانياً: أهمية سعر الصرف

إن الأهمية المتصاعدة للعلاقات الاقتصادية والنشاطات التجارية بين دول العالم المختلفة، التي لكل منها عملة وطنية، أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف، فأهمية التعامل بالعملات الأجنبية تظهر في عمليات التجارة التي تنشأ بين الدول والتي يترتب عليها دفع جزء من مستورداتها من السلع ورؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها الوطنية.⁴ الأمر الذي يجعل من سعر الصرف محل اهتمام المستثمرين والاقتصاديين وكافة القطاعات في الدولة، وحتى على مستوى الأفراد العاديين.

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2002، ص242.

² عبد الحميد مبارك، محمود يونس، اقتصاد النقود والتجارة الدولية، كلية التجارة الإسكندرية، بيروت، 1996، ص163.

³ Anne. Kruege, **la détermination des taux de change**, Economica, paris, 1985, p13.

⁴ Philippe Avoyoet autres, **Finance APPLIQUÉ**, paris, dunod, 1993,p53

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف وكيفية قياسه

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري، ويتخذ سعر الصرف عدة أشكال نوجزها في الآتي:

أولاً: سعر الصرف الاسمي

سعر الصرف الاسمي هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات (عملات الشراء والبيع) حسب أسعارها بين بعضها البعض،¹ إذ يؤدي تفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف إلى تحديد سعر الصرف الاسمي الخاص بعملة ما في لحظة معينة من الزمن. كما يعتبر سعر الصرف الاسمي محددًا رئيسيًا للثمن المحلي للعملة الأجنبية، لكنه ليس المحدد الوحيد.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المنافسين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.² ويكتسي سعر الصرف الحقيقي³ أهمية كبيرة مقارنة بسعر الصرف الاسمي، وهو نوعان: أ-سعر الصرف الحقيقي الثنائي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي الثنائي (Real Exchange Rate RER) بأنه نسبة الأسعار المحلية للسلع الداخلة في التجارة إلى أسعار السلع غير الداخلة في التجارة.⁴

ب- سعر الصرف الحقيقي المتعدد:

إلى جانب ما ذكر حول سعر الصرف الاسمي والحقيقي الثنائي (للدولتين)، إلا أنه في الواقع تتم المتاجرة مع العديد من الدول، لذلك يقاس متوسط سعر السلع بمقارنة لكل العملاء التجاريين باستعمال متوسط مرجح لحصة التجارة مع كل بلد. ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقاً من متوسط حصص الصادرات، أو متوسط حصص الواردات، أو متوسط الاثنين معاً؛ وهو يعطي قياساً لسعر

¹ قدي عبد المجيد. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

² المرجع نفسه، ص 104.

³ وفقاً لآراء وليامسون (Williamson 1994) فإن المدرسة الاسترالية هي أول المدارس التي أشارت إلى هذه الأهمية الكبيرة لمقياس السعر النسبي، بينما تسميتها سعر الصرف الحقيقي حدثت في شيكاغو.

⁴ محمود محي الدين وأحمد كجوك، سياسة سعر الصرف في مصر، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003، ص 164.

التاريخ النقدي

الصرف الحقيقي المتعدد، ويعرف كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي المرجح تجارياً، أو سعر الصرف الفعلي¹؛ أي أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً.²

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل: مؤشر لاسبير للأرقام القياسية.³

معادلة سعر الصرف الفعلي:

باستعمال المعادلة الخطية اللوغارتمية: سعر الصرف الفعلي الحقيقي (r_e) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (n_e) معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية أي:

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) \\ = n_e - r_p$$

$$n_e = \sum_{i=1}^n w(i).e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^n w(i).f_p(i)$$

حيث:

$w(i)$: مرجح التجارة الخارجية الثنائية.

$e(i)$: أسعار الصرف الاسمية الثنائية.

$f_p(i)$: مستوى سعر الدولة i التي يُتاجر معها.⁴

¹ عيسى محمد الغزالي، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003، ص 15.

² سعر الصرف الحقيقي الفعلي: يعتبر سعر الصرف الفعلي سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لابد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

³ مفهوم سعر الصرف وأهميته، 2008/04/12.

http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=906

⁴ مثال لحساب معدلات سعر الصرف الحقيقي: بلغ مستوى سعر الصرف بين الدينار الجزائري والدولار الأمريكي 4.180 دينار للدولار الواحد سنة 1960 أو 239 سنتا مقابل الدرهم المغربي. وتدهور هذا السعر عبر الزمن ليصل إلى 8.469 دينار/دولار سنة 1995 معدل تخفيض اسمي مقداره

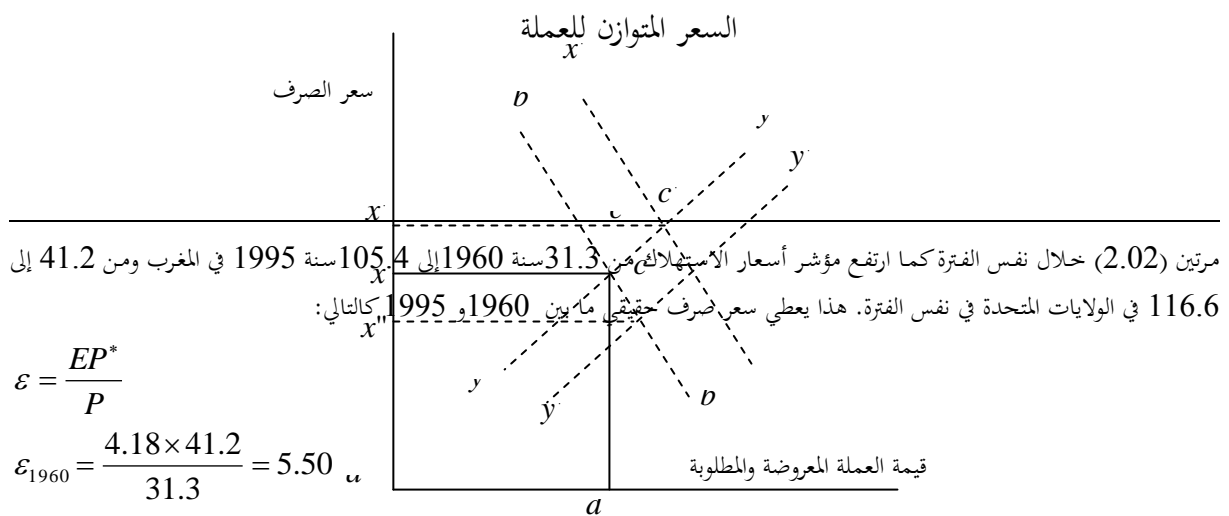
الفصل الأول:..... أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

رابعاً: سعر الصرف المتوازن

يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات، بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركة رؤوس الأموال غير العادية. وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حال المنافسة الكاملة؛ أي أن السعر المتوازن يصبح فكرة نظرية لا وجود لها كثيراً في الواقع الفعلي لعملات النقد الأجنبي نظراً لديناميكية العلاقات الاقتصادية النشطة، وهو ما يؤدي إلى ندرة حدوث التساوي بين العرض والطلب على النقد الأجنبي؛ إذ يتغير السعر يوميا بتغير الظروف، ومع ذلك يرى البعض أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة حركة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن للعملة.

وعلى أي حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغير بين لحظة وأخرى حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة في تحديده مثل المعروض من النقود أو الطلب الحقيقي على النقود في حالة حدوث تغيرات حقيقية في مكونات الإنتاج المحلي من السلع المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج، وهو ما يعني حدوث تغير في جانب الطلب المحلي على الواردات الأجنبية.¹ ويمكن التعبير عن سعر الصرف المتوازن بالشكل رقم 1:

الشكل رقم: 1



المصدر: حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهران، القاهرة، 1998، ص 39-40.

¹ حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهران، القاهرة، 1998، ص 39-40.

يوضح الشكل أعلاه أن النقطة c هي نقطة التوازن التي يتساوى عندها المعروض من العملة مع الطلب عليها وبذلك يكون سعر الصرف المتوازن مساويا لـ x^a ، وفي حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها يرتفع سعر الصرف عن سعر التوازن ويصبح x^a بينما نجد أنه في حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب ينخفض سعر الصرف عن سعر التوازن ويصبح x^a ، ويتوقف تغير سعر الصرف المتوازن على المتغيرات النقدية التالية:

- معدل نمو الدخل القومي.
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.
- معدل التغير في سعر الفائدة.
- اتجاه الطلب على النقود.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل تؤثر في سعر الصرف وذلك لارتباط سعر الصرف بكل المتغيرات الاقتصادية ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

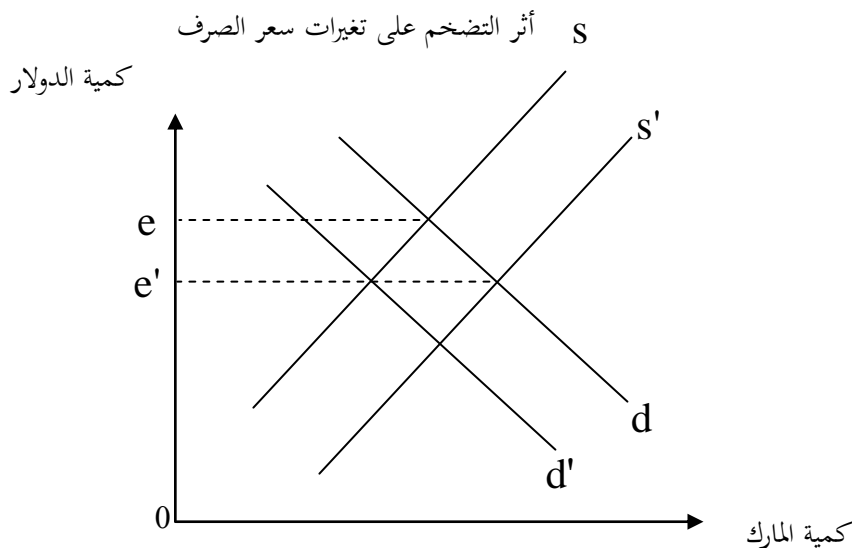
أولاً: التضخم

كلما كان معدل التضخم كبيرا في دولة ما كلما انخفض سعر صرف عملتها بالنسبة للدول الأخرى ولتوضيح ذلك ندرج الشكل التالي:¹

¹ بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 122.

الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

الشكل رقم : 2



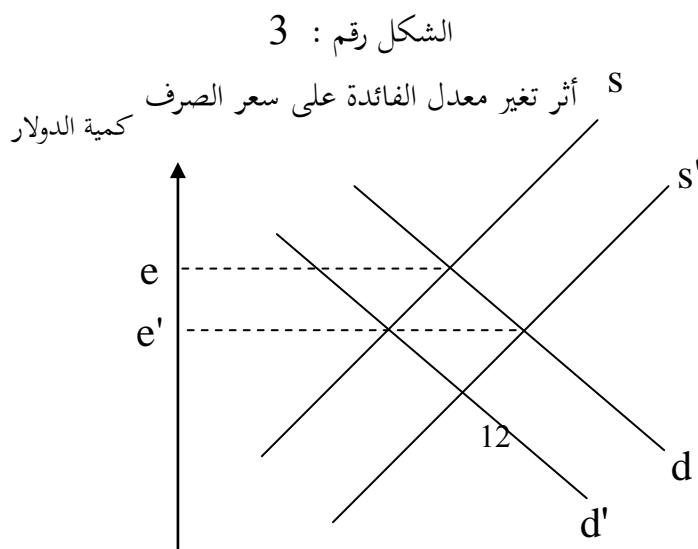
المصدر: بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 122.

لنفرض أن معدل التضخم مرتفع في ألمانيا وينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية d' ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى s' وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى e' .

أي أن الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل استيرادات الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثرا على تغير سعر صرف العملات المختلفة.

ثانيا: معدل الفائدة

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة، فارتفاع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي يؤدي بعد مرور فترة زمنية معينة إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم 3:¹

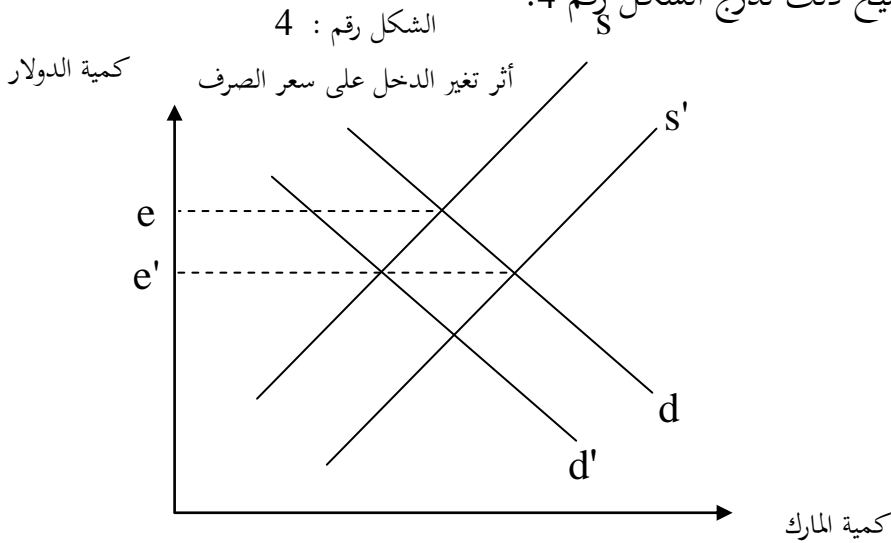


¹ المرجع نفسه، ص 122.

يوضح الشكل أعلاه أنه في حالة انخفاض معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية عن معدلات الفائدة في ألمانيا، ينتقل منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية إلى d بينما ينتقل منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى s ، وعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فإنه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.¹

ثالثاً: الدخل

إذا ارتفع الدخل المحلي لبلد ما مقارنة بالدخل الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية يرتفع سعر الصرف والعكس صحيح، ولتوضيح ذلك ندرج الشكل رقم 4:²



يوضح الشكل السابق أن الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع بينما بقي الدخل في

ألمانيا عند مستواه دون تغيير، وبيانيا نلاحظ أن منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية انتقل إلى d بينما بقي منحنى عرض المارك في ألمانيا على حاله فارتفع سعر الصرف من

¹ جيمس جوارتيني، ريجاردا ستروب، ترجمة وتعريب، عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000، 563.

² بسام الحجارة، مرجع سابق، ص 123.

E إلى E'. أي أن التغيير في الدخل بالنسبة لبلد دون الآخر يؤدي إلى تغيير في سعر الصرف بين هذين البلدين.

رابعاً: التدخلات الحكومية

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والاقتصادية، وبالتالي التقليل من تدهور سعر الصرف، ومن هذه العوامل نجد:

1- التعريفات الجمركية: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) والحصص (القيود على كمية السلع الأجنبية التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف، فالتعريفات والحصص تسبب ارتفاعاً في قيمة عملة الدولة في الفترة الطويلة، إذ إن فرض هذه القيود يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على الطلب الأجنبي وإلى ارتفاع الأسعار.

2- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: زيادة الطلب على صادرات دولة ما تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

3- الإنتاجية: زيادة الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية وارتفاع سعر صرف العملة، فإذا أصبحت دولة ما أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدولة يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع، لأن السلع المحلية ستحافظ على قيمة مبيعاتها.¹

4- كمية النقود: إن زيادة كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (سرعة تداول النقود، والنتاج القومي) تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي جعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة السلع الأجنبية، مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات الدول الأخرى وانخفاض في الطلب على العملة المحلية من قبل الدول والنتيجة ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

المطلب الرابع: أثر تغيير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص 124.

التاريخ النقدي

وفقا لمعادلة الإضافات والتسربات في الاقتصاد المفتوح نجد أن أهم المتغيرات التجميعية تتمثل في: الاستهلاك، الادخار، الصادرات، الواردات، الإنفاق العام، الضرائب، الاستثمار. وسوف نحاول فيما يلي التعرف على أثر تذبذبات أسعار الصرف الأجنبي على هذه المتغيرات.¹

أولا: الاستهلاك

إن التغير في أسعار العملات الأجنبية يؤثر على أسعار السلع المستوردة؛ إذ إن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات، وبالتالي ارتفاع الأسعار في السوق المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، على أن هذا الارتفاع في الأسعار قد يكون نتيجة آثار مباشرة أو غير مباشرة والتي تتلخص في الآتي:

1- الآثار المباشرة: وتتمثل في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية النهائية المستوردة، كمنتجات الألبان، اللحوم، مستلزمات الإنتاج الزراعي (بذور، أسمدة... الخ).

2- الآثار غير المباشرة: ارتفاع تكاليف المعيشة تدفع الأفراد إلى المطالبة بأجور أعلى لتعويض أثر ارتفاع أسعار السلع التي يستهلكونها.²

وتتوقف الدرجة التي تتم بها زيادة الأسعار المحلية كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الأجنبي على توليفة واسعة من العوامل أهمها:

- التعريفية الجمركية وما يرتبط بها من ضرائب.
- الأهمية النسبية لمستلزمات الإنتاج المستوردة في تكاليف الإنتاج الصناعي، ومن ثم في أسعاره.
- نوعية السلع المستوردة (استهلاكية، وسيطة، رأسمالية). وقد يلعب أثر التقليد دورا هاما في الاستيراد، لا سيما السلع الرأسمالية.
- مرونة الطلب على السلع المستوردة ومرونة عرض هذه السلع.

ثانيا: الادخار

من المتوقع أن ارتفاع قيمة العملات الأجنبية له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والعكس صحيح، إذ إن انخفاض قيمة العملات الأجنبية يؤدي إلى زيادة الواردات، ومن ثم يزيد العرض المحلي من السلع والخدمات، فيزيد بذلك الاستهلاك القومي وتقل المدخرات. وتأخذ المدخرات صور عديدة

¹ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 55-56.

² وهذا ما حدث في الجزائر جراء ارتفاع سعر صرف الأورو.

التاريخ النقدي

منها: الودائع المصرفية بالبنوك، وثائق التأمين، والمعادن النفيسة، ويمكن تصور طردية العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي من جانب والمدخرات المحلية من جانب آخر، لا سيما بالعملة الأجنبية؛ وقد حدث ذلك في فترات انتهاج بعض الدول العربية لسياسة سعر الصرف الثابت، وتتواجد السوق السوداء كنتيجة طبيعية لزيادة الطلب على عرض العملة الأجنبية، وبسبب فائض الطلب الموجب تتزايد الفجوة بين سعر العملة في السوق السوداء وسعرها الرسمي في هذه الظروف.¹

ويلاحظ أن ارتفاع قيمة الدولار كعملة أجنبية يعني زيادة الدور الذي تقوم به هذه العملة كمخزن أو مستودع للقيمة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الدولار، وبخاصة في فترة الثمانينات، غير أن انخفاض سعر الفائدة على الدولار عالمياً وما صاحبه من انخفاض سعر صرف الدولار في كافة الأسواق النقدية العالمية في بداية التسعينات، ساعد على التقليل من ظاهرة الدولار، إلا أن أثر سعر الصرف الأجنبي على المدخرات يبقى نسبياً.

ففي بداية الألفية الثالثة وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة على الدولار في الأسواق العالمية، إلا أن المستثمرين في المدخرات الدولار، لا سيما المودعة بالبنوك الأوروبية والأمريكية، اتجهوا إلى تنشيط تواجدهم في المنطقة العربية، وبخاصة الخليجية، لجذب هذه المدخرات وتوظيف جانب منها في محافظ الأوراق المالية، وعقود آجلة ومشتقات مالية، على أساس أن العائد سيكون أفضل.

ثالثاً: التجارة الخارجية (الصادرات - الواردات)

من المسلم به أن ارتفاع قيمة العملات الأجنبية في سوق الصرف لدولة ما يعني انخفاض القيمة الخارجية لعملة تلك الدولة، ومفاد ذلك في النهاية أن السوق المحلية لهذه الدولة تصبح سوق جيدة للشراء منها (مما يعني زيادة الصادرات) وريثة للبيع فيها (مما يؤدي إلى انخفاض الواردات). ويعد سعر صرف العملة بمثابة المرآة التي تنعكس عليها نتيجة معاملات الدولة الخارجية؛ إذ إن الطلب على العملة الأجنبية (لأغراض دفع تكاليف الواردات) يقابله عرض العملة الأجنبية (المتوفرة من حصيلة الصادرات).

والملاحظ في معظم الدول النامية (سواء في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أو في آسيا والمنطقة العربية) وجود عجز في موازين مدفوعاتها، ومن ثم زيادة الطلب على العملات الأجنبية لا تقابله زيادة

¹ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 125.

التاريخ النقدي

في عرض هذه العملات، نتيجة القصور في صادراتها، لا سيما السلعية منها، ويدفع ذلك أسعار تلك العملات الأجنبية إلى الارتفاع، وبالتالي زيادة تكلفة الواردات. وإذا انتقلنا إلى الواقع يمكن أن نلمح بعض النماذج:¹

1- المملكة المتحدة: يعاني المصدرون دائما من مشاكل في التصدير في الأوقات التي يرتفع فيها الجنيه الإسترليني.

2- اليونان: في محاولة لمنع تفاقم المشكلات الاقتصادية في بداية الثمانينات أعلنت الحكومة في جانفي 1983 عدد من القرارات، أهمها تخفيض قيمة الدراخمة بنسبة 15.5%، مع الحد من الواردات للعودة بها إلى مستوى عام 1980 وسبب هذه القرارات ما يلي:

أ- التدهور المستمر في قيمة الدراخمة مقابل الدولار؛ إذ انخفضت قيمتها عام 1982 بنسبة 18%.

ب- انخفاض الطلب على الصادرات اليونانية السلعية والخدماتية (خاصة السياحة)، رغم انخفاض قيمة العملة اليونانية.

ت- انخفاض الناتج المحلي وزيادة البطالة.

3- اليابان: أدى ارتفاع قيمة الين عدة مرات عامي 2002-2003 إلى حدوث أثر سلبي على الصادرات اليابانية مما دفع بالحكومة إلى التدخل في سوق الصرف للحد من هذا الارتفاع.

4- أمريكا اللاتينية: لوحظ أنه مع انتعاش الاقتصاد الأمريكي خلال فترة حكم كلينتون زادت قوة الدولار. وبسبب ارتباط العملة الأرجنتينية، البيزو بالدولار (صعودا وهبوطا) فقد ارتفعت أسعار البيزو مما أضعف القدرة التنافسية للسلع الأرجنتينية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الصادرات. ومما زاد الوضع سوءا قيام البرازيل بتخفيض قيمة عملتها بنسبة 60% تقريبا، ومن ثم تمتعت البرازيل بميزة تصديرية كبيرة في مواجهة الأرجنتين التي فقدت - تبعا لذلك - أحد المصادر الإيرادية الهامة، ألا وهي التقلص الحاد في صادراتها.

5- المنطقة العربية: يندر أن نجد دولة عربية أخذت بسياسات الإصلاح الاقتصادي دون أن تتعرض قيمة عملتها للانخفاض، فالجزائر وفقا لبرنامج الإصلاح خفضت قيمة عملتها في بداية عام 1994 بنسبة 40%، وفي مصر تزايد الدعوى من حين لآخر لتخفيض الجنيه المصري في مواجهة

¹محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 55-56.

التاريخ النقدي

الدولار الأمريكي. ورغم ما حدث من تخفيضات في بداية التسعينات وفي الفترة التالية لأحداث نوفمبر 1997، إلا أن درجة استجابة الصادرات المصرية للانخفاض في قيمة الجنيه ضعيفة، وفي النصف الأول من التسعينيات لاحظ البعض أنه مع تخفيض سعر الجنيه تنخفض الصادرات بل تزيد الواردات بنسبة أكثر من نسبة التخفيض، بل إنه في حالة تخفيض قيمة الجنيه فإن الواردات من المعدات ومستلزمات الإنتاج الوسيطة ستزيد تكلفتها مما يضعف من قدرة الإنتاج المصري على المنافسة السعرية وهو ما يشكك في إمكانية زيادة الصادرات.¹

رابعا: متغيرات الموازنة العامة (الإنفاق الحكومي - الضرائب).

يتأثر جانبي الموازنة العامة بما يعتري سعر صرف العملات الأجنبية من تقلبات، ففي مجال الإنفاق الحكومي تعد الحكومة المستورد الأول في المجتمع، ولذلك فإن ارتفاع سعر صرف الدولار ينعكس على تكاليف العطاءات الحكومية التي ترسى على موردين أجنب، هذه الحقيقة تتضح في حالتي التوسع في استيراد بعض السلع الإستراتيجية،² والاعتماد في إقامة المشروعات الحكومية على المنفذين الأجانب مثل ما هو في المشروعات القومية العملاقة لاسيما إذا كانت تنفذ باستخدام قروض دولية أو حكومية. وعلى الجانب الآخر تتأثر حصيلة التعريفات الجمركية بتغيرات أسعار الصرف الأجنبي، بل إن تغير التعريفات الجمركية مع تغير أسعار الصرف تكون لها تأثيراتها المباشرة على وضع السوق المحلية (ركود - انتعاش).

وعلى سبيل المثال نجد شركات التكنولوجيا تتأثر وارداتها بكل من التعريفات وأسعار الصرف، إذ إن تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه أن ينعش الطلب المحلي على مخرجات هذه الشركات؛ بمعنى زيادة مبيعاتها في السوق المحلية، وكذلك فإن زيادة أسعار الصرف الأجنبي تؤدي عادة إلى الزيادة في حصيلة التعريفات (بافتراض ثبات حجم الواردات اللازمة لشركات تكنولوجيا المعلومات) وزيادة تكاليف الإنتاج، والتأثير السلبي على المبيعات المحلية.³

¹ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 56.

² ومن هذه السلع الإستراتيجية نجد القمح.

³ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 56.

التاريخ النقدي

وبالنسبة لأنواع الضرائب الأخرى فيندر أن ترتبط مباشرة بعمليات الصرف الأجنبي، ونستثني من ذلك روسيا الاتحادية، إذ أقر البرلمان الروسي قانونا يقضي بفرض الضرائب على عمليات شراء العملة الصعبة سنة 1996.¹

خامسا: التغير في سعر الصرف وأثره على الاستثمار

إن محددات الاستثمار تشير إلى ضآلة الأهمية النسبية لسعر الصرف الأجنبي والتقلبات السعرية للعمالات الأجنبية، ويرتكز الحديث عن مناخ الاستثمار على توليفة واسعة من المحددات والتي تنقسم إلى:²

1- الشرط الضروري أو اللازم

وتمثل في ضرورة تحقق الاستقرار السياسي والأمني، وهنا نشير إلى أن المستثمرين الأمريكيين والأوروبيين يعتبرون المنطقة العربية كلها منطقة شرق أوسط، فحدوث شيء ما غير موات في إحدى البلدان العربية يدفعهم إلى الإحجام عن الاستثمار في كل المنطقة العربية.

2- الشروط الكافية

يبقى الشرط اللازم غير كافي لجذب الاستثمارات ما لم تتوفر مجموعة واسعة من المحددات ذات التأثير في القرار الاستثماري، وأهمها:

- المحددات الاقتصادية: وتمثل في سيادة قواعد السوق، تنشيط دور بورصة الأوراق المالية، الحوافز والإعفاءات الضريبية... الخ.
- المحددات التشريعية والقانونية: استكمال النواحي التشريعية، لاسيما تلك الخاصة بالتجارة الالكترونية وتنظيم تسيير عملية إصدار تراخيص ممارسة النشاط.
- المحددات الإدارية: تطبيق معايير الإدارة الرشيدة، والتي وضعها البنك الدولي.³
- محددات أخرى: إقامة المناطق الحرة وتوفير البنية الأساسية لاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات، والاستفادة من خصائص اقتصاد المعرفة.

¹المرجع نفسه، ص 57.

²المرجع نفسه، ص 63.

³ وهذه المعايير هي (48 معيار) ومنها ضمان حقوق المساهمين - المساواة في المعاملة - تحقيق الاستقرار الاقتصادي والشفافية مع انخفاض درجة مخاطر الاستثمار والحد من درجة الفساد.

التاريخ النقدي

من هنا نجد قلة الحديث عن سعر الصرف الأجنبي كأحد محددات المناخ الاستثماري، فمؤسسات الاستثمار في الوطن العربي تركز عند جذب الاستثمارات الأجنبية على الأيدي العاملة الرخيصة، وعلى وجود المناطق الحرة بالمنطقة العربية، وهي أمور فقدت بريقها في الألفية الثالثة، فالاستثمار المباشر يتم الترحيب به في كافة دول العالم.

أما الأيدي العاملة الرخيصة فمتوفرة في الكثير من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وما يهم المستثمر الأجنبي في ذلك كله هو الشفافية والعوامل التي تتحكم في سلوك مديري المشروعات،¹ وبالتالي فإن سعر الصرف له أثر محدود على الاستثمار الأجنبي، إلا أن بعض الدول تعتمد تخفيض قيمة عملتها وذلك لجذب الاستثمار الأجنبي.²

وما يمكن استخلاصه أن التغير في سعر الصرف له دور هام في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة وأن كل المبادلات والتسويات التجارية بين الدول تخضع أساساً لسعر الصرف، الأمر الذي يجعل التغير في سعر الصرف يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية ويؤثر فيها. والتغير في سعر الصرف لا يأتي هكذا اعتباطياً بل هناك العديد من المتغيرات التي تتحكم فيه وتؤدي إلى تغيره، هذه الآليات أو المتغيرات تتواجد في الأسواق مما يجعل سعر الصرف سلعة كباقي السلع يتحكم فيها قانون العرض والطلب، وبالتالي تحتاج إلى وجود سوق لتحديد قيمة العملات فيما بينها، الأمر الذي ينبغي دراسته في المبحث الموالي.

¹ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 57.

² ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني:

سوق الصرف

لا يمكن لأي دولة أن تستغني عن المعاملات مع الدول الأخرى، وهذا راجع إلى عدم قدرة أي دولة على تحقيق اكتفائها الذاتي من كل الجوانب، وبالتالي هناك تعاملات بين كل دول العالم، إلا أن هذه الدول تختلف في عملاتها، وهذا ما يستدعي وجود سوق صرف يتم فيه تحديد أسعار هذه العملات فيما بينها، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية وأهمية سوق الصرف.

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي وخصائصه ووظائفه

يُعتبر سوق الصرف أساس المعاملات الدولية، ذلك أن كل المعاملات تحتاج إلى سيولة نقدية تحظى بالقبول لدى الطرفين، مما يستوجب وجود سوق صرف لتحديد أسعار العملات فيما بينها.

أولاً: تعريف سوق الصرف

سوق الصرف الأجنبية هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي، وتكون سوق الصرف الأجنبية لأي عملة في جميع المواقع مثل: لندن، زيورخ، باريس، وكذلك نيويورك، حيث تُباع وتُشتري مقابل عملات أجنبية أخرى.¹ وسوق الصرف ليست سوقاً منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، فمن الأحسن أن نفكر فيه على أنه ميكانيكية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبيع العملات الأجنبية؛ أي أنه يتكون أساساً من عدد من البنوك تقوم باستبدال العملات الأجنبية.²

¹ سالقاتور دومينيك، الاقتصاد الدولي، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1975، ص، 146.

² صبيحي تادرس فريضة وكامل عبد المقصود بكري، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974، ص

ثانيا: خصائص سوق الصرف الأجنبية

تتميز أسواق الصرف الأجنبية بالخصائص الآتية:¹

- تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم، وقد قدر بنك التسويات الدولية (من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية) أن متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية هو 1190 مليار دولار في أبريل 1995.

- بالرغم من السيولة الضخمة والاتساع الجغرافي فإن سوق العملات الأجنبية لديها القدرة على أن تخضع الأسواق المالية العالمية الحديثة لسلطانها.

- رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30% من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو 16% و10% على التوالي، إذ تستحوذ الأسواق الثلاثة (لندن، نيويورك، طوكيو) على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم.

- تركيز السوق؛ حيث أن ما يعادل ثلثي ($\frac{2}{3}$) صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سماسة البنوك، وحوالي 16% من المعاملات تخص العملاء غير المالمين، أما الجزء الباقي من المعاملات (20%) فيشمل مؤسسات مالية خلاف سماسة البنوك، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة، تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملائها.

- تتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة، فالصفقات كبيرة وتنفذ بكثرة، حيث تكتب المؤسسة العادية للسمسة ما بين 3000 و4000 تذكرة معاملات لصفقات في العملة الأجنبية خلال يوم متوسط من 24 ساعة.

- تجري الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار والليل، وتشمل في أغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

¹ لورا إ. كودريس، أسواق العملات الأجنبية، الهيكل والمخاطر المرتبطة بالنظام، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، 1996، ص ص 22-23.

ثالثا: وظائف سوق الصرف وكيفية تنفيذ الصفقات فيه

تقوم سوق الصرف بعدة وظائف هامة منها: الموازنة، والتغطية ضد المخاطر، وعملية المقاصة.

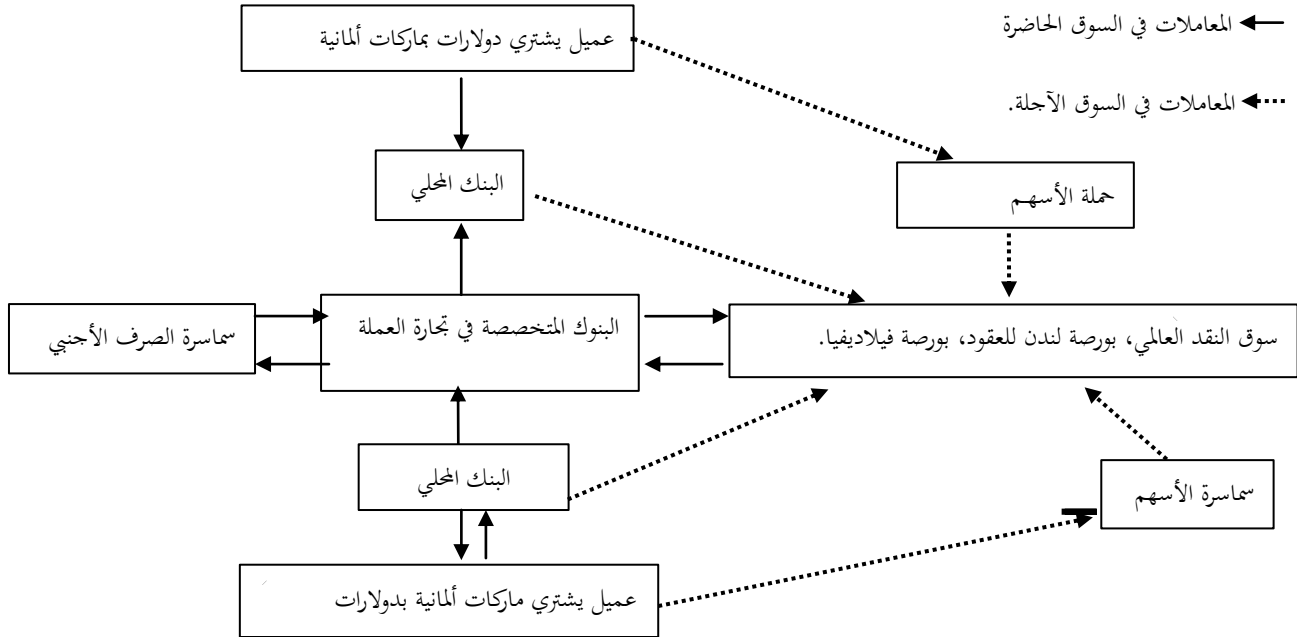
1- التغطية من مخاطر الصرف: لضمان شراء أو بيع كمية من العملة الأجنبية تستلم في تاريخ لاحق وسعر صرف يتفق عليه اليوم، وذلك لتجنب مخاطر الصرف.

مثلا: مقيم جزائري مدين بـ 10000 دولار أمريكي، مستحقه السداد بعد ثلاثة أشهر، وإذا كان سعر الصرف الحاضر هو: 1 دولار = 60 دج (1\$=DA60)، وسعر الصرف الآجل هو: 1 دولار = 61 دج (1\$=DA61)، يقوم بشراء 10000 دولار أمريكي من السوق الآجلة مستحقة بعد ثلاثة أشهر حين يحل الأجل يدفع 10000 دج مقارنة بالسعر الحاضر، لكنه يؤمن نفسه من حالة ارتفاع قيمة الدولار أكثر من ذلك أي 1 دولار = 63 دج أو 64 دج.¹

2- تنفيذ الصفقات: يصور الشكل رقم 5 كيفية تنفيذ الصفقات، مع ملاحظة أنّ مفهوم سوق تبادل العملة في هذا الشكل يتضمن الأسواق الحاضرة، إلى جانب الأسواق الآجلة والعقود المستقبلية.²

الشكل رقم: 5

كيفية تنفيذ الصفقات في سوق الصرف



المصدر: بسلام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 86

¹ بسلام الحجار، مرجع سابق، ص 85.

² المرجع نفسه، ص 86.

الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

نفترض أنّ عميلا يرغب بالتعامل في السوق الحاضر لشراء دولارات بماركات ألمانية، هنا يصبح لزاما عليه أن يصدر أمرا بذلك إلى أحد البنوك المحلية فتتصل بدورها بأحد سماسرة سوق العملة، وهي البنوك المتخصصة في تجارة العملة لتنفيذ طلب العميل، وإذا ما كان حجم الصفقة كبيرا فقد يطلب البنك من أحد سماسرة الصرف الأجنبي المساعدة في العثور على طرف آخر للصفقة، وعندما تُبرم الصفقة يخبر بها العميل على الفور. أما لو كان العميل راغبا في التعامل في سوق العقود الآجلة حينئذ يكون أمامه بديلان هما:

أ- البديل الأول: الاتصال بأحد سماسرة الأوراق المالية الذي يتعامل في السوق الآجلة ويقوم بدوره بإبرام العقد المطلوب في واحد من تلك الأسواق، وفي التاريخ المحدد للتنفيذ يتم شراء أو بيع العملة التي يتضمنها العقد، على أن تتم تسوية العقد المستقبلي على أساس نقدي.

ب- البديل الثاني: المتاح أمام العميل هو الاتصال بالبنك المحلي، ليتصل بدوره بسوق النقد لإبرام العقد المطلوب، وذلك من خلال أحد السماسرة، ومن أشهر تلك الأسواق بورصة شيكاغو للعقود الآجلة، وبورصة لندن للعقود المالية الآجلة الدولية، وكذلك بورصة فيلادلفيا للأسهم، وسوق النقد العالمي الذي يتكون من عدد من البنوك التي تتعامل في السوق الحاضر للعملة.

المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي

في سوق الصرف الأجنبي أطراف متعددة تتعامل في إطاره بيعا وشراء أو حتى متابعة وإشرافا. وهذه الأطراف هي:

أولا: البنوك والمؤسسات المالية

تمثل هذه الشريحة أساسا في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف الأجنبية، إذ يمثلون في هذه الحالة حاملي الصفقات، سواء لحسابهم الخاص أو لحساب غيرهم (الزبائن)، وفي حالة مستعملي سوق الصرف، حيث تكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة وفي كل الحالات يُعتبرون وسطاء معتمدين، على الرغم من أهليتهم في التعامل في سوق الصرف (سواء لحسابهم أو لحساب الغير)، إلا أن هذا النشاط يبقى ثانويا جدا لعدد كبير منهم، إذ

يعتمدون مثلهم مثل المؤسسات الاقتصادية والتجارية على هيئات أخرى تمثل في معظم الأحيان بنوكا ذات أحجام كبيرة.¹

ويبقى الجزء الذي يتعامل في ميدان سوق الصرف من هذه الشريحة ينقسم بين بنوك تمارس وظيفة حاملي الصفقات، وأخرى مستعملة لها.²

ثانيا: البنوك المركزية

لا يرقى تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف إلى درجة تدخل البنوك التجارية، فهو تدخل يتميز بالقلة في حالة المقارنة، إلا أنه ذو أهمية كبيرة. ويمكن حصر مجال تدخلها في العمليات التالية:

- شراء وبيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية، أو تلبيةً لحاجيات العملاء (بنوك مركزية أجنبية، بنوك تجارية، خزينة الدولة).

- بيع وشراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة، والتأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعا وانخفاضا، بهدف الحفاظ على استقرار هذه الأسعار خاصة في حالة نظام التعويم.

- تتدخل باستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها، حين تتعرض لضغوط المضاربة، ولتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، أو للتخلص من فائض السيولة فيه.

ثالثا: السماسرة

يتمثل دور السماسرة عند تدخلهم في سوق الصرف في الوساطة بين المتعاملين في السوق، ذلك من خلال درايتهم ومعرفتهم الجيدة بظروف أسواق الصرف الأجنبي، إذ يقومون بتقديم أفضل العروض للعملات الأجنبية، ويتعاملون مع أفضل الطلبات. ولا يقتصر نطاق عملهم على الأسواق الوطنية، بل يمتد إلى الأسواق الدولية، حيث يتم توسطهم في الصفقات التي تتم بين البنوك، مع تقاضي العمولات نظير الخدمات المقدمة. وتتم السمسرة في مؤسسات قائمة بذاتها.

رابعا: العملاء الخواص

¹ Maurice Debauvais, et y.sinnah, LA GESTION GLOBALE DU RISQUE DE CHANGE, NOUVEAUX ENJEUX ET NOUVEAUX RISQUES, Economica, Paris, 2^e Edition, 1992, p 92

² وللتدليل على ذلك فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية أغلب البنوك والتي يفوق عددها 1000 بنك لها اهتمام بسوق الصرف، يوجد منها 400 نشطة فعلا، و50 بنكا من هذه الأخيرة فقط لها وظيفة مسك الصفقات.

يتشكل العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية هي:¹

- المؤسسات المالية أو البنوك الصغيرة.
- المؤسسات الصناعية والتجارية.
- المستثمرون الدوليون.

في غالب الأحيان، لا يتدخل العملاء مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجما مهما من العمليات، والذين لديهم متعاملون خاصون بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء (السيارفة) ومن ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف.

المطلب الثالث: هيكل سوق الصرف وأنواعه

إن تعدد المعاملات في سوق الصرف وتشعبها أدى إلى تنوع أسواق الصرف، وسيتم في هذا المطلب إلقاء الضوء على هيكل سوق الصرف وأنواعه.

أولا: هيكل سوق الصرف

يتكون سوق الصرف من قسمين وهما: الصرف اليدوي، والصرف الكتابي.

1- الصرف اليدوي: يعتبر هذا النوع من الصرف أقل أهمية؛ لأنه خاص بالمبادلات المادية (الحقيقية) للعملاء؛ أي مبادلات أوراق نقدية، وتكمن وظيفته في إطار تلبية حاجات الأفراد للأوراق النقدية عند تنقلهم إلى الخارج.

2- الصرف الكتابي: يشمل هذا النوع من الصرف أغلب العمليات التجارية التي تتم بفضل الوسائل الحديثة لنقل المعلومات، وتنفذ عن طريق التحويلات ما بين الحسابات البنكية وتلك المتعلقة بالمراسلين الأجانب والبنوك الوطنية، فتصبح عندئذ العملات على شكل رصيد بحسابات مصاغة بالعملات الأجنبية. وتلعب البنوك دور الوسيط بين عرض وطلب العملات، إذ تسمح خدمة الصرف التي يقوم بها البنك للزبائن بتحويل رصيد الحساب مصاغا بعملة ما إلى رصيد حساب مصاغ بعملة أخرى.

¹ Maurice Debauvais, et y.sinnah, op. cit. , p 92

ثانيا: أنواع سوق الصرف

هناك أنواع متعددة لسوق الصرف أهمها:

1- سوق الصرف العاجلة

حسب "جوزات بيرارد" (Josette Peyrard) فإن سوق الصرف العاجلة هي السوق التي يُتبادل فيها عروض وطلبات العملات الأجنبية دون أن يكون لها موقع دائم؛ لأن العملات الأجنبية يمكن معالجتها في المراكز المالية الأخرى مثل: لندن، باريس، نيويورك، طوكيو... الخ.¹

وحسب "باتريك قيلوا" (Patrick Gillot) سوق الصرف العاجلة تمثل في الأساس سوق ما بين البنوك، إذ إن 90% من العمليات المعالجة من طرف الصيارفة مخصصة لحساب البنوك و10% الباقية مخصصة لتغطية طلبات الزبائن.²

وتعتبر هذه السوق الأكثر شيوعا في سوق الصرف، وهي غير محددة المكان وتعمل باستمرار، كما تعكس أسعار الصرف المطبقة فيها آثار مختلف القوى الاقتصادية في العالم من جانب، ومحاولات السلطات النقدية حصر تذبذباتها داخل المجال المناسب وفقا للاتفاقات الدولية (مثل ما هو الحال بالنسبة للنظام النقدي الأوروبي) من جانب آخر. وتبين هذه السوق تطورات العملات الصعبة، وتتميز المبادلات التي تجري فيها بالسهولة وكبر الحجم مقارنة بإجمالي المبادلات التي تتم في سوق الصرف.

2- سوق الصرف الآجلة

تعرف سوق الصرف الآجلة حسب جوزات بيرارد (Josette Peyrard) بأنها تلك السوق التي يتفاوض فيها المتعاملون الاقتصاديون لشراء أو بيع العملات الأجنبية لفترة محددة، إذ يحدد سعر الصرف الآجل حاليا من أجل التبادل في المستقبل (أسبوع، شهر، سنة، أو عدة سنوات).³

ويعرفها "فيليب دارزانت" (Philippe D'arrisenet) على أنها تمثل جزءا من سوق الصرف الأجنبي إذ تشير إلى الإطار المؤسسي الذي يُشترى ويبيع فيه النقد الأجنبي لتسليم مستقبلي عند

¹ Josette Peyrard, *Gestion financiere internationale*, CLET, Paris, 2^{ème} édition, 1989 , pp 50-51.

² Patrick Gillot et Daniel pion , *le nouveaux cambisme*, ESKA, Paris, 4^{ème} édition , 1993, pp53-57

³ Josette Peyrard, op-cit, p 57.

أسعار متفق عليها اليوم، والعقد والسعر الآجلان يمكن عادة أن يعاد التفاوض بشأنهما لفترة أو أكثر عندما يحل تاريخ الاستحقاق.¹

من التعريفين السابقين يستخلص بأن أسواق الصرف الآجلة تسمح بتحديد سعر تبادل العملات الأجنبية في المستقبل بين البائع والمشتري، والفائدة من هذه العملية هي تثبيت الأسعار الآجلة، كما أن هذه العملية تهدف إلى تفادي أخطار سعر الصرف. ومن بين أهم العملات الأجنبية المسعرة لفترة آجلة نسبة إلى الدولار الأمريكي يوجد: الأورو، الفرنك السويسري، الفرنك البلجيكي، الين الياباني، الدولار الكندي، الجنيه الإسترليني... الخ.

3- سوق الخيارات للعملات الأجنبية

تعرف سوق الخيارات للعملات الأجنبية بأنها: " المكان الذي يتم فيه التفاوض حول عقود خيارات العملات الأجنبية التي تتضمن الدفع العاجل للعلاوة وحصول المشتري على الحق طيلة فترة العقد مع تأكيد عملية شراء أو بيع العملة بسعر محدد بين طرفي العقد، وهو سعر العملية".² وتنقسم أسواق الخيارات إلى قسمين أساسيين:

أ- الأسواق المنتظمة

يتم في هذه السوق بيع وشراء العملات الأجنبية بإرسال الأوامر إلى قاعة التعامل في البورصة من خلال السماسرة، وتكون العقود المبرمة في هذه السوق عقوداً نمطية، ذات تواريخ استحقاق نمطية، تحدد عادة يوم الأربعاء الثالث من الأشهر: مارس، جوان، سبتمبر، وديسمبر.

ب- الأسواق الموازية

أنشأت من طرف البنوك نتيجة لبعض الصعوبات التي ترتبت عن التنميط في البورصات، إذ إن تواريخ الاستحقاق النمطية قد لا تتفق مع التاريخ الآجل الذي يحدده العميل لتغطية مخاطر الصفقة. ويكون عمل هذه الأسواق خارج البورصة، وتتضمن الخيارات المتداولة شروطاً غير نمطية يملئها العميل تتعلق بتواريخ الاستحقاق التي تغطي فترة التحوط دون تحديدها بشهور معينة من السنة، ويتم التعامل بمثل هذه العقود بين البنوك والعملاء مباشرة دون وساطة البورصة.³

¹ Philippe D'arrisenet et thierry Schwob, **Finance internationale**, Hachette, Paris, 1990, pp, 58-59.

² Jean Kllein Bernard Marois, **Gestion et Strategie financieres internationales**, Dunod, Paris, 1985, p 55

³ Philippe D'arrisenet et thierry Schwob, op. cit., p 59

4- سوق العقود المالية المستقبلية للعملة الأجنبية

تعتبر أسواق العقود المالية المستقبلية امتدادا للأسواق العاجلة، وقد استخدمت بهدف تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وكان موضوع العقود في البداية خاصا بالسلع مثل: البن، والسكر، والذهب، والفضة... الخ، كما كان الهدف الرئيسي من وجود البورصات التي تتداول العقود المستقبلية (شيكاجو ولندن) هو حماية التجار والصناع من تحركات الأسعار نتيجة تغير ظروف الإنتاج أو بسبب الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية.

واعتبارا من سنة 1972 أنشأت أول بورصة للعقود المالية المستقبلية متفرعة عن بورصة شيكاغو التجارية، وكان تعاملها في: العقود المستقبلية، أذونات الخزانة، السندات، النقد الأجنبي، ومؤشرات سوق الأوراق المالية.

5- أسواق العقود المالية المستقبلية للعملة الأجنبية

جاء تعريف أسواق العقود المالية المستقبلية للعملة الأجنبية حسب "جون كلين برنارد ماريوس" (Jeon Klein Bernard Marois) كما يلي: "هي المكان الذي يتم فيه التفاوض على العقود النمطية التي تُلزم البائع بالتسليم والمشتري بالاستلام لكمية معينة من العملة الأجنبية بسعر محدد يوم التفاوض، مع التحديد الدقيق لكمية العملة الأجنبية وتاريخ تسليمها أو استلامها".¹

6- مقارنة بين سوق العقود المالية المستقبلية وسوق العقود الآجلة

يكمن الاختلاف بين السوقين في النقاط الموالية:²

أ- مكان التعامل: تمثل البورصة مكان التعامل في السوق المالية المستقبلية، إذ يتم عن طريق بيوت السمسة، أما في سوق العقود الآجلة فالتعامل يتم من خلال البنوك.

ب- طريقة التعامل: في سوق العقود المالية المستقبلية تتم الصفقات عن طريق الجلسات المفتوحة بالمزاد العلني، أما في سوق العقود الآجلة فتتم عبر التلفون والفاكس بين البنك والعميل.

¹ Jean Kllein Bernard Marois, op. cit., pp 47-48.

² مدحت صادق، العقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، يونيو 1997، ص 187.

ج- **طبيعة العقود:** العقود نمطية في سوق العقود المالية المستقبلية (المبالغ وتواريخ التسليم)، كما أن العملات محددة ومعلنة على الجمهور، أما في السوق الآجلة، فالعقود شخصية (المبالغ وتواريخ التسليم يتضمنها العقد) والعملات محل تفاوض بين البنك والعميل وغير معلنة.

د- **الطرف المتعاقد:** في العقود المالية المستقبلية تضطلع غرفة المقاصة بدور المتعاقد، إذ تبيع وتشتري من الأطراف المتعاقدة مع تحملها للمخاطر الائتمانية في حالة حدوث إخلال بالالتزامات، أما بالنسبة للعقود الآجلة فعلاقة البنك بالعميل علاقة مباشرة، والمخاطر المترتبة عن العقود يتحملها أطراف التعاقد.

هـ- **الضمان:** تستخدم غرفة المقاصة الهامش المبدئي كضمان ضد مخاطر إخلال الطرف المتعاقد بالتزاماته، وهذا في حالة العقود المالية المستقبلية، أما في حالة العقود الآجلة فالضمان يتوقف على الجدارة الائتمانية للعميل.

و- **السيولة:** تشكل السيولة في حالة العقود المالية المستقبلية من الهوامش المدفوعة، وفي حالة العقود الآجلة تتوفر من خلال الحد الائتماني الممنوح من البنك للعميل.

ز- **التسوية:** جميع المعاملات تتم تسويتها من خلال غرفة المقاصة إذا كانت السوق للعقود المالية المستقبلية، حيث تقوم بدور البائع والمشتري ويتم دفع الأرباح وتحصيل الخسائر يوميا، حتى تنعكس القيم السوقية الفعلية للعقود، أما مع العقود الآجلة فالتسوية تكون بناء على اتفاق البنك والعميل، ولا تسدد المدفوعات إلا بعد التسوية النهائية للعقد.

المطلب الرابع: الأنشطة الأساسية في سوق الصرف

يمكن أن نميز في مختلف أجزاء سوق الصرف مجموعة من الأنشطة نوجز بعضها في الآتي:

أولاً: التغطية

تشير عملية التغطية إلى محاولة تجنب خطر الصرف، وذلك عن طريق بيع أو شراء كمية معينة من العملات الأجنبية في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم والذي يطلق عليه اسم سعر الصرف الآجل حيث تحدد المدة عادة بثلاثة أشهر من تاريخ الاتفاق.¹ وتظهر الحاجة إلى التغطية؛ لأن أسعار الصرف العاجلة تتقلب باستمرار عبر الوقت.

ثانياً: المضاربة

عملية المضاربة هي عكس عملية التغطية، إذ تسعى التغطية إلى تجنب أخطار تقلبات أسعار الصرف، بينما المضارب يقبل مخاطرة سعر الصرف الأجنبي وذلك من أجل تحقيق ربح، وإذا كان تنبؤه صحيحاً فإنه يحقق ربحاً والعكس إذا لم يصح تنبؤه.² ويمكن تعريف المضاربة على أنها عملية شراء عملة أجنبية بالعملة الوطنية للبلد وهذا عندما ينخفض سعر الصرف على أمل أن يرتفع سعر العملة الأجنبية ومن ثم يحقق ربحاً. كما تعرف المضاربة على أنها بيع العملات الأجنبية عندما يرتفع سعر صرفها بتوقع أن هذا السعر سوف ينخفض أكثر، أو شراء العملة الأجنبية عندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي بتوقع أن هذا السعر سيرتفع أكثر، وهكذا فإن المضاربة تدعم التقلبات في أسعار الصرف.³

ثالثاً: التحكيم

¹ Maurice Debeauvais, *La gestion globale du risque de change, Nouveaux enjeux et nouveaux risques*, 2eme édition, economica, 1992, pp 87-88

² Ibid, p 89

³ دومنيك سلفاتور، مرجع سابق، ص 161.

الفصل الأول:..... أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

المراجح للصرف هو الذي يسعى للاستفادة من الاختلافات في سعر إحدى العملات في أسواق مختلفة في فترات زمنية مختلفة؛¹ حيث أن دور المراجح (المحكم) مهم وحيوي في أسواق الصرف المتميزة جغرافياً، إذ تتكامل فيما بينها. ومهما كانت درجة صعوبة العمليات فإن المحكم لا يحتاج إلى أن يتحمل أي مخاطر باستثناء اللحظات اللازمة لإتمام عملياته، وبهذا يحقق ربحه من خلال قيامه بعمليات شراء وبيع آنية للعملات الأجنبية وذلك في أسواق مختلفة.

إن تحويل الأرصدة السائلة من مركز نقدي إلى آخر للاستفادة من العملات ذات عائد أو فائدة أعلى يسمى بالتحكيم بالفائدة، إذ تؤدي هذه العملية إلى تطوير وربط الأسواق المالية. من الواضح أن سوق صرف العملات تختلف عن سوق السلع، بخاصة أن هذه السوق معقدة وتحكمها العديد من المتغيرات، كما تتميز بالتغيرات المفاجئة، وصعوبة التنبؤ بتلك التغيرات التي تحدث فيها، الأمر الذي أدى إلى تعدد النظريات والمناهج التي حاول فيها أصحابها تفسير التغير في سعر الصرف، وبالتالي سيتم تخصيص المبحث الموالي لدراسة بعض هذه النظريات والمناهج.

¹ Maurice Debeauvais, op.cit.p 89

المبحث الثالث:

نظريات ومحددات سعر الصرف

تعتبر المؤشرات الاقتصادية والعوامل النقدية أحد أسس محددات أسعار الصرف، إلا أن التوقعات والمضاربة لهما تأثير كبير على سعر الصرف، كما أن معدل الصرف يعتبر من أهم الأسعار في الاقتصاد القومي المفتوح، وذلك لما يمارسه من تأثيرات على مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى تعدد النظريات والنماذج المحددة لسعر الصرف. وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم هذه النظريات والنماذج.

المطلب الأول: النظريات المحددة سعر الصرف

هناك عدة نظريات تفسر كيفية تحديد سعر الصرف للعملة ولعل أقدمها وأهمها نظرية تعادل القوة الشرائية.

أولاً: نظرية تعادل القوى الشرائية

يعتبر مفهوم تعادل القوى الشرائية أساساً هاماً عند دراسة وتوقع حركات معدل الصرف، وإن كانت جذور النظرية تعود إلى القرن السادس عشر،¹ ويعود الفضل في صياغتها بصورتها المطلقة والنسبية إلى الاقتصادي السويدي قوستاف كاسل (Gustav Cassel) في بداية القرن العشرين.

1- الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية.

تعتبر نظرية تعادل القوى الشرائية (Purchasing Power Parity) المطلقة بأن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعمليتين مختلفتين؛ بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، فإذا افترضنا أن E تشير إلى معدل الصرف، و P تشير إلى مستوى الأسعار المحلية، و P* تشير إلى مستوى الأسعار الأجنبية، وبذلك تأخذ الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية الشكل التالي:²

$$p = E.P^* \dots\dots\dots 1$$

أو بصورة أخرى كالتالي:

¹ Rosenberg., M, **Currency forecasting, A guide to Fundametal & Technical Models of Exchange Rate Determination**, 1996,p 11.

² نشأة الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص 22-24.

الفصل الأول:..... أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

$$E = \frac{P}{P^*} \dots\dots\dots 2$$

ومن ثم فإن مفهوم تعادل القوى الشرائية¹ يقضي بأن تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل والخارج، فإن كان مستوى الأسعار المحلية (مثلا ألمانيا) يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية في الولايات المتحدة، فإن هذا يتطلب (طبقا للمعادلة رقم 1) أن تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار) بوحدين من العملة الوطنية (المارك الألماني)؛ وذلك لأن القوى الشرائية للدولار الأمريكي تساوي ضعف القوة الشرائية للمارك الألماني. وبالتالي يمكن القول طبقا للمثال السابق أن تكلفة شراء سلعة أو خدمة من الولايات المتحدة لا بد أن يساوي تكلفة شرائها في ألمانيا؛ فإذا افترضنا أن تكلفة إنتاج حزمة معينة من السلع في الولايات المتحدة هي دولار فقط، وأن تكلفة إنتاج نفس الحزمة في ألمانيا هي 2 مارك؛ فإن معدل الصرف الذي يجب أن يعادل تكلفة شراء هذه الحزمة يكون كالتالي:

$$\frac{DM}{\$} = \frac{P_G}{P_{US}} = \frac{DM2}{\$1} = 2$$

حيث أن:

$$E = \frac{Dm}{\$} \quad \text{وتشير إلى معدل الصرف.}$$

$$P = P_G \quad \text{وتشير إلى مستوى الأسعار المحلية (ألمانيا).}$$

$$P^* = P_{us} \quad \text{وتشير إلى مستوى الأسعار الأجنبية (الولايات المتحدة).}$$

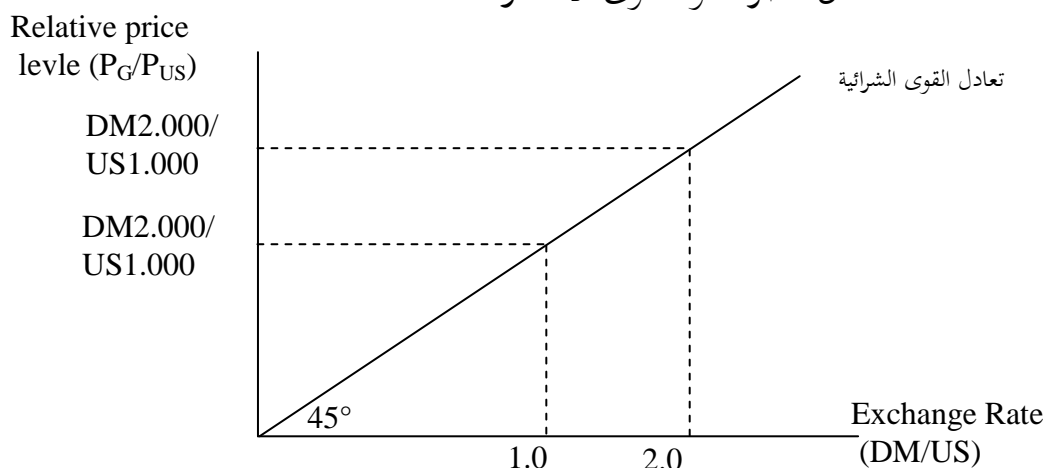
ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوى الشرائية في الشكل الموالي:

¹ يقوم قانون السعر الواحد على نظرية تعادل القوى الشرائية ويعني أن السلع المتماثلة يجب أن يتم الاتجار فيها دوليا بنفس السعر عندما تقيم بعملة واحدة وبالتالي فإن قانون السعر الواحد (the law of one price) يعبر عنه كما يلي: $P_j = EP_j$ أي أن سعر السلعة في الاقتصاد المحلي مقومة بالعملة الأجنبية، يعادل سعر ذات السلعة بنفس العملة الأجنبية في العالم الخارجي. راجع في ذلك:

Rosenberg, M, op. cit., p 12

الشكل رقم: 6

معدل الصرف ومستوى الأسعار



المصدر: نشأة الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص24.

يبين الشكل أعلاه أنه إذا كان معدل الصرف أعلى أو أقل من مستوى التوازن، فإن ذلك يخلق فرصاً مربحة للاستفادة من فروق الأسعار، وخط 45° يعبر عن نظرية تعادل القوى الشرائية، إذ يتحدد معدل صرف المارك الألماني كلياً بنسبة الأسعار بين كل من الولايات المتحدة وألمانيا، فإذا تضاعف السعر في الولايات المتحدة فإن النسبة بين مستوى الأسعار المحلية الألمانية ومستوى الأسعار الأجنبية ($\frac{P_G}{P_{US}}$) سوف ينخفض من اثنين (2) دوتش مارك ألماني لكل دولار إلى اثنين (2) دوتش

$$\text{مارك ألماني لكل دولارين (2) } \left(\frac{DM2}{\$1} \text{ إلى } \frac{DM2}{\$2} \right).$$

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أشكالاً مختلفة لنظرية تعادل القوى الشرائية لتوقع مسار معدلات الصرف سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، ويتفق مؤيدو نظرية تعادل القوى الشرائية على افتراض عام مؤداه أن أي انحراف لمعدل الصرف عن مستوى تعادل القوى الشرائية تتكفل قوى السوق بإعادته مرة أخرى إلى مسار تعادل القوى الشرائية في الأجل الطويل.

وتعتبر العلاقة بين النقود والأسعار ومعدل الصرف من العلاقات الأساسية في إطار تعادل

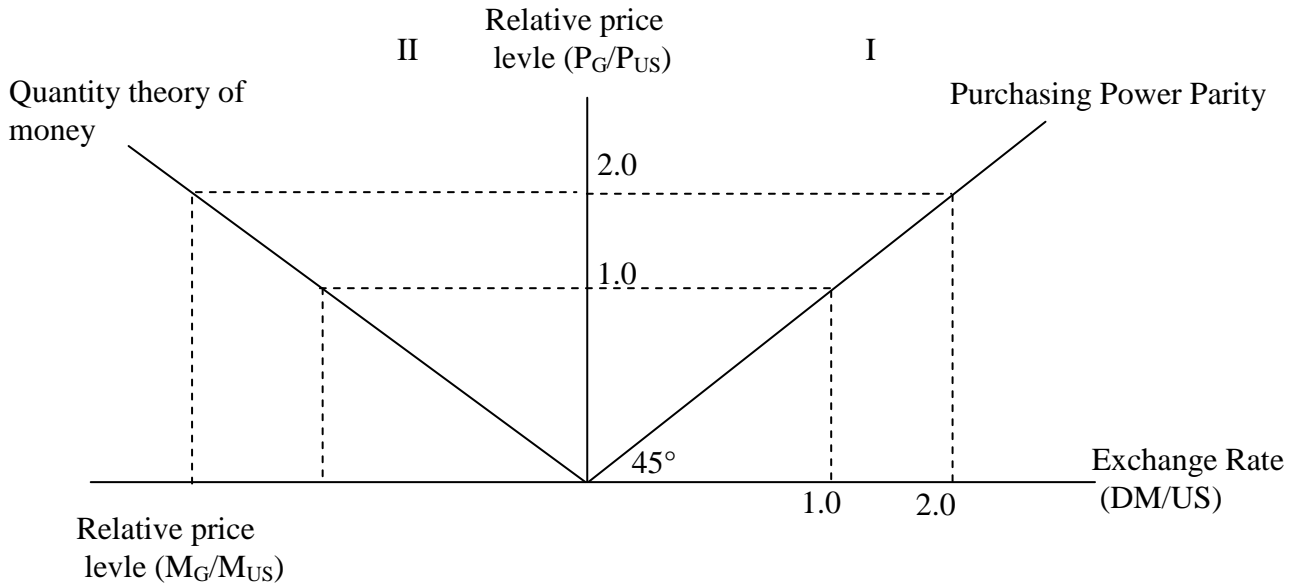
القوى الشرائية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.¹

¹ dornbush R, **The Theory of flexible exchange rate regimes & macroeconomic policy in the economics of exchange rates**, ed by jacob frenkel & harry johnson; addison-wesley publishing co U.S.A , 1972, PP.37-36 .

الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

الشكل رقم : 7

علاقة تغير عرض النقود ومستويات الأسعار ومعدلات الصرف



المصدر: نشأة الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص26.

يعكس الجزء I من الشكل أعلاه العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية، ويعكس الجزء II نظرية عرض النقود في ظل اقتصاد مفتوح، وبالتالي فإن النسبة بين عرض النقود في الاقتصاد الوطني (الألماني M_G) إلى عرض النقود في الاقتصاد الأجنبي (الأمريكي M_{US}) هي التي تحدد النسبة بين مستوى الأسعار في الاقتصاد الألماني P_G إلى مستوى الأسعار في الاقتصاد الأمريكي P_{US} .

فإذا افترضنا زيادة عرض النقود في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بعرض النقود في ألمانيا فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تناسبية تقريبا في مستويات الأسعار للولايات المتحدة مقارنة بمستويات الأسعار لألمانيا، وذلك من خلال آليات تعادل القوى الشرائية مما يؤدي إلى انخفاض تناسبي تقريبا في معدل الصرف (E) أو (P_G/P_{US}) .

2- الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوى الشرائية

تعددت أشكال التعبير عن نظرية تعادل القوى الشرائية في صورتها المطلقة والتي لم تعد صالحة للاستخدام نظرا للعيوب الكثيرة¹ التي تشوبها، وتطرح الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوى الشرائية تساؤلا يمثل الأساس النظري لها، والتساؤل هو: ما هو معدل الصرف التوازني إذا تعرض الاقتصاد الوطني إلى تضخم مفرط؟.

والإجابة عن هذا التساؤل تتلخص في الآتي:

- اختيار سنة عادية لحساب المستوى العام للأسعار ومعدل الصرف باعتبارها سنة الأساس.
- حساب المستوى العام للأسعار السائدة في سنة المقارنة.
- لتحديد معدل الصرف التوازني الجديد يجب تغيير معدل الصرف عن سنة الأساس بنفس معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، وبالتالي يمكن صياغة معادلة الصرف كما يلي:

$$\% \Delta E = \% \Delta p / \% \Delta p^*$$

$$E_1 = \frac{P_1 / P_0}{P_1^* / P_0^*}$$

حيث أن:

E_1 : معدل الصرف التوازني الجديد.

P_1 و P_1^* : المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة (محليا وأجنيا).

P_0 و P_0^* : المستوى العام للأسعار في سنة الأساس (محليا وأجنيا).

¹ ومن أهم هذه العيوب عدم قدرة هذه النظرية على تفسير معدل الصرف التوازني في ظل وجود سلع لا تدخل في التجارة الدولية مثل الخدمات والعقارات، كما أن هذه النظرية تفترض غياب تكاليف النقل، أو أي عوائق أمام التجارة الدولية، فضلا عن افتراضها لتجانس السلع الذي لا نجده إلا في سلع محدودة.

لقد أصبحت نظرية تعادل القوى الشرائية في شكلها النسبي أكثر قبولا لدى الاقتصاديين، غير أن ذلك لم يمنع وجود بعض أوجه القصور، فما زالت هذه النظرية تفترض عدم وجود تكاليف نقل أو عوائق جمركية وغير جمركية تعوق تدفق التجارة وتحقق قانون السعر الواحد، والقصور الأكثر أهمية هو أن هذه النظرية تتجاهل تماما أن مستويات الأسعار تشتمل على سلع قابلة للتجارة، و سلع غير قابلة للتجارة، والسلع الأخيرة لا يسري عليها قانون السعر الواحد، وبالتالي ليس لها أهمية في تحديد معدل الصرف.¹

3- الانتقادات الموجهة إلى نظرية تعادل القوى الشرائية

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فيما يلي:²

- تعتمد النظرية على استخدام الأرقام القياسية للتعبير عن تغيرات القوة الشرائية. غير أن هناك العديد من الأرقام القياسية التي تعبر عن تغيرات المستوى العام للأسعار، ولم تحدد النظرية أيًا من هذه الأرقام التي يمكن الاعتماد عليها لتقدير سعر الصرف، بالإضافة إلى عدم وجود رقم قياسي واحد يعبر عن كافة هذه الأرقام القياسية، وبافتراض وجود هذا الرقم فإن النتيجة تتأثر بتحركات رؤوس الأموال خلال فترات زمنية تقدر بعشرات السنين.
- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار وذلك لفترة قادمة تزيد عن السنة.
- صعوبة اختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- لا تسمح النظرية باستبعاد تغيرات الأسعار التنافسية اللازمة لخفض زيادة معدل تدفق رؤوس الأموال أو أسعار المنتجات المستوردة التي يوجد بديل محلي يغني عنها.
- تحمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية على الصادرات، وأثر الرقابة على النقد الأجنبي، وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.
- لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار المحلية أو على الطلب على السلع المستوردة، ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف.

ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة

¹ sahadevan, g & kamaiaich B , **monetary model of balance of payements under fixed & managed foating exchange rates**, the indian case , the indian economic journal, vol 42, 1994, p 53.

² محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص 93-94.

الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

تسمح نظرية تعادل معدلات الفائدة بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف (من خلال عملية المراجعة بين أسواق رؤوس الأموال)، وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول يكون معدل الفائدة فيها أعلى من المعدل السائد في السوق المحلي باعتبار أن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل،¹ ويمكن شرح النظرية كما يلي:

يستطيع المستثمرون البحث عن الأرباح بالتلاعب بتغير أسعار الفائدة من دولة لأخرى وبتغير سعر الصرف الآني والآجل كالاتي:²

ليكن E سعر الصرف الآني مسعر بالطريقة الأوروبية (عدد الوحدات النقدية للبلد I مقابل وحدة نقدية واحدة للبلد II)

E^T سعر الصرف الآجل i_I و i_{II} أسعار الفائدة في البلدين I و II على الترتيب.

يمكن للمستثمر في البلد I تحقيق العمليات التالية:

- اقتراض x وحدة من العملة المحلية من البلد I بسعر فائدة i_I لمدة ثلاثة أشهر.
 - يقوم باستبدال هذه الوحدات مقابل y وحدة من عملة البلد II، حيث $y = x/e$.
 - توظيف هذه الوحدات (y) في البلد II بسعر فائدة i_{II} لمدة ثلاثة أشهر.
 - بيع لأجل لمدة ثلاثة أشهر $(1+i_{II})y$ وحدة مقابل العملة المحلية بسعر صرف E^T .
- تكون هذه العمليات بموجبها مربحة إذا تحقق الشرط التالي:³

$$y(1+i_{II})E^T > x(1+i_I) \dots \dots \dots (1)$$

أي

$$E^T > E \frac{1+i_I}{1+i_{II}} \dots \dots \dots (2)$$

هنا تتم عملية الترجيح بين الأسواق إلى أن يتحقق التوازن فيصبح كالتالي:

$$E^T = E \frac{1+i_I}{1+i_{II}} \dots \dots \dots (3) \quad \text{○}$$

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 120.

² Mauric byé, **Relation économiques internationales**, collection Dalloz, 5édition, paris, 1987, pp299-300.

³ Ibid, p300.

الفصل الأول:..... أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

يسمى هذا النوع من التكافؤ في معدلات الفائدة بتعادل معدلات الفائدة المغطاة، يرجع ذلك لأن المرجح هنا غطى عملية تفاوت أسعار الفائدة بعملية التفاوت في أسعار الصرف. من المعادلة 3 نحصل على:

$$\frac{E^T}{E} = \frac{1+i_I}{1+i_{II}} \dots\dots\dots(4)$$

وبطرح المعادلة رقم 1 من المعادلة رقم 4 نجد:

$$\frac{E^T}{E} - 1 = \frac{1+i_I}{1+i_{II}} - 1 \dots\dots\dots(5)$$

أي

$$\frac{E^T - E}{E} = \frac{i_I - i_{II}}{1+i_{II}} \dots\dots\dots(6)$$

فإذا كانت i_{II} صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة رقم 6 على الشكل:

$$\frac{E^T - E}{E} = \frac{i_I - i_{II}}{1} \dots\dots\dots(7)$$

تكون في هذه الحالة علاوة إذا كانت النسبة $\frac{E^T - E}{E}$ موجبة أي $E^T > E$ ، وخصم إذا كانت النسبة $\frac{E^T - E}{E}$ سالبة أي $E^T < E$ ؛ بمعنى أن العلاوة (الخصم) هي الفرق بين سعر الفائدة في البلدين I وII.

وتعتبر نظرية تعادل معدلات الفائدة أساسية في أسواق الصرف باعتبارها تسمح للمصريين بعملياته الترجيحية وتساعد على حماية المستثمر من مخاطر الصرف، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون سعر الصرف الآني في المستقبل (بعد ثلاثة أشهر) يساوي سعر الصرف الآني اليومي، لأنه بعد هذه الفترة ندخل في عملية المضاربة.

المطلب الثاني: النماذج المختلطة

إن النماذج المختلطة تحاول الدمج بين النظريات السابقة ومن هذه النماذج نذكر نموذج مندل وفلمينغ (Mundell-Flaming).

أولاً: نموذج مندل وفلمينغ

يعتبر نموذج مندل وفلمينغ تطوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي، ورائداً في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح، سواء في ظل نظام ثبات معدل الصرف أو نظام

التعويم، كما ركز على حساب رأس المال آخذاً في اعتباره درجة سيولة رأس المال وتأثيرها على طبيعة التحليل.

وتعتبر السيولة الدولية لرأس المال عاملاً هاماً في تحديد مدى فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح، كذلك تعتبر متغيراً أساسياً يحدد درجة استجابة معدل الصرف لتغيرات السياسة النقدية والمالية، إذ يؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، نتيجة اتجاه أسعار الفائدة المحلية للانخفاض، وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وما يصاحب ذلك من انخفاض قيمة العملة المحلية.¹ ومن ثمّ فالقاعدة كالتالي:

كلما زادت درجة سيولة رأس المال أو كلما زادت حساسية تدفقات رأس المال بتغيرات سعر الفائدة، زادت تدفقات رأس المال إلى الخارج، واتجهت قيمة العملة المحلية إلى التدهور عند انتهاء سياسة نقدية توسعية، وفي حالة انخفاض درجة سيولة رأس المال تكون قيمة العملة المحلية أقل حساسية للتغير نتيجة زيادة المعروض النقدي.

وفيما يتعلق بالسياسة المالية وعلاقتها بمعدل الصرف، يشير النموذج إلى أن عجز الموازنة المقرون بزيادة الإنفاق الحكومي سياسة مالية توسعية غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي.

وتؤدي زيادة أسعار الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال نحو الاقتصاد المحلي، وهو ما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية، غير أن هناك أثراً مصاحباً يتحقق في اتجاه معاكس، فزيادة مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تدهور ميزان التجارة، وهو ما يضغط على قيمة العملة المحلية في اتجاه التدهور. ومن ثمّ فإن درجة سيولة رأس المال هي التي تحدد الأثر النهائي (تحسن - تدهور) للسياسة المالية على معدل الصرف.

ويعتمد معدل الصرف طبقاً لتحليل مندل وفلمينغ على محددات أساسية هي:

- مستوى النشاط الاقتصادي المحلي (y).

- مستوى النشاط الاقتصادي في الخارج (y*).

- مستوى أسعار الفائدة المحلية (r).

- مستوى أسعار الفائدة في الخارج (r*).

¹ نشأة الوكيل، مرجع سابق، ص 121-123.

الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

كما يعتمد نموذج مندل وفلامينغ على ثلاث معادلات أساسية:¹

$$\dot{s} = i - i^* \dots\dots\dots(1)$$

$$m = \sigma s + ky - \theta i \dots\dots\dots(2)$$

$$\dot{y} = x(\alpha + \beta s - \psi i - y) \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن:

s : السعر المحلي لعملة أجنبية.

i^* : سعر الفائدة الأجنبي.

i : سعر الفائدة المحلي.

m : مستوى عرض النقود.

y : تمثل الدخل المحلي.

يشير هذا النموذج إلى عدم جدوى السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نظام ثبات معدل الصرف أيا كانت درجة سيولة رأس المال، ويكون التركيز حينئذ على السياسة المالية الأكثر فعالية، خاصة في ظل درجة عالية من سيولة رأس المال، أما في ظل نظام تعويم معدل الصرف، تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي كلما ازدادت درجة السيولة الدولية لرأس المال، ومن ثم تزداد قدرة البنك المركزي على إتباع سياسة نقدية تتسم بالاستقلالية والفعالية في ظل نظام التعويم عنه في نظام ثبات معدل الصرف.

ومن ثم فإن مزيجاً من السياسة النقدية والمالية يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية على شرط توافر درجة عالية من سيولة رأس المال، ويؤدي المزيج ذاته إلى تدهور قيمة العملة المحلية في حالة انخفاض سيولة رأس المال.

وأخيراً يمكن القول بأن نموذج مندل وفلامينغ يمثل أساساً جيداً انطلقت منه دراسات لاحقة عديدة لتحديد ونمذجة معدل الصرف، أهمها النماذج النقدية لمعدل الصرف أو ما يعرف بالمنهج النقدي لمعدل الصرف، وهو ما سوف نستعرضه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: النماذج النقدية لسعر الصرف

¹ المرجع نفسه، ص 134.

يعتبر سعر الصرف في هذه النماذج ظاهرة نقدية بحتة تشترك في فرضية الإحلال التام للأوراق المالية المحلية والأجنبية (بمعنى الحاملون للمحفظه ليس لديهم نفور من المخاطر) مع وجود تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة، ويعرف هذا النموذج ثلاثة أسواق وهي: السوق النقدي المحلي، السوق النقدي الأجنبي، وسوق الأوراق المالية (المحلي والأجنبي)، وحسب والراس (Walras) فإن التوازن في السوقين (المحلي والأجنبي) يستلزم بالضرورة التوازن في سوق الأوراق المالية ويمكن تمييز نوعين من النماذج النقدية:¹

أولاً: النماذج النقدية المرنة

يتم حسب هذا النموذج دراسة كيفية تحديد سعر الصرف وهو ما يسمى بأثر فيشر ويمكن توضيحه أثر فيشر الدولي كالتالي:²

عرض الاقتصادي "إيرفينق فيشر" (Irving Ficher) العلاقة التالية:

معدل الفائدة الاسمي في كل دولة يساوي إلى معدل الفائدة المطلوب من طرف المستثمر، مضافاً إليه معدل التضخم المتوقع، إذ إن معدلات الفائدة الحقيقية لمختلف الدول من المفترض أن تتجه نحو التساوي، غير أن معدلات الفائدة الاسمية تختلف بدلالة معدلات التضخم المتوقعة، مع افتراض حرية الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال، ولتوضيح ذلك نفترض أن معدلات الفائدة على الأوراق المالية لمدة سنة هي على التوالي: 3% في فرنسا و5% في كندا، هذا الفرق في معدل الفائدة هو 2% (3%-5%) وهو ما يُظهر فارقاً في التضخم المتوقع قدره 2% بين فرنسا وكندا، فالبلد الذي يكون فيه معدل الفائدة أكثر ارتفاعاً يسجل معدل تضخم أكثر ارتفاعاً، والفرق في معدل الفائدة 2% يصبح منسجماً مع معدل التضخم المتوقع في فرنسا بـ 2% وبـ 4% في كندا، هذه العلاقة امتدت إلى المجال الدولي من أجل التنبؤ أو تقدير معدلات الصرف.

وحسب أثر فيشر الدولي تتغير أسعار الصرف الفورية بنسبة مساوية للفارق في معدل الفائدة، ولكن في اتجاه عكسي؛ أي بمعنى آخر أن الفارق في معدل الفائدة بين بلدين يعبر عن معدل التدهور أو الارتفاع المتوقع في العملة الصعبة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، فإذا كان معدل

¹ ظهرت هذه النماذج سنة 1970، وتطورت في مدرسة شيكاغو من طرف مندل، وجونسون، وفرنكل.

²J. Peyrard, *Gestion Financière Internationale*, Librairie Vuibert, 1999, PP 76-78 .

الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

الفائدة على الجنيه الإسترليني هو 6% ومعدل الفائدة على الأورو هو 4.5%، هذا يشير حسب أثر فيشر الدولي إلى أن الجنيه الإسترليني قد تدهور بـ 1.5% مقارنة بالأورو.

إن الاستدلال الذي يكون القاعدة الأساسية لأثر فيشر الدولي هو كالاتي:

إذا لم تكن هناك قيود على حرية رؤوس الأموال، فإن الدولة التي تتميز بارتفاع معدل الفائدة يحدث فيها ارتفاع في تدفق رؤوس الأموال باتجاهها، وذلك إذا لم يكن هناك توقع في انخفاض عملتها.

وهذا التدفق في رؤوس الأموال يستمر إلى غاية تساوي معدلات الفائدة للبلدين، إذ يعتمد أثر فيشر على معدلات الفائدة لشرح تغيرات أسعار الصرف، غير أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية تعادل القوى الشرائية، وذلك لأن معدلات الفائدة ترتبط بمعدلات التضخم ارتباطاً وثيقاً. وإذا كانت نظرية فيشر محققة فإن المستثمر ليس من مصلحته توظيف أمواله بالخارج، لأن معدلات أسعار الصرف سوف تُعدل لتعويض الفارق في معدل الفائدة.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين معدل التغير المتوقع في سعر الصرف الفوري للعملة الصعبة الأجنبية E، مقارنة بالعملة الوطنية D، وفارق معدل الفائدة (Id-Ie)، بمعنى معدل العملة الوطنية ناقص معدل العملة الصعبة الأجنبية¹.

حيث:

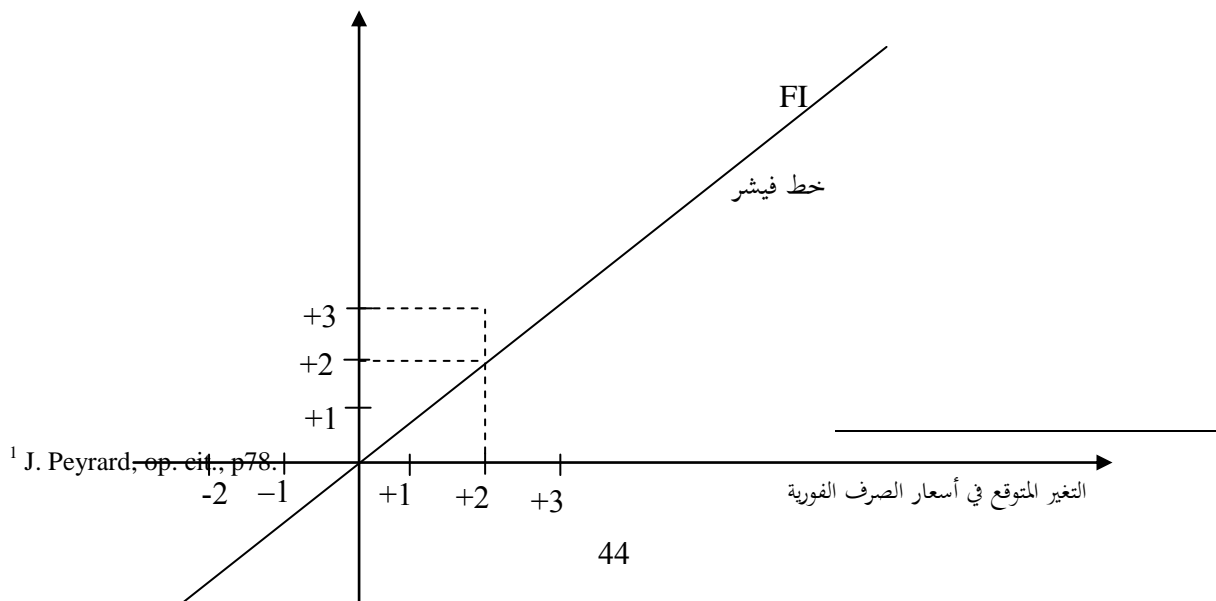
Id: تمثل معدل الفائدة بالعملة الوطنية.

Ie: تمثل معدل الفائدة بالعملة الأجنبية.

الشكل رقم: 8

العلاقة بين معدل التغير المتوقع في سعر الصرف وفارق معدل الفائدة

(%) $I_d - I_e$



¹ J. Peyrard, op. cit., p78.

المستقيم FI هو خط التوازن بالنسبة لكل النقاط الموجودة على هذا المستقيم، فهناك مساواة بين تغيرات أسعار الصرف الفورية والفرق لمعدل الفائدة بين العملات الصعبة، والنقطة T لا تمثل نقطة توازن لأنها لا تتطابق مع تغير في الأسعار بنسبة 2%، غير أن الفرق في معدل الفائدة هو 3%.

ثانيا: النماذج النقدية الغير مرنة

قام "دربوش" (Dornbush)¹ في سنة 1976 بتقديم نموذج نقدي غير مرن حاول فيه تصحيح النموذج النقدي المعياري مع ملاحظة تقلبات أسعار الصرف الحقيقية. ويقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:²

- دراسة أسعار الصرف في بلد صغير نسبيا بحيث لا تؤدي التغيرات في الاقتصاد إلى تغيرات تذكر في مستوى الأسعار، وفي معدل الفائدة السائدين في السوق الدولية.
- يفترض تحكم التوقعات العقلانية في سلوك المتعاملين في أسواق المال الدولية.
- يفترض حركة سعر الصرف.
- يفترض موازنة نقدية على المستوى الطويل، ولهذا فإنه على المدى القصير يمكن لسعر الصرف الاسمي ومعدل الفائدة أن يتباعدوا عن مستواهما في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن تعديل العرض الاسمي للنقد يلعب دوره في العرض الحقيقي بسبب عدم مرونة العديد من الأسعار، فتنتج بذلك آثار حقيقية خاصة على مستوى سعر الصرف.

¹ ويُعتبر دربنوش (Dornbush) أول من تناول دور التوقعات في أسواق رأس المال الدولية في تحديد أسعار الصرف انطلاقا من نموذج كلي يأخذ السوق السلعي، النقدي والخاص بالأوراق المالية الدولية قصد تتبع الطريقة التي ستتكيف بها الاسواق الثلاثة على المدى الطويل المتوسط والقصير، فهي تنتقل من توازن قائم إلى توازن جديد طويل الأجل أثر زيادة العرض النقدي، ولهذا يتميز هذا النموذج بميزة مهمة مقارنة بالنماذج الأخرى السابقة فقد استطاع Dornbush ان يقدم نموذج كليا ديناميكيا.

² D. Salvatore, **International economy**, 7^{me} edition, John Wiley and son, New york, 2001, p533.

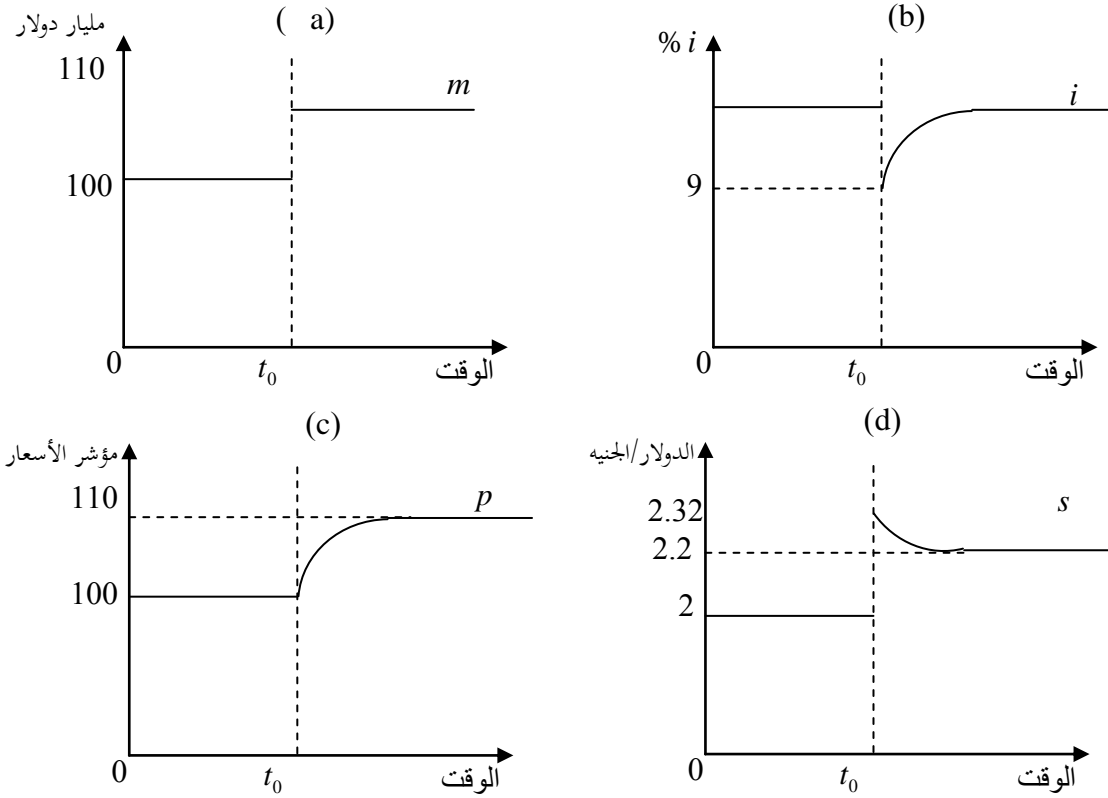
الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

- يعتبر أن أسعار السلع غير مرنة في الأجل القصير ومرنة في الأجل الطويل؛ ويقصد بهذه الفرضية الأخيرة أن الأسعار تتباطأ في التكيف مع ظروف العرض والطلب في السوق السلعية على المدى الطويل، حتى تعوض ببطء تصحيح المتغيرات الأخرى خاصة أسعار السلع.

ويمكن توضيح نظرية درنبوش بالشكل التالي:

الشكل رقم: 9

تحديد أسعار الصرف حسب نظرية درنبوش



المصدر: D. Salvatore, **International economy**, 7^{ème} edition, John Wiley and son, New york, 2001, p533.

- الشكل a يظهر ارتفاعاً غير متوقع لـ t_0 لعرض العملة من طرف البنك المركزي الأمريكي الذي ينتقل من 100 إلى 110 مليار دولار (+10%).
 الشكل b يبين أن نمو عرض العملة يرافقه بانخفاض فوري لـ t_0 بمعدل الفائدة الأمريكي من 10% إلى 9%.

الفصل الأول:..... أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

- الشكل c يبين توافقاً مع نظرية عدم مرونة الأسعار، إذ إن مؤشر الأسعار الأمريكية لا يستجيب فوراً لارتفاع عرض العملة، ويستجيب على المدى المتوسط ويتجه تصاعداً لمستواه التوازني في المدى الطويل والذي هو 110%، لذلك نلاحظ خصوصية النموذج النقدي على المدى الطويل (ارتفاع 10% لعرض العملة يؤدي إلى نمو 10% لمؤشر الأسعار).¹

- الشكل d يوضح رد فعل سعر الصرف، فنتيجة لانخفاض الفائدة بالولايات المتحدة الأمريكية يعدل أو يغير المستثمرون من سلوكياتهم بالتخلي عن الأوراق المالية الأمريكية، وطلب العملات الأجنبية (بيع الدولار) كي يتحصلوا على الأوراق المالية الأجنبية فيخفض الدولار بأكثر من 10%.

وطبقاً للنموذج فإن الخطوة الأولى للسياسة النقدية غير المرنة، في ظل ثبات أسعار الصرف هي تحديد مستوى هدي للتغير في ميزان المدفوعات، ثم تصميم السياسة النقدية التي تجعل العجز لا يتعدى المستوى الهدي، حتى لا ينقلب سعر صرف العملة المحلية. والخطوة الثانية هي تحديد المقدار الذي سيزيد به الطلب الكلي في هذا البلد، ثم تصميم السياسة النقدية في ظل ثبات سعر الصرف.² رغم تعدد النظريات المحددة لسعر الصرف إلا أنها لم تستطع أن تعطي نموذجاً دقيقاً وامتكاملاً لتحديد سعر الصرف، ومرد ذلك صعوبة التحكم في سعر الصرف لتشعبه وارتباطه بعدة متغيرات اقتصادية. مما أدى إلى تعدد أنظمة وسياسات سعر الصرف التي تهدف إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف وتحقيق التوازنات الاقتصادية، خاصة وأن هذه الأنظمة تحكمها التطورات النقدية العالمية، وهذا ما يدفعنا لدراسة ومعرفة أنظمة وسياسات سعر الصرف المتبعة في المبحث الموالي.

¹ D. Salvatore, op. cit., p534

² أحمد أبو الفتوح على الناقية، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، (د س ن) .

المبحث الرابع:

أنظمة وسياسات سعر الصرف

إن التحولات الاقتصادية السريعة أدت إلى ظهور العديد من أنظمة وسياسات سعر الصرف وذلك تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية التي تفرض على الدول إتباع سياسات معينة قصد تحقيق استقرارها، وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى أنظمة وسياسات سعر الصرف.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

لقد مرت أنظمة الصرف بمراحل عديدة ومتباينة فيما بينها، لا سيما فيما يتعلق بدرجة تقلب أسعار صرف العملات، ويمكن التمييز في هذا الصدد تاريخياً بين أربعة نظم أساسية لأسعار الصرف، ارتبط كل منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية، وهي:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

ساد هذا النظام (سعر الصرف الثابت)¹ في ظل قاعدة الذهب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، ويتميز هذا النظام بثبات أسعار الصرف بين عملات مختلف الدول عند أسعار التعادل المعدني لتلك العملات؛ أي النسبة بين كمية الذهب الموجودة فيها مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية،² وهي حدود دخول وخروج الذهب.³ كما يمكن للدولة في ظل نظام الصرف الثابت أن تقوم بتخفيض سعر صرفها.⁴

وهناك أسباب عديدة تدفع بالدول إلى اعتماد سعر صرف ثابت نذكر منها:

- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل: الاستثمار والإنتاج.

¹ في الحقيقة تعتبر عبارة سعر الصرف الثابت عبارة خاطئة، إذ إن السلطات تثبت هذه العملة وتغيرها عند الحاجة.

ففي هذا النظام يوجد درجات مختلفة من الارتباط نحو الثبوت حيث أن بعض الدول تعمل بقاعدة الربط الزاحف فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة فإن تثبيت العملة يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية، وبالتالي يتم تعديل العملة وفق تغيرات الدولار. أو يمكن لمجموعة من الدول تثبيت أسعار صرفها الثنائية في مجال معين مثل حالة النظام النقدي الأوروبي مما يسمى بنظام آلية الصرف الأوروبي.

² محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الخامس، القاهرة، 1964، ص 265-266.

³ صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 28.

⁴ حيدر عباس، مصطفى إبراهيم عبد النبي، سلمى محمد صالح محمد مجي، بنك السودان المركزي، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، 2006، ص 10.

الفصل الأول:..... أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر

التاريخ النقدي

- أسعار الصرف المرنة تعاني من مشاكل فتقلبات أسعار الصرف المرنة تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.
- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية، وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الاسمية.
- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد.¹ ويتميز نظام سعر الصرف الثابت بالآتي:
 - يتسم بالاستمرارية، إذ يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية.
 - يضع سعر الصرف الثابت قيودا أو محددات على السياسة النقدية الداخلية، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق الدولة المربوطة بها هذه العملة، يمكن أن يحدث خروج لرؤوس الأموال أو تدفقها على هذه البلد مما يتطلب تدخل البنك المركزي. فتدفق الأموال يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وهروب رؤوس الأموال يؤدي إلى نفاذ الاحتياطي من العملة الأجنبية، وينظر إلى هذه المحددات على أنها أداة ردع مقيدة للسياسة الاقتصادية للدولة.²
 - حرية تصدير واستيراد الذهب من وإلى الخارج بدون محددات تعيق عملية التصدير.³
- كما أنه لا يخلوا أي نظام من عيوب فإن لهذا النظام عيوب نوجزها في الآتي:
 - تثبيت سعر الصرف يحرم الحكومة من أداتين مهمتين وهما: سعر الصرف الاسمي والسياسة النقدية، مما يدفع بالدولة إلى تبني سياسة تجارية حمائية لتحمل صدمات خفض الناتج.⁴
 - نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل في ظل نظام سعر الصرف الثابت، فهناك مخاطر من الاندفاع السريع (overshooting)⁵ الذي يؤدي إلى اختلال كبير في سعر الصرف.

ثانيا: نظام سعر الصرف الحر

¹ عيسى محمد الغزالي، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية، مرجع سابق، ص 17.

² وائل قديح، سياسات وترتيبات أسعار الصرف، التحديث الأخير 01:56. 26/02/2007

http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_12.htm

³ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص 213.

⁴ بيتر بي كنين، مضار تثبيت أسعار صرف العملات، 2007/08/11

<http://www.misbahalhurriyya.org/?gclid=CNDb1caD89JMCFRJvugodZS1-Vw>

⁵ وتسمى أيضا بنظرية ما فوق التفاعل وهي تعني بتفسير عدم استقرار العملات.

التاريخ النقدي

مع سيادة حالات الاضطراب في أسواق النقد الدولية بعد إجراءات نيكسون سنة 1971 بدأت الدول في الإقلاع عن نظام أسعار الصرف الثابتة بترك عملاتها تتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب. ومنذ عام 1973 أصبح النظام السائد يعرف باسم أسعار الصرف المرنة (Flexible exchange rate)، وقد أفرز التطور العملي لنظم الصرف الأجنبي في بداية السبعينات عن ظهور ثلاثة أنواع من سياسات التعويم وفقا لمعيار التدخل الحكومي في السوق وهي:

1- التعويم الكامل أو النظيف (clean float): وهنا يترك تحديد أسعار الصرف بشكل كامل لقوى السوق الحرة. فلا تتدخل السلطة النقدية سواء بالبيع أو الشراء بغية التأثير على الأسعار القائمة واتجاهات السوق، في مثل هذه الحالة يعد سعر الصرف لعملة ما معبرا بصورة جيدة عن مركز هذه العملة وحالة الاقتصاد القومي.¹

2- سياسة التعويم المدار (Managed float): إذ تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف بما يكفل عدم انحراف التعاملات إلى مستويات غير مرغوبة؛ بمعنى أنه يتم تحديد حد أقصى وآخر أدنى لا يسمح لأسعار الصرف بتعديلها. وتشبه هذه السياسة إلى حد بعيد نظام تقلبات أسعار الصرف في إطار اتفاقية صندوق النقد الدولي. لكن المدى بين الحدين في سياسة التعويم المدار أكبر من مدى التقلب في نظام صندوق النقد الدولي، والهدف من وراء التعويم المدار هو تحسين وتهيئة المناخ المالي والاقتصادي بالتخفيف من ظروف عدم اليقين.²

3- التعويم الإداري (Dirty float) أو التدخل الحكومي المكثف: هنا نجد أن أسعار الصرف المحددة إداريا بدرجة كبيرة لا تعكس القوة الحقيقية للعملة كما لا تعكس مستواها اقتصاديا.³

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف

ساد هذا النظام خلال الأزمات الاقتصادية والنقدية والسياسية في أواخر الثلاثينات من هذا القرن، كما استمرت الرقابة على الصرف خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات الأولى بعد انتهاء الحرب.⁴

¹ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 131-132.

² أنظر

Ephrin Clark, Michel levasscur and patrick, **International Finance**, CHAPMAN HALL, N.Y. 1995, pp101.

³ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 132.

⁴ تجدر الإشارة إلى أن دول أوروبا لم تتخلى عن الرقابة على سعر الصرف إلا في أواخر 1985 وذلك عندما شعرت باستقرارها الاقتصادي.

التاريخ النقدي

ويتميز هذا النظام باستقرار أسعار الصرف إلى حد كبير، حيث تخضع في هذا النظام جميع المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية والمدفوعات الدولية للرقابة المباشرة من جانب الدولة. ولا يزال هذا النظام سائدا في العديد من الدول لا سيما الدول النامية.¹

رابعا: نظام استقرار سعر الصرف

في ظل هذا النظام فإن أسعار الصرف لا تبقى ثابتة عند مستويات محددة، كما كان عليه الحال في نظام الذهب، كما أنه لا يسمح لها بحرية التقلب كما في نظام سعر الصرف الحر، وإنما يعد هذا النظام وسطا بين نظام ثبات سعر الصرف وحرية سعر الصرف.

وتحدد أسعار الصرف بين مختلف العملات في ظل هذا النظام عن طريق تعريف الوحدة الواحدة من عملة كل دولة في شكل وزن محدد من الذهب أو الدولار الأمريكي، وهو ما يطلق عليه "أسعار التعادل للعملات".² ووفقا لهذا النظام فإنه ينبغي أن تستقر عملات مختلف الدول (الأعضاء في صندوق النقد الدولي) عند أسعار التعادل للعملات الأخرى خلال فترة ممتدة وغير محددة من الزمن مع السماح بتغيير أو تقلب هذه الأسعار، ولكن في حدود ضيقة للغاية والتي تكون شبيهة في هذا المجال بحدود دخول وخروج الذهب في ظل قاعدة الذهب، وذلك وفقا لظروف العرض والطلب على مختلف العملات.³

ومما سبق يتضح أن نظام استقرار سعر الصرف يعد نظاما وسطا أو مزيجا بين نظامي ثبات سعر الصرف وحرية سعر الصرف.

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف

يمكن للدولة أن تتبع مجموعة من سياسات سعر الصرف وذلك لتحسين وضعها الاقتصادي وتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات، ومن أهم هذه السياسات نجد سياسة تخفيض أو رفع قيمة العملة.

أولا: سياسة تخفيض قيمة العملة

يقصد به تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي واحد (1) غرام وقررت الجهات المختصة تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار عشرة

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص ص28-29.

² نفس المرجع، ص ص29-30.

³ نفس المرجع، ص30.

التاريخ النقدي

بالمائة (10%) فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستخفض بمقدار عشرة بالمائة (10%) مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى؛ أي إذا كانت قيمة العملة مساوية لـ 1 دولار مثلا، ففي حالة التخفيض¹ ستكون قيمتها تسعون (90) سنت فقط؛² أي أن تخفيض سعر صرف العملة هو كل انخفاض في ثمن وحدة النقد مقوما بالوحدات الأجنبية تقرره أو ترضى به الدولة، إذ يترتب عن هذه العملية تغير المركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية فترتفع هذه الأخيرة مقومة للعملة الوطنية، فتتخفض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية،³ مؤدية إلى انخفاض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية.⁴

1- الأسباب الداعية إلى تخفيض سعر الصرف.

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالدولة إلى تخفيض سعر صرف عملتها ومنها:⁵

- علاج أو تحسين مركز ميزان المدفوعات على اعتبار أن التخفيض يشجع التصدير ويقيّد الاستيراد. كما يجد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها.
- زيادة دخول المنتجين الوطنيين خاصة الذين تدهورت أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع من قيمة الصادرات المقومة بالعملة الوطنية كما يخفف عبئ مديونيتهم.
- معالجة البطالة عن طريق تشجيع صناعات التصدير.
- يعتبر تخفيض العملة بمثابة إجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية، حيث يعمد البنك المركزي إلى إعادة تقويم رصيده الذهبي حتى تكون لديه الفرصة الممكنة للتوسع في الإقراض والإصدار.
- تعمد الدولة للتخفيض إذا سبقتها إلى ذلك دولة أخرى ترتبط معها بعلاقات تجارية، مخافة أن يتحول طلب هذه الأخيرة عن منتجات الدولة الأولى.

¹ يجب التفرقة بين انخفاض قيمة العملة وتخفيض قيمة العملة. فانخفاض قيمة العملة هو عبارة عن حركة تلقائية تنتج عن توافر بعض الظروف الاقتصادية وتؤدي إلى انخفاض قيمة الوحدة النقدية، أي انخفاض قوتها الشرائية في السوق الداخلي، أما تخفيض قيمة العملة فهو تصرف إرادي وليس حركة تلقائية، يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية المختصة في الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة.

² عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 151.

³ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 179.

⁴ يعتبر تخفيض سعر صرف العملة إجراء سعريا.

⁵ المرجع نفسه، ص 181.

التاريخ النقدي

- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية.¹
- وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لا بد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:²
- وجود طلب على السلع والخدمات من الخارج.
- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (بالنسبة للبلد الذي يقوم بالتخفيض).
- عدم قيام الأقطار الأخرى بالتخفيض أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل.

2- الآثار السلبية الناتجة عن تخفيض سعر الصرف

- تشير تجارب الدول التي لجأت إلى تخفيض قيمة عملاتها المحلية إلى النتائج السلبية التالية:
- ارتفاع الأسعار في الداخل.
- تدهور الثقة في العملة المحلية، وانخفاض المستوى المعيشي للطبقات ذات الدخل المحدود.
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تزايد مدفوعات خدمة الدين حينما تكون مقيمة بالعملات القيادية.
- انخفاض قيمة الأصول من العملة المخفضة لدى الدول الأخرى.

3- كيفية تحديد نسبة انخفاض قيمة العملة

يمكن التعرف على نسبة انخفاض قيمة عملة ما باستخدام الصيغة الرياضية البسيطة التالية:

السعر الجديد للعملة - السعر القديم للعملة

$$\text{النسبة المئوية لانخفاض العملة} = \frac{\text{السعر القديم للعملة}}{100} \times$$

السعر القديم للعملة

¹ مثلا إذا كان المارك الألماني = الفرنك الفرنسي، معنى ذلك أن المواطن الألماني يجب أن يشتري سلع وخدمات من فرنسا مساوية - كما ونوعا- لتلك التي يستطيع شراءها داخل ألمانيا في ظل إمكانية تحويل المارك إلى الفرنك والعكس. إلا أنه عادة ما تتحد القوة الشرائية للعملة تبعاً لمستوى وتطور الأسعار المحلية، وبالتالي فإن التغير في الأسعار سينسحب على قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا، ولتوضيح ذلك نفرض أن سعر صرف الدولار مقابل الفرنك السويسري هو 1/4 ، بمعنى أن ما يمكن شراؤه من سلع وخدمات داخل أمريكا بدولار واحد يمكن شراؤه في سويسرا بأربع فرنكات، فلو فرضنا أنه بعد فترة زمنية ارتفعت الأسعار في أمريكا بمقدار الضعف، أي أن السلعة الأمريكية التي كانت تكلف 1 دولار (مقابل 4 فرنك)، أصبحت الآن تكلف 2 دولار، وهو ما يستلزم من السويسريين دفع 8 فرنك للحصول على نفس كمية ونوعية السلعة. فالمستفيد في هذه الحالة هو التاجر الأمريكي. وهنا وإذا رغبت أمريكا - حسب مثالنا السابق - أن تحقق العلاقة الواقعية بين عملتها والفرنك السويسري، فإنها ينبغي أن تخفض قيمة الدولار بمقدار النصف لتعود العلاقة السابقة 2/1، أي للتعاقد مع حالة ارتفاع الأسعار في أمريكا بمقدار الضعف. للمزيد أنظر عرفان تقي الحسين، مرجع سابق، ص 152.

² صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 34-37.

ثانيا: سياسة رفع قيمة العملة

إن عملية رفع قيمة العملة معاكس لعملية تخفيض قيمة العملة، فعملية رفع القيمة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية (القيادية) مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة.

1- الأسباب الداعية إلى رفع سعر الصرف

عند وجود فائض في ميزان المدفوعات، وبغرض التخلص منه، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، فيحصل على الأمد البعيد تفاوت بين الأرصدة النقدية والأرصدة السلعية للاقتصاد الوطني، مؤديا إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

- معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلمة إستراتيجية (كما فعلت فرنسا حينما رفعت قيمة الفرنك لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات).

- تدعيم العملات الأجنبية الأخرى.¹

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة تتمثل في الآتي:²

1- وظيفة قياسية: إذ يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلة معينة مع أسعار السوق العالمية).

2- وظيفة تطويرية: إذ يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها باستيراد السلع التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

3- وظيفة توزيعية: من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية، بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

¹ وهذا ما فعلته ألمانيا واليابان حينما رفعتا في قيمة عملتيهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 64.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

نظرا للأهمية التي يكتسبها سعر الصرف فإنه يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية بخاصة في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول، فتقلبات أسعار الصرف لها تأثير على كل المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يستدعي محاولة تجنب هذه الأخطار بتفعيل وتنشيط أسواق الصرف. يؤثر سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية، سواء منها الداخلية (الإيرادات، النفقات، الإعانات،...)، أو المتغيرات الخارجية (الصادرات، الواردات، ميزان المدفوعات..)، وهذا ما جعل سعر الصرف من أهم المتغيرات بالنسبة للدولة، مما يحتم على الدولة تعديله ومراقبته وذلك تبعا للمتغيرات الاقتصادية. وهذا ما يتطلب تكيف المتغيرات الاقتصادية للحد من خطر تقلبات أسعار الصرف.

تتحدد قيمة العملات فيما بينها على أساس قانون العرض والطلب ويتم ذلك في سوق الصرف، حيث تعامل العملات وكأنها سلعة، إلا أن سوق الصرف يختلف عن أسواق السلع، فهي لا تحتاج إلى مكان معين، ولا تقتصر على بلد دون الآخر. كما أدت التغيرات السريعة والمفاجئة على مستوى سعر الصرف إلى تعدد النظريات والنماذج المفسرة له، لكن رغم تعدد هذه النظريات فإنها لم تستطع إعطاء نموذج دقيق ومحدد للتغير في سعر الصرف وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من المتغيرات. إن هذا التغير في سعر الصرف أدى إلى تعدد أنظمة سعر الصرف، وذلك حسب الوضعية الاقتصادية لكل دولة، إلا أنه وبعد انهيار نظام برنتون وودز تحولت معظم الدول إلى نظام سعر الصرف المرن وتخلت عن نظام سعر الصرف الثابت.

إن اعتماد كل دولة عملة خاصة بها، أدى إلى اختلاف في قيمة هذه العملات، وذلك حسب ما يحدده سوق الصرف، كما أن هذه العملات تؤدي مجموعة من الوظائف، وتنقسم إلى عملات دولية وأخرى محلية، فما هي محددات وخصائص ووظائف العملة؟، وللإجابة على كل هذه الأسئلة كان من الضروري تخصيص الفصل الثاني لدراسة العملات مع التركيز على كل من الدولار والأورو.

الفصل الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف عبر التاريخ النقدي

الفصل الثاني:

العملات الدولية

تمهيد

يعتبر الدولار العملة الأولى في العالم بدون منازع أو منافس، إلا أن ظهور الأورو كعملة دولية قوية مدعومة باقتصاديات اثني عشرة (12) دولة كان له بالغ الأثر في مجال التجارة الدولية، والعلاقات الاقتصادية العالمية، ومن ثمّ فالأثر على أسواق الصرف الأجنبي وسوق العملات سيكون واضحاً، إذ أنه بظهور الأورو انتهى عهد الأحادية القطبية التي كان يتمتع بها الدولار، وحل محله عهد الثنائية القطبية في سوق العملات، مما أدى إلى تراجع دور الدولار في العالم، خاصة وأنه كان العملة الأكثر تعاملًا في التسويات الدولية.

ومما لا شك فيه أن سعر الصرف بين الدولار والأورو له أثر كبير على الاقتصاد العالمي، خاصة وأن أغلب المعاملات الدولية تتم بالدولار والأورو. ومنه فقد تم التطرق في هذا الفصل لموضوع المنافسة بين الدولار والأورو وأثرها على الاقتصاد العالمي، وذلك بالتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: الدولار والعملات الدولية

المبحث الثاني: النظام النقدي الأوروبي من الإيكو إلى الأورو

المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد العالمي

المبحث الرابع: خطر سعر الصرف وأزمات العملة

المبحث الأول:

الدولار والعملات الدولية

تستعمل النقود في المعاملات الاقتصادية الدولية لنفس الاعتبار الذي تستعمل من أجله في المعاملات الداخلية، إلا أن الفارق بين المعاملتين ينحصر في استعمال عملة واحدة في المعاملات الداخلية، ويتعداه إلى مجموعة من العملات في المعاملات الدولية، لأجل ذلك لا بد من التطرق لما يسمى بتدويل العملات؛ أي متى تكون العملة أداة في التسويات الدولية، وعلى أي أساس يتم تفضيلها عن باقي العملات، وما هي أهم العملات الارتكازية التي تتم بها المعاملات الدولية، بالإضافة إلى التركيز على الدولار كعملة لها وزنها في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: السيولة الدولية وتدويل العملات

يمكن ترتيب العملات إلى قسمين: عملات وطنية محدودة التعامل، وعملات دولية تحظى بالقبول العام في كل دول العالم.

أولاً: النقود واستخداماتها الدولية

إن التعاريف الشائعة للنقود نوعان: وظائفية ومؤسسية (قانونية)، فالتعاريف المؤسسية ما عرفه "فيشر" (Fisher) سنة 1911 بأنها كل حق ملكية من شأنه أن يحظى بالقبول العام في المبادلات.

أما التعاريف الوظائفية فهي الأكثر شيوعاً إذ تفترض أنه لا وجود للنقد أو ما يبرر وجوده إلا ما يمكن أن يؤديه من وظائف،¹ وقد رتبها وأقرها كارل ماركس كما يلي: وظيفة مقياس القيم، وظيفة الوسيط في المبادلات، وظيفة الاكتناز، وظيفة الدفع؛ فالوظيفة الأخيرة يؤديها النقد بصفته مكافئاً عاماً لكل السلع الأخرى، ويلاحظ كذلك أنه بهذه الصفة يؤدي وظيفتين: الاكتناز (تخزين القيم) ووسيلة الدفع، فوظيفة النقد كوسيلة للدفع لم تكن معروفة من قبل، أو بالأحرى كانت مدججة في وظيفته كوسيط للمبادلات، ويعود الفضل في إظهار هذه الوظيفة وعزلها عن الوظائف الأخرى إلى الكاتب الألماني كنيز (Knies 1885).

¹ محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (الجزء الثالث)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص4.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

ويكفي لأداء النقد لوظيفة مقياس القيم أن ينظر الناس إليه كنقد، وأن يحظى بالقبول العام، إلا أن هذا لا يصح إلا على المستوى الوطني؛ إذ يتمتع القانون الذي ينظم إصدار النقد بالسيادة المطلقة، أما على المستوى الدولي فإن الرموز النقدية لا تتمتع بالقبول العام في التسويات الدولية إلا إذا كان لها قيمة ذاتية حقيقية كالذهب سابقا وبعض العملات التي تحتل دولها مكانة هامة على المستوى الدولي.

عندما يستخدم النقد كمقياس لقيم السلع، يمكن أن يؤدي وظيفة الوسيط في المعاملات أي أنه يُستعمل كوسيط للتبادل وتداول هذه السلع، فالوظيفة الأولى (مقياس للقيمة) شرط لقياس الوظيفة الثانية ولكن الوظيفة الثانية (وسيلة للتبادل) تكمل حتما الوظيفة الأولى.

أما وظيفة مخزون للقيمة فهي تكملوظيفتين الأوليتين، وبها يكتمل الوجود الاقتصادي للنقد،¹ ونظرا لما يمثله النقد من قوة شرائية يمكن اكتنازه في وقت ما في شكل سيولة من أجل إنفاقه في وقت لاحق، ويلاحظ أن هذه الوظيفة تربط قيمة النقد بالزمن من جانب، وتقضي بأن الاحتفاظ بالنقد ليس هدفا للاكتناز من جانب آخر، ولكن من أجل استعماله في ما بعد للدفع (أو للمضاربة كما يقول الكينزيون)، تؤدي هذه الوظيفة إلى مفهوم آخر للنقد وهو مفهوم السيولة.

ثانيا: تدويل العملات

قبل التطرق لتدويل العملة سيتم التطرق إلى تعريف النقود ووظائفها كالتالي:

1- خصائص عملة التسويات الدولية

إن النقود الدولية هي الوحدة النقدية التي تستعمل من طرف غير المقيمين في الدولة المصدرة لتلك النقود، وككل عملة محلية تشغل العملات الدولية ثلاث وظائف، تنقسم بدورها إلى قطاع خاص وقطاع عام، فتصبح في المجموع ستة حالات.² والجدول رقم 1 يوضح هذه الوظائف.

¹ محمد الشريف المان، مرجع سابق، ص30.

² Jean pierre Allegret, Bernard courbis, **Monnaie, Finances et mondialisation**, Vuibert, paris, 2003, p26.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

الجدول رقم : 1

وظائف العملات الدولية

الوظائف	القطاع الخاص	القطاع العام
وسيلة الدفع	- تسوية التجارة الدولية والالتزامات المتأتية من العلاقات المالية.	- التدخل في سوق الصرف.
وحدة حساب	- تسديد فواتير تجارة السلع، وتحديد قيمة الصفقات المالية	- عملة تدخل في تنفيذ المبادلات غير المباشرة بين عملتين أخرتين في التجارة الدولية وصفقات رأس المال الدولية.
مخزون للقيمة	- تحرير الودائع، القروض والأصول المالية الدولية	- أصول احتياطية.

المصدر: Jean pierre Allegret, Bernard courbis, **Monnaie, Finances et mondialisation**,

Vuibert, paris, 2003, p26

وتستعمل النقود كوحدة للحساب؛ إذ تحدد قيمة السلع والخدمات محل التبادل والفواتير السلعية، وتستخدم لتحديد تعادل سعر الصرف.¹ أما عن اعتبارها كمستودع للقيمة فيمكن توضيحه كما يلي:

عند الاستثمار في السوق المالي يتم اختيار سوق الأصول المالية بالعملة الدولية لغير المقيمين، وتستخدمها البنوك المركزية كاحتياطي للصرف وكمقابل للعملة المحلية. وتختلف العملة المحلية عن العملة الدولية، في كون الأولى لا تعطي الخيار لصاحبها في حرية التعامل خارج إقليم الدولة صاحبة العملة، بينما الثانية فإن التعامل بها يكون دولياً فهي تستعمل في تسوية المعاملات بين كل الدول (متعاملين من إقليمين مختلفين).²

¹ صرامة عبد الواحد، دور الأورو في التجارة الدولية، ملتقى الأورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل، 2005، ص63.

² جورج تافلاس، الاستخدام الدولي للعملات الدولار والأورو، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1998، ص42.

ثالثاً: عوامل استخدام العملة دولياً

تتمثل أهم العوامل التي تستوجب استخدام العملة دولياً في النقاط التالية:¹

- أن تتوفر الثقة في قيمة العملة، إذ يجب أن تتوفر القدرة على التحكم في معدل التضخم بالنسبة للدولة المصدرة للعملة، كما يجب أن تكون لها قيمة مستقرة حتى تكون وحدة للحساب ووحدة للتبادل، إذ إن التضخم المتغير والمرتفع يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.
- توافر الثقة في الاستقرار السياسي لحكومات البلد المصدر للعملة.
- توافر البلد المصدر للعملة على أسواق مالية متحررة وواسعة.
- الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة تعمل على استخدام العملة دولياً أو التراجع عنها، ومنها على سبيل المثال: حصة البلد في التجارة العالمية.

رابعاً: عناصر السيولة الدولية

يمكن تلخيصها في الذهب والعملات الارتكازية كالجنيه الإسترليني، الدولار، الأورو، والين.

1- الذهب: إن بيع الذهب وتصديره كان مباحاً للأفراد في الماضي ومع هذا لم يستخدم حتى في ذلك الوقت كأداة للوفاء بالمدفوعات الخارجية، ذلك أنه لو تطلب الأمر استعمال الذهب في تسوية كافة المدفوعات الخارجية لاقتضى الأمر انتقال المقدار المخصص منه بسرعة بالغة من بلد لآخر. إذ لا تتجاوز القيمة الكلية لأرصدة العالم من الذهب نسبة محددة من جملة المدفوعات والتي تناسب سنوياً بين مختلف بلدان العالم، أضف إلى هذا أن توزيع الذهب بين هذه البلدان قد لا يهيأ لهذه الدولة أو تلك أن تحوز رصيماً ذهبياً يتلاءم مع مقدار مدفوعاتها الخارجية، كما أن نقل الذهب يعتبر وسيلة بطيئة لتسوية المدفوعات، ومرتفعة التكاليف، ومحفوفة بالمخاطر، فقد يتعرض الذهب لفقدان جزء من وزنه لكثرة تداوله فحسب.² وفي إطار صندوق النقد الدولي ألغى الذهب كوظيفة للنقد سنة 1976 في اتفاقيات جاما يكا.

2- العملات الارتكازية: وتتكون من العملات الأساسية والمهمة.

¹ جورج تافلاس، مرجع سابق، ص 43.

² محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص ص 48-49.

أ- الجنيه الإسترليني: احتل الجنيه الإسترليني حتى الحرب العالمية الأولى الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، نظرا للقوة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها إنجلترا في ذلك الوقت، والثقة الدولية العالية نتيجة وجود شبكة من المصارف العالمية في لندن، مما مكنها من تجميع المدخرات العالمية والتحكم في الائتمان الدولي، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تعرض الجنيه الإسترليني إلى أزمات متتابة نتج عنها انخفاض الرصيد الذهبي في إنجلترا وتحويلها إلى دولة مقترضة، كل ذلك أثر في النهاية على المركز الدولي للجنيه الإسترليني كعملة ارتكازية ووسيلة أساسية للدفع، مما أجبره على التخلي عن الصدارة لصالح الدولار الأمريكي.¹

ب- الدولار الأمريكي: خلال النصف الثاني من القرن الماضي أصبح الدولار الأمريكي يستخدم بوصفه العملة الدولية السباقة في العالم، ومرد ذلك الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية في العالم بامتلاكها لأكبر احتياطي عالمي للذهب (ثلاثة أرباع احتياطي العالم من الذهب) وبالموازاة مع ذلك نشأ ما يسمى بالأورودولار أو الدولار الحر، وهو الدولار المتعامل به خارج الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لا يخضع لسيطرة البنك المركزي الأمريكي مباشرة.

ت- الأورو: مع تطور السوق الأوروبية المشتركة كقوة اقتصادية عالمية ثالثة (إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا) وازدياد دورها في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية كان من الطبيعي أن تبدأ عملاتها خاصة المارك الألماني والفرنك الفرنسي، في أخذ مكانتها والمساهمة في حل مشكلة السيولة الدولية، مما نتج عنه ظهور عملة أوروبية موحدة.

ث- الين الياباني: أخذ الين الياباني يرتقي شيئا فشيئا بعد التطور الحاصل في الاقتصاد الياباني وتطور علاقاته الاقتصادية بعد خروجه من العزلة، مما أكسبه مكانة سيادية عالية بين العملات الدولية المهيمنة.

المطلب الثاني: الهيمنة العالمية للدولار

مر الدولار الأمريكي بعدة مراحل أبرزها مرحلة بريتون وودز وما بعدها خاصة وأن هذه المرحلة كان لها دور كبير في إرساء السيادة التامة للدولار، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

¹ Li Wenhao, *Currency Competition Between EURO And US Dollar*, Berlin school of economics, 2004, p 6.

أولاً: الدولار بعد بريتون وودز

- من المعروف أن معاهدة بريتون وودز تميزت بالاتفاق على شرطين أساسيين هما:
- قابلية تحويل الدولار إلى الذهب.
- وجود نسبة ثابتة لتقلب العملات فيما بينها.

إلا أن المتتبع للأحداث النقدية يعرف تماماً أن هذان الشرطان لم يعد لهما وجود في غضون أزمة الدولار، فمن المعروف أنه ابتداءً من أوت 1971 لم يعد الدولار هو العملة المحورية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب، كما كان الحال من قبل، فضلاً عن تخفيض قيمته الخارجية في ديسمبر 1971 وبذلك بدأت أزمة الأرصد والاحتياطات الدولارية في الظهور، أما بالنسبة للشرط الثاني والخاص بتقلب العملات في حدود ثابتة فيما بينها، فقد انتهى بإلغاء اتفاقية بريتون وودز.

وفي بداية سنة 1973 وعلى الرغم من التخفيض الثاني للقيمة الخارجية للدولار، إلا أن الولايات المتحدة عرفت خروج كبير لرؤوس الأموال والمضاربة على الدولار والذهب بالقدر الذي دفع عدد كبير من الدول لتعويم عملاتها بغرض حمايتها، هذا الوضع دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة توطيد سيادتها النقدية على العالم باستخدامها كل الأساليب التي تضمن ذلك.

ثانياً: هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي

ترجع سيادة الدولار إلى العديد من الأسباب والعوامل منها:¹

- يلعب الاقتصاد الأمريكي دور الوسيط في الاقتصاد العالمي؛ إذ يقوم بدور هام على النطاق الدولي ويؤثر في اقتصاديات معظم الدول النامية وأيضاً بعض الدول المتقدمة.
- يعتبر الاقتصاد الأمريكي بمثابة الجهاز المصرفي الذي يقوم بإصدار الجزء الأكبر من العملة التي تستخدم استخداماً عاماً على المستوى العالمي.
- يمكن وصف الاقتصاد الأمريكي بأنه الوسيط المالي الذي يقوم بتحويل الاحتياطات المتراكمة بواسطة الدول الأخرى في صورة أوراق مالية عالمية طويلة الأجل.
- إن الدولار بوضعه المالي يعتبر العملة المحورية والمؤثر الأساسي في نظام النقد العالمي والمؤسسات النقدية العالمية وفي درجة السيولة العالمية.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، السياسات النقدية والبعث الدولي للأورو، مؤسسات شباب الجامعة، 2000، ص 198.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

لقد بدأ الدولار الأمريكي في الانتعاش ابتداء من ديسمبر 1972، إذ أخذت قيمته في التحسن بالنسبة للعملات الأوروبية، وأيضاً بدأ الفرق بين ميزان المدفوعات الأمريكي وموازن المدفوعات الأوروبية في التلاشي، وصاحب ذلك الارتفاع الملحوظ في أسعار الفائدة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بتيار رؤوس الأموال للتحرك من أوروبا إلى الولايات المتحدة.

إلا أنه ابتداء من مارس 1974 (هو تاريخ إعادة فتح أسواق الصرف) بدأ الدولار في الاهتزاز، وبصفة خاصة في سوق صرف باريس، ومع ذلك لم تلجأ الحكومة الأمريكية للتدخل لتدعم وضع عملتها، إلا أن هذا الوضع لم يستمر، لا سيما بعد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية وأهمها:

- رفع سعر الفائدة في السوق النقدي وإصدار سندات ذات عائد يمكن اعتبارها بمثابة جزء من الاحتياطات الدولارية للبنوك الأجنبية.

- حصول الولايات المتحدة على جزء كبير من القروض التي سبق أن أقرضتها للدول الأوروبية.

- موافقة الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford) سنة 1975 على تخفيض الضرائب من أجل

إنعاش الاقتصاد الأمريكي وإعادة الثقة في الدولار أدت إلى ارتفاع سعر الفائدة بالدرجة التي أثرت على سعر صرف الدولار إيجابياً.

- إعادة الثقة في الدولار، خاصة بعد القرض الذي حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية

من أوروبا واليابان بغرض إعادة إنعاش اقتصادها قد ساهم في تدعيم المركز النسبي للدولار، خاصة بعد قرارات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (O.P.E.C)¹ باستبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة.

- ورغم أن الدولار مر بعدة مراحل، إلا أنه في الأخير استطاع أن يستحوذ على الثقة من

جديد، فضلاً عن تزايد تكلفة الأجور في صورة نقدية، في ألمانيا الغربية بالنسبة لمثلثتها في الولايات المتحدة، وأيضاً بداية ظهور مظاهر ضعف المارك الألماني، الذي ظل متربع على عرش العملات الأوروبية ومنافساً للدولار الأمريكي خلال أزمته.² مما جعل العلاقة بين الدولار والمارك الألماني محل اهتمام سواء على النطاق الأوروبي أو العالمي، إذ كان لهذه العلاقة (بين سعر صرف الدولار والمارك الألماني) أثراً كبيراً على التجارة الخارجية، وعلى التدفقات الرأسمالية الخاصة (سواء الألمانية أو

¹ The Organization of the Petroleum Exporting Countries.

² أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 134.

الأمريكية)، وفي حقيقة الأمر لم يكن الدولار الأمريكي يمثل الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل كان يمثل الكتلة القديمة للدولار، والتي تشمل كل من أمريكا الشمالية وبعض الدول الأخرى المرتبطة ضمناً أو إجبارياً مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما لم يمثل المارك الألماني القوى الاقتصادية لألمانيا الفيدرالية فقط، بل كان يمثل أيضاً الصادرات والواردات الخاصة بالدول التابعة لنظام الثعبان النقدي الأوروبي؛ أي دول المجموعة الأوروبية وأيضاً النمسا وسويسرا اللذان يعتبران شبه منضمان لهذا النظام النقدي، إذ إن أسواق صرفهما كانت ترتبط وتتأثر بتحركات المارك الألماني وعمليات الثعبان الأوروبي، لذلك فإن ازدياد القوة الاقتصادية لإحدى المجموعتين (أمريكا وما يرتبط بها) يؤثر حتماً على مركز عملة المجموعة الأخرى، ولذلك فقد شهد عام 1975 بداية انتعاش الدولار وبداية ضعف المارك الألماني.

ثالثاً: أثر سيادة الدولار على العملات الأجنبية الأخرى.

إن الدولار كعملة عالمية له أثر على كل العملات الأجنبية، خاصة تلك العملات المنافسة، ولإلقاء الضوء على هذا الأثر سيتم التطرق إلى علاقة وأثر الدولار ببعض العملات.

1) الأثر على المارك الألماني: كان المارك الألماني يمثل تحدياً كبيراً للدولار إلا أنه خيَّب آمال المجموعة الأوروبية، وبصفة خاصة سنة 1983، إذ انخفض سعر صرفه بحوالي 18% بالنسبة للدولار، و15% بالنسبة للين الياباني، و6% بالنسبة للفرنك السويسري، وبذلك لم يعد المارك الألماني من النقود المحورية المغربية كما كان من قبل ويرجع ذلك إلى العوامل السياسية والضغط الدولي، فضلاً عن انخفاض سعر الفائدة في ألمانيا عن مثيلاتها في الولايات المتحدة بالقدر الذي أثر على سعر صرف المارك الألماني وإلى جانب ذلك لا ينبغي تجاهل تأثير المشاكل الاجتماعية والاضطرابات، بخاصة في مجال الصناعات المعدنية، وصناعة الحديد والصلب، اللذان كان لهما أثر على الوضعية الاقتصادية الألمانية في ذلك الوقت.¹

2) الأثر على الين الياباني: أجمعت الملاحظات النقدية في ذلك الوقت على أن العملة اليابانية ستكون أكثر العملات قوة وصلاحية في الأعوام القادمة، وبنيت هذه الآراء على أساس أن الين كان العملة الوحيدة التي ظلت قيمتها متماسكة بالنسبة للدولار سنة 1983، إذ إن نجاح وصلابة عملة

¹ أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، 1984، ص 134.

اليابان كان بمثابة الترجمة الحقيقية لقوة الاقتصاد الياباني والذي لم يزد فيه معدل التضخم عن 2 %، فضلا عن الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات الياباني خلال سنوات 1982، 1983، 1984، هذا إلى جانب تزايد معدلات النمو في الناتج القومي ونجاح السلطات النقدية اليابانية في السيطرة على سعر صرف عملتها بالدرجة التي تؤثر على تحركات رؤوس الأموال؛ بمعنى أن سعر الين يمكن أن يساير الدولار في ارتفاع قيمته، إلا أن الفرق بينهما هو الفرق بين السيادة الأمريكية والقوة الاقتصادية اليابانية.¹

3) الأثر على الجنيه الإسترليني: لا يمكننا أن نخفي محاولات الإدارة الإنجليزية حماية سعر صرف عملتها ولا سيما بعد حرب الأسعار التي تعرض لها البترول، والتي أثرت بالفعل على المركز النقدي العالمي للعملة الإنجليزية، هذا من جانب ومن جانب آخر أثر الدولار بدوره على سعر صرف الجنيه الإسترليني بدرجة دفعته إلى الانخفاض بـ 5 % بالنسبة للدولار، لذا فإن رئيسة الوزراء في ذلك الوقت مارجريت تاتشر (Margaret Thatcher) لم تتوقف عن محاولاتها المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني من التدهور واستقلاله عن عملات النظام النقدي الأوروبي، خصوصا وأن الإسترليني قد مر بفترة ذهبية عام 1983، إذ زادت قيمته بما يوازي 10 % بالنسبة للفرنك الفرنسي، إلا أن ذلك لم يدم طويلا وانخفض سعره سنة 1984.²

4) الأثر على الفرنك السويسري: إذ يعتبر من العملات القوية إلا أنها تعرضت للعديد من العقبات سنة 1983، فقد شهد الاقتصاد السويسري موجة رحيل رؤوس الأموال المستثمرة في سويسرا إلى الاقتصاديات التي أتت منها، بخاصة ألمانيا، ومرد ذلك التوقعات والدلائل التي تشير إلى تحسن الأحوال الاقتصادية الألمانية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة السائدة، ولذلك فإن تأثير الفرنك السويسري بارتفاع الدولار كان بقدر أقل من غيره من العملات الأخرى، إذ إن تأثير العوامل الداخلية والخارجية (الخاصة بدول أوروبا الغربية) كان أقوى من تأثير الدولار.

5) تأثير الدولار على الفرنك البلجيكي: كان للدولار أثر كبير على الفرنك البلجيكي، إذ تعرضت العملة البلجيكية لموقف في غاية الصعوبة، مما دفع البنك الوطني البلجيكي إلى التدخل في السوق

¹ http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156137081&pagename=Zone-Arabic-Namah2%FNMALayout 10/08/2008

² أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 135.

النقدي للتأثير على سعر الفائدة واستخدامه كأداة لتحسين سعر صرف الفرنك، وبالفعل بدأ وضع الفرنك البلجيكي في التحسن نتيجة الإجراءات النقدية المستخدمة.

6) أثر الدولار على الفرنك الفرنسي: استطاع الدولار إضعاف سعر صرف الفرنك الفرنسي على الرغم من المحاولات المستمرة لبنك فرنسا للتحكم في تحركات رؤوس الأموال، إذ تعرض الفرنك الفرنسي لانخفاض سعر صرفه عدة مرات، ويرجع انخفاض الفرنك الفرنسي بالنسبة للدولار وغيره من العملات إلى المشاكل الاقتصادية الداخلية، إلا أن ذلك لا يمكن أن ينفي أن انخفاض الفرنك الفرنسي هو جزء من انخفاض جميع العملات الداخلة في النظام النقدي الأوروبي، فانخفاض الفرنك الفرنسي يعود في جزء كبير منه إلى ارتفاع سعر صرف الدولار وسيادته عالمياً.¹

ومما سبق يستخلص أن الدولار قد استمر منذ فترة في السيطرة على أسواق الصرف العالمية من خلال تأثيره عليها، فقد استمرت قيمته الخارجية في الارتفاع، وهذا في حد ذاته يمثل تناقضاً من نوع جديد، إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من العجز في موازنتها العامة وفي ميزان مدفوعاتها واستخدمت ذلك كسلاح لجذب مزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات والأرصدة التي تبحث عن توظيف قصير ومتوسط الأجل، في الوقت الذي تستخدم فيه الدول التي تحقق فائض (ألمانيا الغربية، اليابان) سياسة نقدية ومالية تساعد على خروج رؤوس الأموال.

رابعاً: الأورو دولار

يمثل الأورو دولار المبالغ بالدولار التي يجوزها المقيمون غير الأمريكيين (المقيمون خارج الولايات المتحدة)، نتجت في البدء عن عمليات مع مقيمين أمريكيين، وترتب على هذه العمليات رصيد إيجابي صاف بالدولار لصالح المقيمين غير الأمريكيين. يظهر إذاً بوضوح أن حيازة الأورو دولار ترتبط بعجز ميزان المدفوعات الأمريكي.²

1- دور الأورو دولار

شكل الأورو دولار سوقاً نقدياً دولياً هاماً سمح بتحريك السيولات غير المستثمرة وتحقيق دوران أفضل للسيولات الموظفة، وإذا كان سوق الأورو دولار أتاح إمكانية تمويل العجز الضخم في موازين المدفوعات، فإن المديونية لا يمكن أن تشكل حلاً دائماً لمشكلة التمويل، وإن كانت تسمح بتطبيق

¹ أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 136.

² www.investopedia.com/terms/e/eurodollar.asp30 - k. 20/11/2008

طويل الأجل ملطف، أو حتى بإرجاء التطبيق لسياسات تصحيح حقيقية ذات تبعات اجتماعية مرهقة، لكن على الرغم من الإيجابيات فإن سوق اليورودولار أظهر سلبيات عديدة، سواء على صعيد السياسة النقدية الداخلية، أو على صعيد العلاقات النقدية الدولية.¹

المطلب الثالث: الدولار

تحدث الدولار عندما يستخدم المقيمون في بلد من البلدان الدولار الأمريكي أو عملة أجنبية أخرى بكثافة إلى جانب العملة المحلية أو بدلاً منها، وتستخدم كلمة دولار أحياناً في استخدامات متغيرة لتعني أشياء مختلفة؛ فيمكن أن تشير إلى البلدان التي تستخدم الدولار الأمريكي كعملتها القانونية، وفي حالات أخرى تستخدم لتعني البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من الأنشطة المرتكزة على الدولار؛ وتعني أي بلد يستخدم عملة أجنبية ليست بالضرورة الدولار الأمريكي في نظامه الاقتصادي والدولة حالياً من الموضوعات المثيرة لكثير من الجدل في مجال الاقتصاد الكلي.

أولاً: مفهوم الدولار

يعرف صندوق النقد الدولي الدولار على أنها الأخذ بنظام الدولار؛ أي حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار.² ويعرفها كل من أندروبيرغ وإدوارد وبورنز ستاين (Andrew Berg et Eduardo Borensztein) على أنها الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية.³

ومن خلال التعريفين يمكن القول أن الدول التي تعتمد الدولار تسمح لقاطنيها بأن يحتفظوا بحسابات مصرفية مقومة بالدولار، كما يستطيع أصحاب المشروعات والشركات والأسر الاقتراض بالدولار محلياً أو من خارج البلاد، وتعتبر منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي أكثر منطقة مُدولة في العالم، تليها آسيا، بينما لا تزال أفريقيا أقل مناطق العالم دولة.

ثانياً: أنواع الدولار

¹ wfhummel.net/eurodollars.html 14 - k. 21/11/2008

² صندوق النقد الدولي، منهجية تحديد أسعار الصرف، نشرة صندوق النقد الدولي، العدد: 28، 2000، ص 14.

³ أندروبيرغ وإدوارد وبورنز ستاين، النقاش الدائر حول الدولار، مجلة التمويل والتنمية، العدد: 28، 2000، ص 38.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

هناك نوعان من الدولار نورد هما في الآتي:

1- الدولار الكاملة (الدولة الرسمية).

تحدث الدولار الكاملة حين يتخلى البلد عن عملته، ويعتمد رسمياً استخدام عملة أجنبية (عادة الدولار الأمريكي) كعملته القانونية المهيمنة أو الخالصة في جميع المعاملات المالية.¹

أ- البلدان التي تحولت إلى الدولار الكاملة.

يبين الجدول التالي أكبر ثلاثة بلدان في العالم تحولت إلى نظام الدولار.

الجدول رقم: 02

أكبر ثلاثة دول تحولت إلى الدولار الكاملة خارج الولايات المتحدة الأمريكية

البلد	تاريخ الدولار	عدد السكان (2002)	إجمالي الناتج المحلي (2002)
بنما	1904	3 مليون	17.3 مليار دولار أمريكي
الإكوادور	2000	13.8 مليون	41.7 مليار دولار أمريكي
السلفادور	2001	6.5 مليون	30 مليار دولار أمريكي

المصدر: www.swwb.org 2008/11/25

- هناك 28 دولة أخرى تحولت إلى الدولار الكاملة بالإضافة إلى البلدان المبينة في الجدول رقم 2، وأكبر هذه البلدان نجد بورتوريكو (3.5 مليون نسمة)، وكومونولث أمريكي، وبوتان (1.5 مليون نسمة)، وهي دولة مستقلة تستخدم الروبية الهندية، ويصل عدد سكان كل بلد من البلدان الستة والعشرين الباقية إلى أقل من مائتي ألف نسمة (200000)، وكثير منها إما أقاليم، أو كومونولث، أو مناطق تعتمد على بلدان أخرى. وبعضها عبارة عن المدينة الدولة، وهي التي اندمجت بالكامل في اقتصادات البلدان المجاورة لها مثل: موناكو، ولختنشتاين، وأندورا.²

ب - أسباب التحول إلى الدولار

¹ Senator Connie Mack spells, **Why the US should encourage dollarization?**, Central Banking Publications, P.64., 24/11/2008, www.centralbanking.co.uk/pdfs/mack.pdf

² الشبكة المصرفية العالمية النسائية، إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر ، 2008/11/25،

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

- تحولت البلدان إلى الدولار في أوقات مختلفة ولأسباب مختلفة، فقد اعتمدت بنما نظام الدولار في عام 1904 بعدما حصلت على استقلالها من كولومبيا، أما الإكوادور فتحولت إلى الدولار سنة 2000 في عقب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها، ومنذ ذلك الحين انخفض معدل التضخم بها وارتفع معدل نمو إجمالي ناتجها المحلي، وتحولت السلفادور إلى الدولار عام 2001 لتُحكم ارتباط اقتصادها باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ترسل ثلثي صادراتها وتتلقى منها حوالي 2 مليار دولار كل عام في شكل تحويلات،¹ ولعل أهم الأسباب التي تدفع بالدول إلى الدولار الرسمية أو الكاملة هي:²

- التخلص من مخاطر العملة.
- تخفيض معدلات التضخم.
- زيادة سرعة النمو.
- أسواق مالية تتسم بمزيد من الثقة والنشاط.³
- تخفيض أسعار الفائدة.

2- الدولار الجزئية (الدولرة غير الرسمية)

هناك عدة أشكال للدولرة الجزئية، وتشمل هذه الفئة أي نوع من الدولرة غير الكاملة أو غير الرسمية، وتعرف الدولرة الجزئية بأنها كل اقتصاد تقوم فيه الأسر والشركات بالاحتفاظ بجزء من حوافظها بما في ذلك أرصدة نقدية في أصول بالعملة الصعبة و/أو عندما يكون للقطاعين العام والخاص ديون مقومة بعملة أجنبية، يمكن أن تأخذ الدولرة الجزئية أشكالاً متعددة، وتشمل إبدال الأصول، واستبدال العملة، والدولرة شبه الرسمية، ودولرة الأصول، ودولرة الالتزامات، ويحدث إبدال الأصول عندما يحوز الأشخاص سندات وودائع أجنبية خارج بلادهم، ويشير استبدال العملة إلى استخدام نقود أجنبية كوسيلة للتبادل، وحين يحدث استبدال العملة يقوم الناس بالاحتفاظ بإيداعات كبيرة بالعملة الأجنبية في الجهاز المصرفي المحلي إذا سُمح لهم بذلك، ثم يحوزون أوراقاً نقدية (بنكوت أجنبية) لاستخدامها في المعاملات، ولا تزال الرواتب، والضرائب، والنفقات اليومية مثل المواد التموينية وفواتير الكهرباء تدفع بالعملة المحلية، أما السلع الكبيرة كالسيارات والمنازل فغالباً ما تُدفع أثمانها بالعملة الأجنبية، وتستخدم

¹ ideas.repec.org/pp/udt/wpbsdt/findollarisation.html

² Senator Connie Mack spells, op. cit., P.63.

³ على سبيل المثال، بنما - والتي اعتمدت الدولار الكاملة منذ 100 عام - هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية التي تمتلك سوقاً للأصول السائلة.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

العملة الأجنبية استخداماً أكبر في الدولة شبه الرسمية؛ أي عندما تسمح الحكومات باستخدام العملة الأجنبية كعملة قانونية حتى إنها لربما كانت هي العملة المسيطرة على الإيداعات بالبنوك، وقد ترتبط الأسعار بالعملة المحلية، ومؤشرات أسعار العملة الأجنبية، وأوقد تقوّم بها، ويمكن التمييز بين دولة الأصول؛ أي استخدام العملة الأجنبية في أي من الوظائف الثلاث للنقد (كوحدة للحساب، وسيلة للتبادل، مستودع للقيمة)، ودولة الالتزامات؛ أي حيازة التزامات ديون بعملة أجنبية، إما بواسطة الجهاز المصرفي المحلي أو الحكومة.¹

ويعتبر الدولار الأمريكي العملة الأجنبية المختارة في معظم الاقتصاديات التي تعتمد الدولة شبه الرسمية أو الجزئية، لاسيما في منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي، وتمتع روسيا أيضاً بمستوى عالٍ من الدولة الجزئية.² ويوضح الجدول رقم 3 مستويات الدولة الجزئية في البلدان المرجعية الثلاثة والعشرين. إذ يبين العمود (أ) نسبة الإيداعات بالعملة الأجنبية إلى الإيداعات الإجمالية في كل بلد منها، وقد أُستخدم هذا على نطاق واسع كأفضل طريقة لتقدير وقياس الدولة الجزئية، ويستخدم قياس أكثر حداثة في العمود ب مؤشراً مركباً يُعرف على نطاق أوسع.

الجدول رقم : 3

الاقتصاديات ذات الدولة الجزئية

بلد	المنطقة	"أ" ³ 2001 نسبة الإيداعات بالعملة الأجنبية / إجمالي الإيداعات	"ب" ⁴ درجة الدولة
بوليفيا	أمريكا اللاتينية	91.5	عالية جدا
باراغواي	أمريكا اللاتينية	66.9	عالية جدا
بيرو	أمريكا اللاتينية	66	عالية جدا

¹ World Bank. "Dollarization: Theoretical and Empirical Models," 12/10/2008

<http://Inweb18.worldbank.org/External/lac/lac.nsf/0/84e2905b927d3789852568ce005d4f3b?OpenDocument>

² Joint Economic Committee Staff Report, Office of the Chairman, Connie Mack. "Basics of Dollarization." United States Senate, January 2000.

³ يبين العمود "أ" الإيداعات بالعملة الأجنبية / إجمالي الإيداعات من العملة المحلية للإطلاع أنظر

De Nicoló, Patrick Honohan, and Alain Dollarization of the Banking System: Good or Bad?" World August Bank Policy Research Working Paper 16-31, 2003, pp.33-37

لم يكن هناك بيانات متاحة من هذا المصدر للبلدان الثمانية التالية: بنن - البرازيل - كولومبيا - الجمهورية الدومينيكية - غامبيا - الهند - الأردن - المغرب.

⁴ العمود "ب" ينظر هذا القياس في مؤشر مركب للدولة بما في ذلك الإيداعات البنكية بالعملة الأجنبية كنسبة من الكتلة النقدية، وإجمالي الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، والدين الحكومي الداخلي المقوم بالعملة الأجنبية كنسبة من إجمالي الدين الحكومي الداخلي. وأضيفت الفئة "منخفضة جداً" للبلدان التي تحصل على 10 في المائة أو أقل في أي من هذه القياسات مأخوذة من

Reinhart, Carmen M., Kenneth S. Rogoff and Miguel A. Savastano. Addicted to Dollars . October 2003. NBER Working Paper. pp19-20

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

عالية	62.5	أوروبا	البوسنة والهرسك
عالية	30.8	إفريقيا	غانا
عالية	/	الشرق الأوسط	الأردن
عالية	29.9	إفريقيا	أوغندا
عالية	24.3	أوروبا	روسيا
عالية	31	آسيا	باكستان
عالية	30.7	آسيا	الفلبين
عالية	20.1	آسيا	اندونيسيا
منخفضة جدا	15.3	إفريقيا	كينيا
معتدلة	10.8	أمريكا اللاتينية	المكسيك
معتدلة	/	أمريكا اللاتينية	البرازيل
معتدلة	/	أمريكا اللاتينية	كولومبيا
منخفضة	6.2	إفريقيا	جنوب إفريقيا
عالية	1.3	آسيا	تايلاندا
منخفضة جدا	0.5	آسيا	بنغلاديش
منخفضة جدا	/	إفريقيا	بنين
منخفضة جدا	/	أمريكا اللاتينية	الجمهورية الدومينيكية
منخفضة جدا	/	إفريقيا	غامبيا
منخفضة جدا	/	آسيا	الهند
منخفضة جدا	/	إفريقيا	المغرب

De Nicoló, Patrick Honohan, and Alain Dollarization of the Banking System: Good or Bad? August: المصادر
World Bank Policy Research Working Paper 16-31,2003,pp.33-37

- من خلال الجدول رقم 3 يتضح أن هناك أربعة بلدان (ثلاثة منها في أمريكا اللاتينية) لها إيداعات بعملة أجنبية تتكون مما يزيد على خمسين في المائة (50%) من إجمالي الإيداعات، وتصنف ثلاثة بلدان بأن لها مستويات ذات درجة عالية جداً من الدولار، أما على الطرف الآخر فتوجد بلدان مثل: جنوب أفريقيا، وتايلند، وبنغلاديش، لكل منها أقل من عشرة في المائة (10%) من الإيداعات بالعملة الأجنبية، ومن المثير للانتباه أن تايلندا تصنف بطريقة مختلفة في العمودين، فنسبتها من الإيداعات بالعملة الأجنبية (العمود أ) نسبة ضئيلة، ولكنها تحصل على درجة عالية في العمود "ب"، نظراً لحيازة قطاعها الخاص على نسبة عالية من الدين الخارجي المقوم بعملات أجنبية.

ثالثاً: تكاليف الدولار

تتوقف تكاليف الدولار على درجة دولة الاقتصاد، إذ إن البلد المدولر يفقد كثيراً من الفوائد، إذا كان استخدام الدولار الأمريكي في سلعه وأسواقه المالية المحلية واسع النطاق، لكن الارتباط في

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

الجانب المالي والتجاري مع الولايات المتحدة يتميز بالضعف، ويمكن أن تزداد مخاطر التوقف عن سداد الديون مع تخفيض قيمة العملة، نتيجة لارتفاع خدمات الديون المقومة بالدولار.¹

رابعاً: فوائد الدولار

للدولرة فوائد عديدة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- تشجع عمليات الاستثمار انطلاقاً من الثقة التي تميز الدولار.
- وضع حد لكل المخاطر المترتبة عن عملية تخفيض قيمة العملة.
- الحد من التهافت على سحب الودائع من المصارف، ما لم يوجد في المراكز المالية للمصارف اختلالاً كبيراً في موازنة أرصدة العملات.

خامساً: سلبيات الدولار

للدولرة مجموعة من السلبيات يمكن إيجازها فيما يلي:²

- فقدان السيطرة على السياسة النقدية.
- فقدان تسهيلات المقرض الأخير.³
- ازدياد المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي.
- فقدان رمز وطني.

وخلاصة القول أن الدولار كمنقذ دولي كان قد تعزز من خلال تطور التوظيفات والقروض التي تعقد بالدولار خارج الولايات المتحدة (الأورودولار). ففي الوقت الذي حلت فيه تدريجياً قاعدة الدولار مكان قاعدة الصرف زاد التعامل بالدولار عالمياً. مما زاد في قوة الدولار وجعله العملة الأولى في العالم. إلا أنه وبميلاد الأورو بدأ الدولار يفقد الكثير من قوته، خاصة وأن الأورو يعتبر منافس قوي للدولار، وفيما يلي سيتم التطرق للأورو بالتفصيل.

1 ideas.repec.org/p/rut/rutres/2000006.html. 17/11/2008

2 www.imf.org/external/pubbs/ft/issues/issues24/index.htm. 15/11/2008

³ ويقصد بالمقرض الأخير البنك المركزي.

المبحث الثاني:

النظام النقدي الأوروبي من الإيكو إلى الأورو

ظهرت فكرة إنشاء نظام نقدي موحد عقب نهاية الحرب العالمية الثانية على يد ثلاثة رجال آمنوا بما كان يردده رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي أرسيتيد بريان (ARISTIDE BRIAND) بين الحربين العالميتين، بأن لا شيء يمنع تجدد الحروب في القارة الأوروبية سوى اتحاد دولها. والثلاثة هم: المستشار الألماني كونراد اديناور (Konrad Adenauer) ووزير الخارجية والتخطيط الفرنسيين روبرت شومان (Robert Schumann) وجان مونييه (J. Monihe)، فكانت اتفاقية روما الموقعة سنة 1957 أول اتفاقية يتم فيها طرح فكرة إنشاء منطقة نقدية موحدة، لكنها لم تأتي صراحة على ذكر وضعها حيز التطبيق.

المطلب الأول: مسيرة الاتحاد النقدي الأوروبي

مر الاتحاد النقدي الأوروبي بعدة مراحل أهمها: الاتحاد بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ودول البنيلوكس¹ (بلجيكا هولندا لكسمبورغ)، والذي تمثل في إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب² بمقتضى معاهدة باريس الموقعة في أبريل 1951، وكانت تهدف إلى توقيف الحروب والنزاعات بين الدول الأوروبية بشكل نهائي.

إلا أن الصورة الفعلية لهذا الاتحاد اتضحت أكثر بعد عقد وزراء خارجية الدول الست (الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب) مؤتمراً في مسينا بصقلية في جويلية سنة 1955، لمناقشة ودراسة المذكرة المقدمة من اتحاد البنيلوكس الخاصة بتجربته. وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من ممثلي حكومات تلك الدول، برئاسة بول هنري سباك (Paul Henri Spaak) (وزير خارجية بلجيكا في ذلك الوقت)، لبحث إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الست، ووضع تفاصيل معاهدة جديدة تقوم بموجبها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ويتم ذلك عن طريق إنشاء منظمات مشتركة بين

¹ اتحاد البنيلوكس Benelux Economic Union: عقدت بلجيكا أول اتفاق جمركي مع لكسمبورج Luxembourg، عام 1918. وفي مايو 1922 تطور التعاون بين الدولتين، إلى وحدة اقتصادية كاملة. وعندما أسفرت التجربة عن نجاحها، سعت بلجيكا إلى ضم دول أوروبية أخرى إليها، وفي مقدمتها هولندا. فعقدت اتفاقاً جمركياً معها في أكتوبر 1947، كان بمثابة الخطوة الأولى، للوحدة الاقتصادية بين هذه الدول الثلاث. تلك الوحدة التي صارت تعرف باسم البنيلوكس (واسم البنيلوكس اختصار لأسماء الدول الثلاث في الاتحاد بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ بالانجليزية Belgium Netherlands and Luxembourg).

² إن فكرة إنشاء (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) طرحت من طرف وزير الخارجية الفرنسي آنذاك (شومان).

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

الدول الأوروبية، وتكامل تدريجي بين اقتصادياتها القومية، وإنشاء سوق مشتركة، وتنسيق سياساتها الاجتماعية بالتدريج.

وقد تم توقيع معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية¹ (Européen Economic Community) في اتفاقية روما سنة 1957 واشتملت المعاهدة على 248 مادة، و4 ملاحق، و9 بروتوكولات، واتفاقية، وهي ذات طبيعة مزدوجة، فهي من جانب منطقة للتبادل الحر أو سوق مشتركة، إضافة إلى أنها من جانب آخر تنظيم يتبع سياسات ويتخذ إجراءات إيجابية مشتركة على مستويات مختلفة، وفي جوانب متعددة، لتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، وتحديد العلاقة بينهم وبين العالم الخارجي.² وهذه المعاهدة تهدف إلى إنشاء سوق مشتركة من خلال إلغاء كل الحصص الكمية والرسوم الجمركية والعوائق التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء، وفرض تعريف خارجي على الواردات لتحرير تجارة هذه الدول فيما يتعلق بالسلع والخدمات وحركات العمالة ورأس المال.³

كما وُقعت معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (European Atomic Energy Community Euratom) في 25 مارس 1957 بروما، وهو التاريخ ذاته الذي وُقعت فيه معاهدة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة. ودخلت المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم)⁴ حيز التنفيذ اعتباراً من أول جانفي 1958، وأعضاؤها نفس أعضاء السوق الأوروبية المشتركة، بهدف توحيد النشاطات الاقتصادية وتطوير الصناعات النووية الأوروبية.⁵

¹ تم تعديل اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الجماعة الأوروبية وذلك وفقاً لاتفاقية ماستريخت ويطلق على المجموعة الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة).

² http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtihadEuro/sec03.doc_cvt.htm . 21/06/2008

³ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1997، ص 68.

⁴ يوراتوم وهي اختصار للمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

⁵ المرجع نفسه، ص 69.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

أولاً: خطة وارنر

في نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة وارنر (Pierre Werner)،¹ وكلفت هذه اللجنة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، وعند انتهائها من أعمالها اقترحت ما يلي:²

- السعي نحو إزالة كافة المعوقات والحواجز التي تعرقل حركة عناصر الإنتاج.
 - تنفيذ السياسة المالية والنقدية على مستوى الجماعة ككل، من خلال المؤسسات التي لديها القدرة على اتخاذ القرار الملزم للجماعة، بهدف إدارة وتنسيق السياسات النقدية والائتمانية للجماعة، إضافة إلى إدارة سعر الصرف في مواجهة الدول غير الأعضاء.
 - استخدام مؤسسات الجماعة لسياسات إقليمية وهيكلية لتحقيق التنمية الإقليمية وتنمية المناطق الأقل نمواً في الجماعة.
 - استخدام السياسة المالية لضمان تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنمو.
- وعُرض التقرير على اللجنة التنفيذية التي تولت عرض الموضوع على مجلس وزراء الجماعة في ديسمبر 1970، وبعد العديد من المشاورات اتخذ مجلس الوزراء قراراً في فيفري 1971 يتعلق بالإجراءات الخاصة بتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية تدريجياً ابتداءً من أول جانفي 1971.
- كما أوصت اللجنة بتطبيق هامش لأسعار الصرف بين العملات الأوروبية، يتراوح بين $\pm 0.6\%$ ، واحتوى التقرير على مطالبة البنوك المركزية لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة التعاون فيما بينها من خلال التدخل المشترك في سوق الصرف الأجنبي.³ غير أن انهيار نظام بريتون وودز وعدم الاستقرار الاقتصادي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول في الفترة بين عام 1973 و1974، أعاق العمل على تحقيق تكامل نقدي أكبر.

ثانياً: نظام الشبان داخل النفق

¹ وارنر: رئيس الوزراء ووزير مالية لكسمبورغ في ذلك الوقت كلف بتشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسته وذلك لوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية وقد سميت هذه الخطة فيما بعد بـ "خطة وارنر"

² www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtihadEuro/sec06.doc_cvt.htm - 105k. 12/06/2008

³ مغاوري شلي علي، الأورو، الأثر على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص9.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

لقد كانت البنوك المركزية لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحافظ على أسعار عملاتها مقابل الدولار في حدود $\pm 0.75\%$ ، وهوامش عملات المجموعة الأوروبية فيما بينها حددت بـ $\pm 1.5\%$ ، وقد أتت خطة وارنر لتضييق مجال هوامش أسعار صرف المجموعة فيما بينها إلى $\pm 1.2\%$ بدلا من $\pm 1.5\%$ ، إلا أن دول المجموعة لم تستطع تحقيق هذا الهامش نتيجة لانحياز نظام بريتون وودز.

وفي 18 ديسمبر 1971 تم الإتفاق في واشنطن على إعادة وضع الدولار كعملة دولية والسماح باتساع هوامش التقلبات للعملات الأوروبية مقابل الدولار إلى $\pm 2.25\%$ بدلا من $\pm 1.5\%$ ، وهذا يعني أن يصبح مجال التغير بالنسبة لعملات دول المجموعة الأوروبية في علاقتها مع الدولار في حدود $\pm 4.5\%$ ، ويمكن أن تصل فيما بينها إلى 9%،¹ وهي نسبة عالية تؤثر على علاقة التبادل بين المجموعة الأوروبية.

لهذا فقد تم الإتفاق في مدينة بازل² السويسرية في 21/04/1972³ على إنشاء نظام نقدي يعمل على تنظيم هوامش تقلب أسعار الصرف، وسمي هذا النظام بالثعبان داخل النفق⁴ Snake in (the Tunnel)، وهو نظام نقدي يسمح بهامش تذبذب للعملات الأوروبية حول سعر محوري للدولار بنسبة $\pm 2.5\%$ ، وهامش تذبذب حول سعر مركزي بين العملات الخاصة بالدول الأعضاء يتراوح بين $\pm 1.5\%$ ⁵، إذ تكون العملات القوية للدول المشتركة في التنظيم في أعلى هامش التقلب المسموح به، بينما تكون الضعيفة في أدنى هذا الهامش. فتحركات أسعار صرف هذه العملات يوميا وبنسب متقاربة تبدو وكأنها ثعبان، حيث تقع العملات القوية عند ظهره والضعيفة عند بطنه، وكلما تفاوتت موقع العملات بين القمة والقيعان كلما كان الثعبان سميكاً وكلما اقتربت من بعضها البعض كان الثعبان رفيعاً، وعند التصاق ظهر الثعبان ببطنه تكون أسعار صرف عملات الثعبان هي أسعار

¹ Claude Gnos , L'euro monnaie pour l'an 2000, édition management, Mai 1999. P19.

² بازل وهي مدينة سويسرية تسمى بالفرنسية بازل وبالانجليزية والألمانية بال.

³ حيث أجمع محافظو البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية الست وهي فرنسا إيطاليا ألمانيا بلجيكا هولندا لكسمبورغ وسمي هذا الاتفاق باتفاق بازل (Basle Agreement).

⁴ سمي هذا النظام بالثعبان النقدي أو الثعبان داخل النفق وذلك لحصر تقلبات الصرف في مجال محدد وتركها تتحرك بحرية داخل هذا المجال مما يعطي للمنحنى شكل يشبه أحناء الثعبان.

⁵ مغاوري شلي، الأورو من الفكرة إلى جيوب الأورويين، 2008/04/05.

الفصل

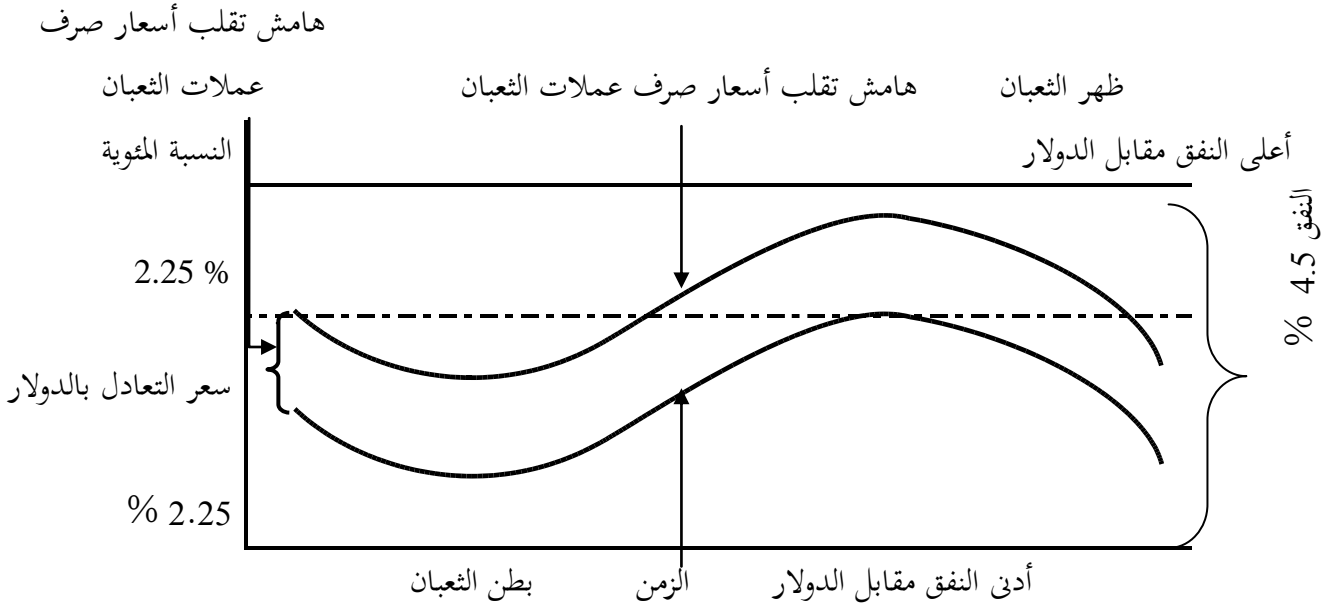
الثاني:

العملات الدولية

تعادها بالدولار، أما الثعبان داخل النفق فيرجع إلى وجود حدود عليا وأخرى دنيا لحركته. وهذا ما يظهره الشكل رقم 10:

الشكل رقم: 10

الثعبان داخل النفق



المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، يونيو 1997، ص، 74.

واجهت دول تنظيم الثعبان التي تتبع التعويم المشترك لعملاتها، صعوبات بسبب تحرك عملاتها ارتفاعا وانخفاضا عن سعر التعادل المركزي، الذي يرجع إلى اختلاف معدلات النمو الاقتصادي واختلاف معدلات التضخم في كل منها، وازدادت الصعوبات بسبب الطفرة الكبيرة في أسعار البترول، تلاها حدوث تعديلات عديدة في أسعار التكافؤ لبعض عملات دول الثعبان، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. وقد تركت بعض الدول تنظيم الثعبان رغبة منها في السماح لسعر الصرف بالانخفاض إلى مستوى أدنى من الحد 2.25% حتى تشجع صادراتها على حساب صادرات دول أخرى يضمها التنظيم.

إن عملية تخفيض قيمة الدولار بنسبة 10% كانت بمثابة فقدان الدولار الأمريكي لمكانته كعملة ارتكازية في النظام النقدي الدولي الذي أقامه اتفاق بريتون وودز، كما أن تخلي الدول

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

الأوروبية واليابان عن التزامها بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار والسماح بتعويم عملاتها، تكون بذلك هجرت نظام استقرار أسعار الصرف، وبالتالي انحياز نظام بريتون وودز. إلا أن الدول الأوروبية قامت بترك هذا النظام لجعل سعر الصرف ينخفض إلى مستوى أدنى من الحد الذي يسمح به تنظيم الثعبان (2.25% من سعر التعادل المركزي) ومن ثم تشجيع صادراتها على حساب صادرات الدول التي بقيت في التنظيم.

المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي ووحدة النقد الأوروبية الإيكو (ECU)

بعد تعرض النظام النقدي للفشل كان لابد من استحداث نظام نقدي يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة الأمر الذي يحد من أخطار تقلبات أسعار الصرف.

أولاً: النظام النقدي الأوروبي

تم رسم الخطوط العريضة للنظام النقدي الأوروبي في اتفاقية بريم (Brême)¹ المنعقدة في 1978/07/07، كما تم الاتفاق في 5-7 ديسمبر 1978 ببروكسل² على وضع النظام النقدي الأوروبي حيز التنفيذ، إذ يسعى النظام إلى إنشاء منطقة استقرار نقدي في أوروبا، تتميز باستقرار في أسعار الصرف.³

وقد تم استحداث النظام النقدي الأوروبي ودخل حيز التطبيق في منتصف مارس 1989؛ ووفقاً لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين، أحدهما مركزي، وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ويسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعوداً وهبوطاً من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود 6% صعوداً وهبوطاً حتى جانفي 1990 إذ أخذت بالهوامش الضيقة.⁴ ويرتكز هذا النظام على الوحدة النقدية الإيكو وعلى مبدأ التعاون وثبات أسعار الصرف.⁵

¹ Brême مدينة ألمانية اجتمع فيها الرئيسان الفرنسي والألماني، وتم الاتفاق على وضع مشروع لإنشاء منطقة إقليمية أوروبية بعد فشل كل المحاولات السابقة.

² نظم هذا الاتفاق إثني عشر دولة وهي اسبانيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، لكسمبورغ، هولندا، إنجلترا اليونان.

³ Gilles jacoube, *Le Système monétaire et financier européen collection*, paris, 2003, pp47-48 .

⁴ سعدوني محمد، السياسات النقدية المشتركة في الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي نظام الأورو محاوره وسياسته، مجلة العلوم الإنسانية. 2008/05/10.

<http://www.ulum.nl/b69.htm>

⁵ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2001، ص489.

ثانيا: وحدة النقد الأوروبية الإيكو

تم إنشاء وحدة النقد الأوروبية الإيكو (ECU)¹ في 5 ديسمبر 1978 وهي بمثابة قاعدة-نقد (Monnaie-étalon)، إذ تتكون من سلة من العملات الأوروبية وتتطابق قيمتها مع قيمة وحدة الحساب الأوروبي (UCE)³، ويتكون الإيكو من مجموع كميات ثابتة لعملات كل الأعضاء في المجموعة الأوروبية، ويتحدد وزن كل عملة من العملات داخل وحدة النقد على مجموعة من الأسس وهي:

- الناتج الوطني الإجمالي لكل دولة.
- التجارة الخارجية بين دول المجموعة.
- حصة كل دولة في نظام الدعم الموضوع في إطار نظام النقد الأوروبي.

وتتحدد قيمة النقد الأوروبي بالعلاقة التالية :

$$ECU=Q_i \times CPI$$

Q_i: يرمز إلى معامل الترجيح لكل دولة أو وزن عملة البلد في السلة.

CPI: السعر المركزي لعملة مقومة بالايكو (ECU).

وتعتبر وحدة النقد الأوروبية بمثابة سلة عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو في المجموعة، وأوزان نسبية⁴ لكل عملة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار عملته بالنسبة إلى كل دولة، على أن تتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات، ويمكن تغيير تلك الأوزان طبقاً للمستجدات التي تطرأ.

كما تقوم البنوك بمنح قروض بالإيكو تتراوح آجالها بين قروض قصيرة الأجل لتمويل التجارة الخارجية وقروض متوسطة الأجل للشركات المتوطنة داخل المجموعة الأوروبية، أما على مستوى الأفراد

¹ يلاحظ أن فرنسا قد عرفت في تاريخها السابق مع لويس التاسع في القرن الثالث عشر عملة بهذا الاسم أيضا.

² وسام ملاك، مرجع سابق، ص 489.

³ (UCE) Unité de compte européenne

⁴ يقصد بوزن العملة، المقدار الثابت من وحدات العملة في السلة، والتي تم تحديدها في 1989/09/21، و سعر العملة (سعر صرف العملة) مقوما بوحدة النقد الأوروبية في تاريخ معين.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

فيما كانهم فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالإيكونو¹ والجدول الموالي يبين المكونات النقدية

الوزن أو النسبة المئوية للعملة في السلة* 1990/02/06	سعر العملة مقوما بالايكونو 1990/02/06	المقدار الثابت من العملة في السلة 1989/09/21	الوزن أو النسبة المئوية في السلة %			العملة
			1989/09/21	1984/09/17	1979/03/13	
30.6	2.03748	0.6242	30.1	0.32	0.33	المارك الألماني
19.2	6.93082	1.332	0.19	0.19	19.8	الفرنك الفرنسي
12.2	/	0.08784	0.13	0.15	13.3	الجنيه الإسترليني
10.2	1514.14	151.8	10.15	10.2	9.5	الليرة الإيطالية
9.6	2.29886	0.2198	9.4	10.1	10.5	الجيلدر الهولندي
9.6	42.6263	3.431	7.9	8.5	9.7	الفرنك البلجيكي

لسلة وحدة النقد الأوروبية:

الجدول رقم: 04

المكونات النقدية لسلة وحدة النقد الأوروبية

¹ حازم البلاوي، مرجع سابق، ص 139.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

2.5	7.87307	0.1976	2.45	2.7	3.1	فرنك لكسمبورغ
1.1	0.769048	0.008552	1.1	1.2	1.1	الكرونة الدانمركية
0.7	/	1.440	0.8	1.3	/	الجنيه الأيرلندي
5.2	132.088	6.885	5.3	/	/	الدراخمة اليونانية
0.8	/	1.393	0.8	/	/	البيزيتا الإسبانية
						الاسكندو البرتغالي
%100						

* وزن العملة و النسبة بين المقدار الثابت من وحدات العملة في السلة وسعر العملة مقوما بالايكو ويتغير وزن العملة أو النسبة المئوية للعملة في السلة تبعاً لارتفاع قيمتها أو انخفاضها مقابل العملات الأخرى.

المصدر: صادق مدحت، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،

جمهورية مصر العربية، يونيو 1997، ص 81.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المارك الألماني يمثل أكبر نسبة في مكونات العملة الأوروبية، إذ تمثل نسبة مساهمته 33%، ويأتي بعدها الفرنك الفرنسي ثم الجنيه الإسترليني، ورغم تعديل الأوزان النسبية للعملات كل خمسة سنوات، إلا أنه لم يحدث تغير كبير في الأوزان النسبية للعملات. على الرغم من أن الوحدة النقدية الإيكو لم تصك كوحدة نقدية ورقية، إلا أنها تقوم بوظائف النقود، إذ تستخدم كوسيط للمبادلة من خلال التعامل بها في القطاع البنكي، فالقروض المقيدة بالعملات الأوروبية أصبحت تسدد بالايكو منذ 1978.¹

المطلب الثالث: الاتحاد النقدي والعملية الأوروبية الموحدة (الأورو)

لمواجهة التغيرات الدولية كان يتوجب على بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تتكيف مع التطورات، إذ أصبح من الصعب البقاء في سوق موحد شاسع، مع وجود عملات وطنية تتداول على نطاق ضيق ولا يستقر سعر الصرف فيما بينها.

لقد كان لتقرير ديلور (Delors) سنة 1988 الدور الكبير في إعطاء الدفع لإنشاء وحدة نقدية أوروبية، تم توضيح معالمها في اتفاقية ماستريخت 1991،² إذ تم التوقيع من طرف المجلس

¹ هايزر ماير، أو نجر هورست، عملة واحدة للإتحاد الأوروبي، مجلة التمويل و التنمية، العدد 03، سبتمبر 1992، ص 26.

² مضمون اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية

تضع اتفاقية ماستريخت الأسس لثلاث مهام أساسية للمجتمع الأوروبي، خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وتتمثل فيما يلي :

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

الأوروبي على إنشاء اتحاد نقدي أوروبي بعملة واحدة، وفي ديسمبر 1995 تم اجتماع الاتحاد الأوروبي بمديره واقترح تسمية الأورو (EURO) للعملة الأوروبية الموحدة بدلا من الإيكو (ECU) وتمت مراجعة الخطوات الأساسية المطلوبة لتنفيذ التعامل بها.

أولا: مراحل تنفيذ التعامل بالأورو

بعد إنجاز المراحل التمهيديّة الخاصة بالأطر التشريعية والمؤسّساتية لليور وتحمّد تنفيذ التعامل بهذه العملة عبر المراحل الآتية:

المرحلة الأولى (1 جانفي 1999): وفي هذه المرحلة أُدخل الأورو في السوق النقدي مع اعتباره العملة الموحدة للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي، كما أُقرت السياسة النقدية من طرف المنظومة الأوروبية للبنوك المركزيّة (ESCB)¹ والمكونة من البنك المركزي الأوروبي وبقية البنوك المركزيّة في الدول الأعضاء، وقد حددت مدة ثلاث سنوات بعد هذا التاريخ كفترة إعداد وترتيبات.

- استمرار التطور الداخلي، من السوق الموحدة إلى التوحيد الاقتصادي والنقدي، وكذلك التوحيد السياسي. وفي النهاية خلق الوحدة الأوروبية، التي أشارت إليها نصوص الاتفاقية.

- وضع إستراتيجية للتوسع المستقبلي، الذي سوف يحدث خلال التسعينات. فقد اتفق زعماء المجموعة الأوروبية في ماستريخت، على التفاوض مع النمسا، والسويد والشركاء الآخرين، لدراسة احتمالات دخولهم كأعضاء في الوحدة.

- توسيع نطاق المسؤوليات الخارجية للجماعة، وذلك عن طريق تشجيع الجيران . دول أوروبا الشرقية . بالإسراع في إجراء الإصلاحات الديمقراطية والدخول في اقتصاديات السوق الحر؛ وكذلك المساعدة على تعريف النظام العالمي، بفترة ما بعد الحرب الباردة.

وقد اختلفت وجهات نظر الدول الأعضاء، حول بعض بنود الاتفاقية. إلا أن بعضهم قدم بعض التنازلات، التي أسفرت عن توقيع الاتفاقية، التي تتضمن:

- الاتفاق على إنشاء اتحاد أوروبي مرن، يسمح بانضمام أعضاء جدد إلى الجماعة.

- الاتفاق على إصدار عملة موحدة بحلول عام 1999، مع إدخال شرط إعفاء يسمح للمملكة المتحدة، كاستثناء خاص . بالرجوع إلى برلمانها، قبل أن تقرر التخلي عن الجنيه الإسترليني والدخول في العملة الموحدة.

- الاتفاق على سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة، على أساس المبادرة الفرنسية الألمانية بإنشاء جيش أوروبي مشترك.

- فصل الميثاق الاجتماعي عن معاهدة الاتحاد، وتوقيع الدول عليه فرادى . مع إعفاء المملكة المتحدة من الانضمام إليه . وبين هذا الميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية لمواطني الجماعة الأوروبية، وعلى وجه التحديد حقوق العمال، سواء كانوا موظفين أم أصحاب مهن حرة.

.وللاطلاع أكثر على اتفاقية ماستريخت يمكن الرجوع إلى:

Philippe LEMAITRE ,Naissance a Masstricht de L'union uropeenne, Le Monde 8/2/1992

¹ The European System of Central Banks

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

المرحلة الثانية (1جانفي 2002): بدأ التعامل بالأورو من طرف الأفراد في دول الاتحاد النقدي الأوروبي وذلك على شكل عملة ورقية ومعدنية، وكانت متداولة مع العملات المحلية لكل دولة على أن يتم تحويل هذه العملات إلى الأورو وسحبها تدريجياً من التداول خلال مدة أقصاها ستة أشهر. المرحلة الثالثة (1 جوان 2002): كان آخر موعد لقبول العملات المحلية لكل دولة في التداول، ليصبح الأورو بعد ذلك العملة القانونية الوحيدة في الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: شروط الانضمام للوحدة النقدية

حددت معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty) معايير يجب احترامها في آن واحد من طرف الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة، هذه المعايير تدعى بمعايير التقارب وهي كالآتي:¹

1- استقرار أسعار الصرف: يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل نطاق التقلبات الطبيعية لنظام الصرف الأوروبي، وتعتبر آلية سعر الصرف المحور الأساسي في النظام النقدي الأوروبي، وقد تم الاتفاق على أن تقوم هذه الآلية على مبدئين أساسيين وهما:

أ- ألا يزيد هامش التغير في سعر صرف عملة أي دولة عضو مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام عن $\pm 2.25\%$ ، وهو ما يعرف بالسعر المحوري.

ب- ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلاّ باتفاق جميع الدول الأعضاء، وذلك لضمان استقرار وحدة النقد الأوروبية.²

2- استقرار الأسعار: يجب أن لا يتعدى معدل التضخم 1.5 % عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخماً.

3- عجز الموازنة: يجب ألا يزيد معدل عجز الموازنة عن 3 % من الناتج الإجمالي المحلي.

4- الدين العام: يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

5- أسعار الفائدة طويلة الأجل: يجب ألا تتجاوز 2% عن متوسط معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل في والدول الثلاث التي تشهد أقل معدلات التضخم.

لقد استوفت إحدى عشر دولة هذه المعايير والشروط التي تهدف لتحقيق التقارب الذي لا بد منه بين الاقتصاديات الأوروبية المختلفة، كي تستطيع الاندماج في ما بينها.¹ وهذه الدول التي

¹ François desheemakaeke , **mieux comprendre l'euro** , édition d'organisation , paris ,1998, p 43

² http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtihadEuro/sec03.doc_cvt.htm . 12/08/2008

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

استطاعت توفير هذه الشروط هي: النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، إسبانيا، هولندا، البرتغال، أما اليونان فقد استطاعت اللحاق بالمجموعة في أول جانفي 2002، أما باقي دول الاتحاد الأوروبي التي بقيت خارج تلك الكتلة النقدية فهي: الدنمارك، السويد، المملكة المتحدة.²

ثالثا: أهداف الأورو

تهدف السياسة النقدية لنظام الأورو إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي، مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الإنتاج، وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع، ولقد قدم مجلس المحافظين تعريفا كميًا لاستقرار الأسعار مفاده تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة الأورو يقل عن 2%، إلى جانب ذلك تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها:³

- إنشاء سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موحدة.
- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي، خاصة أمام الدولار الأمريكي.
- إتباع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية، والسياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد.

¹ لكن سعي الدول لتلبية هذه الشروط لم يكن دون عثرات كادت تطيح البناء الأوروبي برمته. فقد كان على بعض الدول أن تعيد النظر في سياساتها الاجتماعية في وقت اشتدت فيه أزمة البطالة. وبدأ توحيد التشريعات الوطنية المختلفة، أو تحقيق التقارب الأقصى في ما بينها عملا شاقا لا تقدر عليه كل الدول في ظل الاختلافات التقليدية التي تعود إلى عهود، بل عصور طويلة. وكادت دول مثل الدانمرك أن تترك المجموعة الأوروبية عندما اقترح شعبها ضد معاهدة ماستريخت في حزيران 1993 قبل أن يعود للتصويت لصالحها بعد عام واحد على ذلك أثر حملة تخلصها الكثير من الوعيد والتخويف من العزلة عن المصير الأوروبي الواحد. والأخطر من هذا الأزمة المالية التي دفعت بريطانيا للخروج من النظام النقدي الأوروبي في 16 أيلول 1992 عندما انخفض سعر الليرة الإسترلينية بنسبة 12 في المائة، سعيًا وراء دعم القوة التنافسية للمنتجات البريطانية ومحاربة الركود الاقتصادي، والأمر نفسه حدث في إيطاليا التي اضطرت إلى خفض قيمة ليرتها بنسبة 23 في المائة مما دفعها للخروج من النظام النقدي الأوروبي. وكان على وزراء اقتصاد ومال المجموعة الأوروبية أن يسارعوا إلى اتخاذ تدابير أعادت إيطاليا إلى هذا النظام في حين أصرت بريطانيا على البقاء خارجه. وكانت الدانمرك وبريطانيا والنمسا والسويد قد حصلت على استثناءات وإعفاءات خاصة من بعض الشروط.

² فوج عبد الفتاح، البنك المركزي الأوروبي، الملتقى الدولي حول الأورو، الاغواط، افريل 2005، ص 103.

³ http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177155852397&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout. 12/08/2008

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

- تحقيق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

- إعادة تنظيم البنوك والمصارف الأوروبية لتصبح أكثر قوة وقدرة على خدمة الكيان الأوروبي وتحقيق تطلعاته، بالشكل الذي يؤدي إلى دعم الاقتصاد الأوروبي بشكل فعال، وذلك من أجل بناء قواعد تمويلية ضخمة قادرة على دعم قدرات المشروعات الأوروبية في السوق الدولي وتحقيق المكانة المرموقة.¹

رابعاً: شروط نجاح الأورو

لكي يكون الأورو عملة دولية تنافس الدولار الأميركي وتقوم بوظائف العملة الدولية على أحسن وجه فإن ذلك يتوقف على أمرين هما: مدى فاعلية وجودة السياسات النقدية والمالية والضريبية والاقتصادية المتبعة في منطقة الأورو ككل وتحديث السوق المالية الأوروبية الموحدة بدرجة كافية، حتى تتوفر فيها آليات استثمارية متنوعة ومتطورة، تنافس ما هو متاح حالياً في الأسواق المالية الأميركية والبريطانية واليابانية.²

خامساً: العوامل المساعدة لجعل الأورو عملة دولية

من أهم العوامل التي استدعت جعل العملة الأوروبية الموحدة كعملة دولية تستعمل في مجالات شتى، في تسوية المعاملات، وتسديد الالتزامات ويمكن ذكر ما يلي:³

- تخفيض تكاليف المبادلات، نتيجة لتوحيد عملات الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي لم تعد هناك حاجة إلى عملية التحويل بين العملات، مما يترتب عنه انخفاض في نفقات المعاملات بشكل عام، وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على الأورو لإتمام الكثير من المعاملات المالية والتجارية.

- انتهاء حالة عدم اليقين بشأن أسعار الصرف وتقلباتها فيما بين الدول المشاركة في الأورو، وهذا يؤدي إلى انخفاض مخاطر التجارة البينية إلى حدودها الدنيا وما يترتب عن ذلك من نموها بشكل كبير.

¹ حسين الخضري، الأورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص174.

² محمد عبد الدائم، هل ينجح الاتحاد النقدي الأوروبي في تدويل الأورو، 2008/04/20.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00713BD2-96E8-497A-BD13-129D20B666A1.htm>

³ بوغروس عبد الحق، قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2007، ص216.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

- إعطاء قوة للعملة الأوربية وجعلها من العملات القوية في العالم جنبا إلى جنب مع الدولار، وذلك نابع من القوة الاقتصادية للدولة المشاركة فيها، وهي في تزايد مستمر، إذ كانت الدول المشكلة للأورو عند ظهوره وطرحه على أرض الواقع عام 2002 تمثل خمس الإنتاج الاقتصادي والتجاري العالمي، ويبلغ عدد سكانها 291 مليون نسمة، والنتاج المحلي الإجمالي 5,55 تريليون وحدة النقد الأوربية سابقا (إيكو ECU)، وهذه الأرقام في تزايد مستمر بالنظر إلى تزايد الدول المنضمة إلى منطقة الأورو والتي بلغت حاليا 25 دولة.

- العمل على تسهيل حرية حركة رؤوس الأموال، وبالتالي تحقيق تكامل الأسواق المالية للدول المشاركة في العملة الموحدة، وهذا ما يساعد على سهولة تدفق السيولة فيما بين الدول بهدف التوظيف والاستثمار في أي وقت، ويمنح المستثمرين خيارات عدة تجنبهم تجميد السيولة المالية ولو لفترة بسيطة، وتعمل على جذب المستثمرين الأجانب (مستوى عالمي) وكذلك تحسين فرص الاستثمار لرجال الأعمال بشكل خاص. إن هذا لا يعني أن الدول المعنية لم تتحمل تكاليف في سبيل تحقيق هذا الإنجاز، بل العكس تماما، فقد كلفتها العملة ثمنا باهظا في بداية طرح العملة الموحدة، إذ تحملت أعباء متعلقة خاصة بعملية تبديل العملة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وما ارتبط بذلك من تكاليف ناتجة عن تغيير وتطوير الآليات والأنظمة المرتبطة بالعملة الجديدة.

لقد كان لظهور الأورو أثرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، خاصة وأنه يعتبر المنافس الأول للدولار وبالتالي وجب إبراز أثر المنافسة بين الدولار والأورو على الاقتصاد العالمي، وهذا ما سيتم مناقشته في المبحث الموالي.

المبحث الثالث:

أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد العالمي

ترجع الدولار الأمريكي على عرش النظام النقدي الدولي طويلاً، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتباره عملة الاحتياط الدولية الرئيسية، وقد مر النظام النقدي الدولي بالعديد من التطورات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ كان هناك باستمرار عملة ارتكاز واحدة، إلا أنه وبعد ظهور الأورو بدأ مفهوم الأحادية القطبية في النظام النقدي الدولي يتلاشى وظهر مفهوم جديد، وهو الثنائية القطبية في نظام النقد الدولي.

المطلب الأول: محددات سعر صرف الأورو والدولار والعوامل المؤثرة فيهما

يحتل كل من الدولار والأورو مكانة دولية عالية، خاصة وأن معظم عمليات التسوية الدولية تتم بهما، مما يجعل أي تغير في سعر الصرف بين الدولار والأورو يؤثر على الاقتصاد العالمي، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم العوامل المحددة لسعر صرف كل من الدولار والأورو.

أولاً: أهمية الدولار

بالنظر إلى أهمية عملة الدولار في الاقتصاد الدولي نجد أن الدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطي العالمي الأولى، إذ تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك استولى الدولار على ثلثي احتياطي النقد الأجنبي في العالم وثمانين بالمائة (80%) من مبادلات سعر الصرف الأجنبي. ونجد أن أكثر من خمسين بالمائة (50%) من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة أوبك نفطها بالدولار الأمريكي، وفي الجملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم إلى حوالي ثلاثة ترليوناً، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر صرف الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.

والدولار كغيره من العملات الأجنبية الرئيسية مثل: الين والأورو، مدعوم باقتصاديات قوية ذات إنتاجية عالية وسيطرة على التجارة العالمية ونفاذ إلى الأسواق الخارجية وقدرة على زيادة الصادرات، وللاقتصاديات تلك الدول شركات تجارية في تكتلات اقتصادية كبيرة، ويتأكد الدور المحوري للدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي من خلال السجل الممتد تاريخياً لانضباط السلطات

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

النقدية في الولايات المتحدة في مكافحة التضخم، الأمر الذي عزز مكانة الدولار كعملة يساهم الارتباط بها في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة.¹

ثانيا: الاستخدام الدولي للدولار

استخدم الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من القرن الماضي بصفته العملة الدولية الأولى في العالم، وذلك بعد تغلبه على منافسه (الجنيه الإسترليني) مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنه تزايد استخدام المارك الألماني والين الياباني خلال الثمانينيات، حتى اعتبر نظام النقد الدولي ثلاثي الأقطاب (دولار، مارك، ين). ومع فترة التسعينيات، تراجع استخدام المارك والين، واقتصرا على مستويات متواضعة، وبقيت السيطرة للدولار إلى غاية بداية العمل بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو) في 01-01-1999، الأمر الذي يجعل الحكم على درجة المنافسة من قبل الأورو نسبيا.²

كما استخدم الدولار كعملة احتياط دولية لدى غالبية دول العالم، مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار، ودعم استقراره أمام العملات الأخرى، هذا إلى جانب دور الدولار كعملة للودائع، أو لتسوية المعاملات التجارية الدولية. والجدول التالي يوضح نسبة التعامل بالدولار أمام الأورو لسنة 2001.³

الجدول رقم: 05

مقارنة بين الاستخدام الدولي للدولار والأورو لسنة 2001

العملة	نسبة المساهمة في تسويق التجارة الدولية	نسبة المساهمة في الودائع المصرفية	نسبة المساهمة في الاحتياطيات الدولية
الدولار	50%	75%	60%
الأورو	35%	25%	20%

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي 2001.

استند الدولار في هيمنته على وظيفتي التبادل والحساب، وعلى دوره في نقل المعلومات المتعلقة بالأسعار النسبية، كما أن سيطرته ارتكزت بشكل كبير على ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق مالية كبيرة ومتطورة.

¹ http://islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=98&catid=99&artid=11075 10/10/2008

² <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm> 12/10/2008

³ http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156214098&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout 11/10/2008

ثالثا: دور الأورو في النظام النقدي الدولي

تمثل انطلاقة الأورو مؤشرا لبداية نظام نقدي دولي جديد يعمل بالارتكاز على عملتين عالميتين هما: الدولار والأورو، ورغم أن العملة المحورية هي الدولار، إلا أنه يلقي منافسة شديدة من قبل الأورو في أداء الوظائف الثلاثة الأساسية (التبادل، الحساب، مخزن للقيمة). وترتكز فرضية منافسة الأورو للدولار على ثلاثة عوامل أساسية وهي: حجم اقتصاد الاتحاد الأوروبي، السياسة النقدية المتبعة (التي تعتمد عليها قيمة الأورو)، وأخيرا الانضباط المالي والنقدي الذي يعتبر جوهر معاهدة ماستريخت.

إلى جانب التأثير الإيجابي المنتظر من الأورو على النظام النقدي الدولي، من خلال دعمه لتحقيق استقرار أسعار الصرف، ينتظر كذلك أن يمثل عملة للتجارة والاستثمارات والاحتياجات الدولية، ففي جانب التجارة العالمية يمثل الأورو 20% مقارنة بنسبة 50% للدولار،¹ إذ إن التبادل التجاري بين منطقة الأورو وعدد كبير من دول أوروبا الشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط مرشح إلى الارتفاع، زيادة على انخفاض تكاليف المعاملات في إطار السوق الأوروبية الموحدة (كبير الحجم، زوال تذبذب أسعار الصرف).

أما فيما يخص الاستثمار، فالملاحظة الأولى هي مساهمة الأورو في إنشاء السوق المالية الموحدة التي تتميز بالعمق، والسيولة الكبيرة، والتنوع من حيث الأدوات المالية. وفي مجال الاحتياطات يُنتظر أن تزداد الحاجة إلى الأورو من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك دول أوروبا الشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط التي تربطها علاقات اقتصادية قوية بمنطقة الأورو، كما أن مبدأ توسيع المخاطر دفع البنوك المركزية في آسيا وأمريكا اللاتينية إلى الاحتفاظ بجزء من احتياطاتها بالأورو.

رابعا: محددات سعر صرف الأورو والدولار

يتحدد سعر صرف عملة ما وفقا للكمية المطلوبة والمعروضة منها، ولا تختلف في ذلك العملة الدولية أو المحلية؛ أي أن محددات الطلب على عملة ما تتوقف على الطلب عليها بغرض التجارة أو الاستثمار، أما العرض فالمحدد الرئيسي له هو ما تعرضه الدولة من النقود. ولقد تعرضت أسعار

¹ جورج س تافلاس، الاستخدام الدولي للعملات، مجلة التمويل والتنمية، العدد: 02، سنة 2004، ص 43.

الفصل

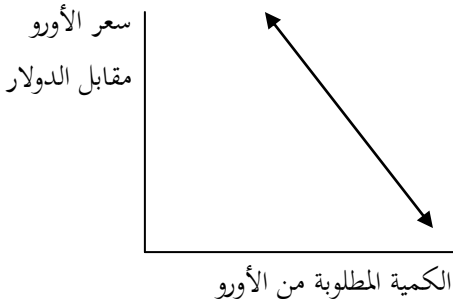
الثاني:

العملات الدولية

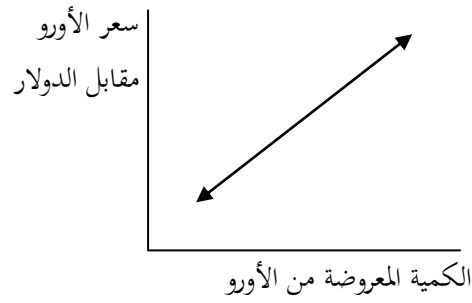
صرف العملات الرئيسية لتقلبات كبيرة جعلت الكثير من الاقتصاديين يؤكدون أنها تتبع خطوات عشوائية لا يمكن تحديد مسارها، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها،¹ ومع ذلك تظل نظريات سعر الصرف هي المصدر الرئيسي الذي يقدم تفسيراً لتقلبات أسعار الصرف. والأشكال الآتية توضح أثر الطلب والعرض على السعر التوازني للعملة:

الشكل رقم: 11

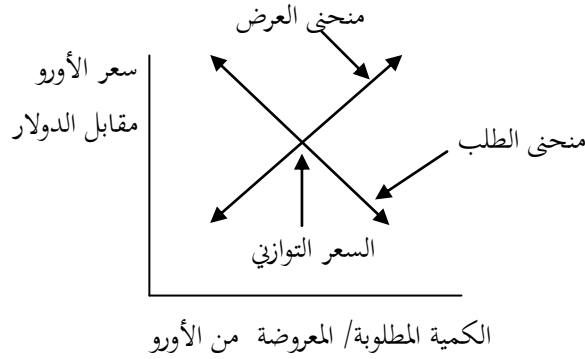
السعر التوازني للأورو مقابل الدولار



العلاقة بين سعر الأورو والطلب منه



العلاقة بين سعر الأورو والعرض منه



المصدر: حيدر نعمة الفرجي، أثر تقلب سعر صرف الأورو في المخاطرة المصرفية دراسة تحليلية، ملتقى حول الأورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-19 أبريل 2005، ص09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن زيادة الكمية المعروضة من الأورو أو الدولار ينتج عنها انخفاض في سعرها؛ أي أن نظرية العرض والطلب ليست محصورة فقط على السلع، بل تنطبق أيضا على سوق العملة.

¹ P. isard, lessons from empirical models exchanges rate, quarterly journal of economics', 1987,p.1.

خامسا: العوامل المؤثرة على سعر صرف الأورو مقابل الدولار

مع بداية ظهور الأورو القليل من الملاحظين فقط توقعوا أنه سيعاني من انخفاض تجاه الدولار لمدة طويلة، إذ تميز بأداء سيء في بداياته مما جعل مصيره غامضا لدى المحللين الاقتصاديين، وهذا ما أدى إلى طرح السؤال التالي: هل الأورو محكوم بالأساسيات الاقتصادية، ولأي درجة يمكن توقع أي تغير فيه؟

الجواب على هذا السؤال غامض لأنه لا يوجد نموذج يستطيع توقع سعر الصرف بين الأورو والدولار، ورغم هذا فإن بعض التوقعات كان لها أثر مهم على وضع السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، إلا أننا نجد أن بعض الخبراء الاقتصاديين أمثال روبرت مندل (Robert Mundell) يعتقدون أن التغيرات في النمو الاقتصادي هي المحدد الأساسي، فيما يعتقد آخرون أن المضاربة والتوقعات هي التي تتحكم في تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار، إذ إن الأورو ينافس الدولار في التجارة الدولية والاحتياطات الرسمية، كما نشرت عدة مقالات من طرف الاقتصاديين (أمثال روبرت مندل وماكولي Maccauley) تُرجع تذبذبات سعر الصرف إلى الأساسيات الاقتصادية مثل: النمو، الناتج الإجمالي المحلي، الاختلافات في سعر الفائدة، التضخم، ونمو الأصول الخارجية على المدى الطويل لأوروبا وأمريكا.¹

1- العوامل المؤثرة على الدولار الأمريكي

هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار مقابل الأورو ومنها:²

أ- بنك الاحتياط الفدرالي: وهو البنك المركزي الأمريكي.

ب- هيئة السوق المفتوح الفدرالية: تجتمع 8 مرات سنويا لتحديد المستوى الملائم للفوائد البنكية.

1 Li Wenhao, CURRENCY COMPETITION BETWEEN EURO AND US DOLLAR. Paper No. 18, June 2004.

2 درس، العوامل المؤثرة للعملات، أضيف في: 2006/05/11، تم سحبه في 2008/05/06.

<http://www.fx-int.com/dros/show.php?lessid=32>

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

ج- أسعار الفائدة البنكية (Interest Rates): وهي من أهم العوامل التي تحدد حركة أو مسار الدولار، ولقد أدى تخفيضها إلى 1% لضعف شبه مستمر في الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الأخرى خصوصا تلك التي تقدم عائدا أعلى.

ت- السندات (Bonds): انخفاض سعر السندات (ارتفاع قيمة العائد السنوي) يفيد الدولار الأمريكي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه أثناء عملية الشراء.

ث- التقارير الاقتصادية: تقارير العمالة، التضخم، أسعار المستهلك، أسعار المصنعين، إجمالي الناتج المحلي، التجارة الدولية، الإنتاج الصناعي، الإنتاجية، مبيعات المنازل، تصريجات المنازل، تقرير معهد إدارة الموارد.

ح- سوق الأسهم: المؤشرات الرئيسية لسوق الأسهم الأمريكية لها تأثير كبير على سوق الصرف.

ج- الخزانة الأمريكية: تعتبر تصريجات الخزانة الأمريكية ذات تأثير كبير على الدولار الأمريكي.

د- سعر الذهب: يتشابه مع أسعار العملات الأخرى وله علاقة قديمة في تحديد سعر الدولار، وعلى العموم فالارتفاع في سعر الذهب يؤدي إلى انخفاض سعر الدولار والعكس صحيح.

ذ- التطورات السياسية: أي خبر سياسي من شأنه أن يؤثر على العملة، صعودا أو هبوطا.

في الحقيقة لا يمكن حصر العوامل التي تؤثر في سعر الدولار مقابل الأورو لأنها عديدة لكنها تختلف في درجة تأثيرها.

2- العوامل المؤثرة على الأورو

يتأثر الأورو بمجموعة من العوامل منها:¹

أ- البنك المركزي الأوربي: وهو الذي يتحكم في السياسة النقدية لدى مجموعة دول الإتحاد الأوربي بالتعاون مع البنوك المركزية المحلية.

ب- أهداف سياسة البنك المركزي الأوربي: يهدف البنك المركزي الأوربي أساسا إلى ضمان استقرار الأسعار وذلك باعتماده على مبدئين في سياسته النقدية هما:

- المنظور العام لتطورات الأسعار والعقبات المواجهة لاستقرار الأسعار، إذ إن استقرار الأسعار يتمثل في الحرص على عدم زيادة مؤشر نسبة أسعار المستهلكين بما لا يزيد عن 2%.

¹ <http://www.fx-int.com/dros/show.php?lessid=32>

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

- نمو السيولة المالية المتمثلة في الأورو، لأن البنك المركزي الأوروبي يعتبر الفرق بين الفوائد على الودائع البنكية بين دول المجموعة الأوربية والولايات المتحدة من أهم وأقوى المؤشرات التي تساعد على توقع الاتجاه العام لحركة الأورو مقابل الدولار، خصوصا في الفترات التي يتعرض فيها اقتصاد الولايات المتحدة للانكماش، وفي فترات التوتر السياسي.

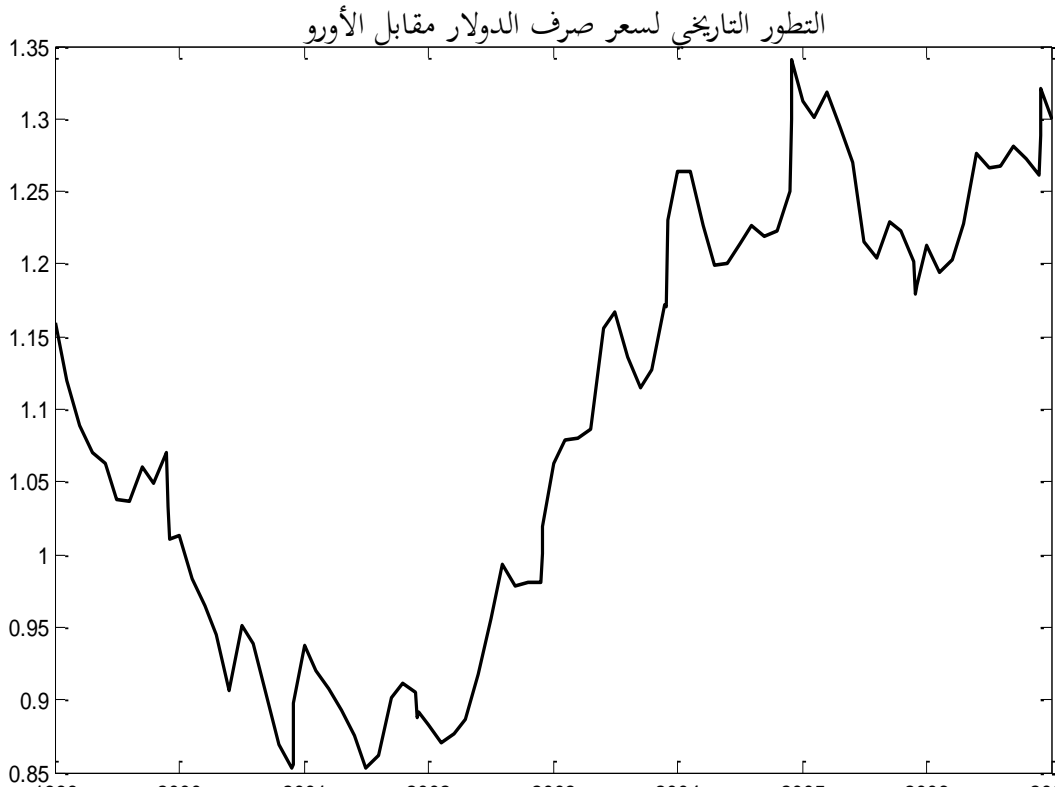
ج- البيانات الاقتصادية لدول المجموعة الأوربية: ومن أهم هذه البيانات نجد ما يلي: إجمالي الناتج المحلي، التضخم، الإنتاج الصناعي، البطالة.

د- أسعار الأورو مع العملات الأخرى: قد يؤثر على حركة العملة الأوربية الموحدة مقابل الدولار أسعار الأورو مقابل العملات الأخرى مثل: الجنيه، الين، الفرنك السويسري؛ فمثلا إذا حدث ارتفاع حاد في سعر صرف الأورو مقابل الفرنك السويسري فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأورو مقابل الدولار الأمريكي.

المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدولار مقابل الأورو

يعد سعر صرف الدولار مقابل الأورو من أهم المؤشرات العالمية لما له من آثار اقتصادية على موازين التجارة العالمية، وتدفقات رؤوس الأموال، ومعدلات النمو، والأرباح، وأسعار الأسهم، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة.

لقد كانت بداية الأورو متعثرة، إلا أنه وبعد سنة 2002 بدأ الأورو يرتفع مقابل الدولار والشكل الآتي يبين تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو منذ سنة 1999 حتى 2007. الشكل رقم: 12



نلاحظ من الشكل رقم 12 أن الدولار بدأ يفقد قيمته أمام الأورو منذ عام 2002 ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:¹

1- أسباب داخلية أمريكية: بدأ التزام السياسة الأمريكية بشعار دولار قوي يتهاوى بعد اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن المكاسب الداخلية التي تجنيها من ضعف عملتها أكثر من تلك التي تجنيها في حالة قوتها، إذ إن ضعف العملة الأمريكية زاد من الفرص التنافسية للشركات الأمريكية أمام غيرها من الشركات الأوروبية والآسيوية، مما أدى إلى زيادة صادراتها، وبالتالي بدأت هذه الشركات في زيادة توسعها الإنتاجي وعدد الموظفين لديها، كما أن السياحة الأمريكية الداخلية قد نمت بصورة كبيرة منذ بدء الانخفاض في قيمة عملتها، إذ أصبح السائح الأمريكي يفضل القيام بالسياحة الداخلية عن قيامه بالسياحة الدولية باتجاه أوروبا وآسيا، مما حفز نمو الاقتصاد المحلي الأمريكي.

2- أسباب مالية: الرغبة في تخفيض العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية، إذ تجاوز 631 مليار دولار أمريكي في عام 2006؛ أي ما يشكل 5.3% من الناتج المحلي الأمريكي، وإن انخفاض قيمة العملة سيعمل على تحفيز الصادرات وجعلها أكثر رواجًا لدى المستهلكين في أنحاء العالم، كما يخفض من حجم المستوردات التي يستهلكها الأمريكيون بسبب غلاء المنتجات المستوردة عما كانت عليه سابقًا.

3- أسباب اقتصادية: إن تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي وتحقيقه لمعدلات نمو أقل من تلك المحققة في الاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار النفط، وما يشكله من ارتفاع في تكاليف الإنتاج والتشغيل والتضخم، أدى إلى إضعاف قوة الدولار الأمريكي.

4- أسباب نقدية: توقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن القيام برفع نسبة الفائدة، بعد أن قام برفع الفائدة 17 مرة متتالية بمعدل ربع نقطة في كل مرة، ليستقر معدل الفائدة على 5.25%، وبقي ثابتًا لمدة ثلاثة عشرة شهرًا، ثم قام المجلس مؤخرًا بخفض نسبة الفائدة، لأول مرة منذ أربع

¹ صلاح الصفي، انخفاض قيمة الدولار وتأثيره على الاقتصاد الدولي، 17/12/2007، آخر تحديث للموقع: 11/05/2008 أخذت بتاريخ 13/05/2008.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

سنوات بمعدل نصف نقطة مئوية واستقر عند 4.75%، مما جعل المخاوف تزداد أكثر حول استمرار قيمة العملة الأمريكية في الانخفاض.

5- أسباب عسكرية: إن السياسة الأمريكية الخارجية بقيادة جورج بوش كانت قد استنفدت كل الفائض المالي الذي حققته إدارة الرئيس الأسبق كلينتون، والذي كان يقدر بمائتين وستة وخمسين مليار دولار في أقل من ثلاث سنوات، ليتحول إلى عجز مالي يقدر بأربعمائة وخمسة وخمسين مليار دولار أمريكي بسبب حروبها الموسعة في كل من أفغانستان والعراق، مما أسهم كثيراً في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي.

6- أسباب دولية: إن السياسة الأمريكية الاقتصادية التي انتهجتها إدارة بوش قد أدت إلى هروب الرأسمال الدولي، وخاصة الأوروبي، الأمر الذي ساهم بصورة كبيرة في انخفاض قيمة الدولار تجاه الأورو مع بداية عام 2002، كما أن مخاوف أصحاب رؤوس الأموال في الشرق الأوسط من سياسة بوش في محاربة ما يسمى بالإرهاب، وما نتج عنه من تجميد حسابات مصرفية أو نشاطات تجارية لرأس المال العربي، جعل هذه الأموال تحول مسارها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية.

ورغم ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار إلا أن أوروبا تخشى الدولار الضعيف، لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لها في الأسواق العالمية، ومن ثم زيادة الطلب على السلع الأمريكية، إلا أنه من ناحية أخرى يسهل على البنك المركزي الأوروبي أن يخفض أسعار الفائدة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي الضعيف في أوروبا، والذي له آثار إيجابية كبيرة على منطقة الأورو.

المطلب الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي

يقوم الدولار الأمريكي بدور عملة الاحتياطي العالمي، إذ تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يحوز الدولار على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم، و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، مما يبين أثره على الاقتصاد العالمي ككل، وهذا ما سيتم التطرق إليه بإيجاز في هذا المطلب.

أولاً: أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد الأمريكي

إن التراجع المستمر في سعر صرف الدولار لم يكن هكذا، بل إن لإدارة الأمريكية دور في ذلك، وقد كان لهذا التراجع آثار على الاقتصاد الأمريكي، منها الإيجابي والسلبي، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1- الآثار الإيجابية.

- محاولة تشجيع الصادرات وذلك بالنفاذ إلى الأسواق العالمية، نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الأمريكية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة، خاصة الصادرات الأوروبية واليابانية والصينية، كما أدى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى إلى ارتفاع تكاليف الواردات.¹
- جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقليل القيمة الفعلية للديون الخارجية.
- تصحيح الحساب الجاري، لأن الانخفاض في الدولار يتسبب في عدد من التطورات الكلية في الاقتصاد الأمريكي مثل ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، وإبطاء نمو الطلب الداخلي، وتعديل ادخار القطاع الخاص، إلى جانب حدوث تحولات في الطلب الكلي في أمريكا، والتي تؤثر بدورها على الاقتصاد العالمي.

2- الآثار السلبية

- تراجع الثقة في الدولار، وبالتالي انخفاض نسبة التعامل به.
- ارتفاع التضخم: وهذا ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.
- ارتفاع أسعار المواد الأولية.
- ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار، مما يؤدي إلى إبطاء الإنفاق الاستهلاكي.
- ارتفاع أسعار الطاقة بسبب تسعيرها بالدولار.

¹ http://local.taleea.com/archive/column_details.php?aid=196&cid=3435&ISSUENO=1657 12/10/2008

ثانياً: الآثار الناجمة عن انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي.

1- الآثار على أوروبا واليابان.

امتدت تأثيرات الدولار المنخفض أو الضعيف إلى اقتصاديات أخرى، على سبيل المثال أوروبا واليابان، إذ يعتمد النمو الاقتصادي فيهما كلياً على الطلب الخارجي، فنجد أن ارتفاع الين مقابل الدولار يرفع سعر البضائع اليابانية دولياً، ومن شأن هذا الارتفاع الإضرار باليابان فتصبح صادراتها أعلى سعراً وأقل قدرة على المنافسة، كما أن الين الضعيف هو أفضل وسيلة لتجنب حالة الركود الاقتصادي.

إن اتساع استخدام الأورو له فوائد عديدة للدول التي تتعامل به خاصة دول منطقة الأورو، ومن هذه الفوائد ما يلي: تقليص تكاليف تبادل العملات الوطنية، تجنب مخاطر أسعار الصرف، الاستفادة من اقتصاد الحجم بسبب اتساع السوق، ومنع الصدمات الناجمة عن المضاربات في العملات.

ويحقق ارتفاع سعر الأورو فوائد لمنطقة الأورو تتمثل في زيادة الثقة به بعدما انخفض أمام الدولار في بداية إصداره، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بالأورو، ولكن ارتفاع الأورو له آثار سلبية تتمثل في ارتفاع سعر الصادرات الأوروبية، وبالتالي إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، لكن من جانب آخر قد يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى خفض سعر الفائدة على الأورو مع ارتفاع قيمته، وذلك بهدف خفض كلفة الاقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار. وكذلك يمكن أن يحقق انخفاض سعر صرف الدولار لمنطقة الأورو انخفاضاً في سعر النفط، فتقل كلفة الطاقة في أوروبا ومناطق استخدام الأورو.¹

2- الآثار على الدول العربية.

إن انخفاض الدولار يؤثر بدرجة كبيرة على اقتصاديات الدول العربية كونها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالدولار ومن هذه الآثار ما يلي:

- انخفاض القدرة الشرائية للعملات المرتبطة مباشرة بالدولار الأمريكي.

¹ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995C1CFE-069D-4D50-8878-C90CDE734DCE.htm> 10/10/2008

- ارتفاع تكلفة المستوردات من الدول غير المتعاملة بالدولار الأمريكي كدول الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم المستورد وهو ما تعانيه الآن العديد من الدول العربية (والجزائر من أكثر الدول التي تعاني من ظاهرة التضخم المستورد).
- تراجع القيم الحقيقية للعوائد النفطية المسعرة بالدولار بالنسبة للدول العربية، والتي يشكل النفط نسبة كبيرة من صادراتها.¹
- وقد أشار صندوق النقد العربي إلى أن الواردات العربية من دول الاتحاد الأوروبي قد بلغت نسبتها 43.6% من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2005، في حين بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة 9.7% فقط، وهذا ما يجعل الأثر على اقتصاديات الدول العربية كبير جداً.

3- الآثار على الدول التي تربط عملتها بالدولار

هناك عدد من الدول في العالم تربط عملتها الوطنية بالدولار عوضاً عن تثبيتها بسلة من العملات الأجنبية، وهذا الإجراء تعتمد عادة المصارف المركزية لتثبيت سعر صرف العملة الوطنية، ولكن أي هبوط حاد للدولار أو انخفاض كبير في قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى، سيترتب عليه انحدار مماثل في سعر العملات المرتبطة بالدولار، وستكون السلع غير الأميركية غالية السعر، مما ينعكس على ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لهذه الدول.²

ومما لا شك فيه أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية يؤثر سلباً على عائدات بيع سلع الدول النامية في الأسواق الأوروبية واليابانية، ومن جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة بتلك التي في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أميركا على هذه الدول مثل: تباطؤ النمو الاقتصادي وتداعياته السلبية على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاديات المحلية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

كما يؤثر انخفاض الدولار على الذهب كذلك، إذ يرتبط سعره عكسياً بحالة الدولار من ناحية القوة والضعف، باعتبار أن الدولار هو العملة الاحتياطية الأولى في العالم، فيؤدي انخفاض الدولار إلى تحقيق فوائد للذهب على صعيدين:

¹ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995C1CFE-069D-4D50-8878-C90CDE734DCE.htm> 10/10/2008

² <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm> . 10/10/2008

أ- يرتفع سعر الذهب في حالة انخفاض سعر صرف الدولار، لأن تسعيره يتم بالدولار.
ب- عندما تنخفض قيمة الدولار فإن الاستثمارات الأجنبية في الأسهم والسندات الأمريكية تهبط، مما يؤثر سلباً على الأسواق المالية، ويعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره.

ثالثاً: تأثير الدولار على سعر النفط

يعد الارتباط بين النفط والدولار من المسلمات في الاقتصاد العالمي، وقد ساعد ما يعرف بالبتروودولار، والعائدات المحققة من أسعار النفط العالية الولايات المتحدة على التعاطي مع حالات العجز التجارية الكبيرة التي أصابت اقتصادها، وذلك عبر تدوير الرساميل المحققة من الصادرات النفطية للدول النامية وتوظيفها في استثمارات جديدة.

وتعتبر دولة أسواق النفط من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، إذ إن غالبية الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها من الوقود، كما أن مصدري النفط بالمقابل يحتفظون باحتياطياتهم النقدية بالدولار، ثم يقومون بإعادة استثمارها في الاقتصاد الأمريكي، وأكبر مثال على ذلك الدول الخليجية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لنتاجها المحلي، إذ يشكل النفط ومنتجاته نسبة تتراوح بين 70% و90% من دخل الصادرات والإيرادات الحكومية¹ وفي الوقت نفسه نجد معظم عملات دول الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي يعرضها للضغوط.

ولا شك في أن إيرادات هذه الدول الناتجة عن بيع النفط في الأسواق العالمية ستراجع نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وخاصة إذا كان تصدير النفط يتم لأسواق غير أمريكية، ثم يؤدي ذلك إلى تراجع في حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير، مما يعني انخفاض فرص النمو في المستقبل.

إن عملية اختيار العملات الدولية هي عملية يتم توجيهها بدرجة كبيرة من طرف السوق، ووظيفة العملة كوسيط للتبادل ووحدة للحساب تأخذ القدر الكبير في الهيمنة مقارنة بوظيفة العملة كمستودع للقيمة، وانطلاقاً من نظرية المحافظ المالية الحديثة يجب أن يقوم المستثمرون باختيار حيازة

¹ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm> 10/10/2008

بمجموعة واسعة من العملات كأصول بهدف تنويع مخاطرتهم، بشرط أن تكون مبالغ كل عملة متوقعة على خصائص مخاطرتها وعائداتها.

ويكتسي الدولار أهمية كبيرة في التجارة العالمية، إذ يمثل عملة أقوى دولة في العالم، وترتبط العديد من الدول عملاتها بالدولار أو بسلة من عملات دول صناعية يمثل الدولار فيها وزناً نسبياً كبيراً، وهذا ما يجعل كل دول العالم تتأثر بأي تغير في سعر صرف الدولار.

إن التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو كان له أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، وذلك لأن أغلب المعاملات التجارية العالمية تتم بهما، مما يجعل الاقتصاد العالمي معرضاً للخطر في حالة التغير الكبير في قيمتهما، بل يمكن أن يؤدي التغير في قيمتهما إلى أزمة مالية أو يكون سبباً فيها، مما يستلزم التطرق إلى خطر الصرف وأزمات العملة وعلاقة هذه الأزمات بنظام سعر الصرف.

المبحث الرابع:

خطر سعر الصرف وأزمات العملة

إن احتمال دفع قيمة أكبر أو تحصيل إيراد أقل، ناتج عن عملية تستخدم فيها عملة أخرى غير العملة الوطنية، يؤدي إلى ما يسمى بمخاطر الصرف؛ أي أنه ذلك الخطر المرتبط بالعمليات التي تنجز بالعملة الصعبة نتيجة تغير هذه الأخيرة مقابل العملة المحلية.

المطلب الأول: أسباب وأنواع مخاطر الصرف

يعود خطر الصرف إلى التغيرات في أسعار الصرف والتي لا يمكن التنبؤ بها رغم تعدد النظريات المفسرة لها، وذلك لتشعبها وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها، ومما لا شك فيه أن كل الدول تعاني من التغير في سعر الصرف. وقد خصص هذا المطلب لدراسة أسباب وأنواع مخاطر الصرف.

أولاً: أسباب مخاطر الصرف: هناك ثلاثة أسباب رئيسية لعدم الاستقرار في أسعار الصرف:

1- السياسة النقدية والمالية: يمكن أن تؤثر السياسة النقدية التي تتخذها البنوك المركزية على عرض النقود، ومن ثم على أسعار الفائدة؛ إذ يؤدي تغير عرض النقود (الوطنية أو الأجنبية) إلى تأثير ملحوظ في سعر الصرف، ومرد ذلك اختلاف معدلات النمو النقدي بين الدول، مما يؤثر على معدلات التضخم السائدة فيها، وهذا يؤدي إلى اختلاف مدى استقرار وقوة العملة طبقاً لمعدل التضخم المصاحب لها (نظرية تعادل القوة الشرائية).¹ كما أن عرض النقود يؤثر تأثيراً مباشراً على معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى حدوث تدفقات لرؤوس الأموال للاستفادة من التطور الإيجابي في معدلات الفائدة (نظرية تعادل سعر الفائدة)، ومن ثم إحداث مزيد من التقلبات في أسعار الصرف.

أما السياسة المالية، فإنها تعمل على التأثير في الدخل الحقيقي ومن ثم على أسعار الصرف من خلال التأثير على مكوناتها الرئيسية (الضرائب والنفقات العامة)، ويكون تأثيرها كالاتي:

- زيادة معدل الضرائب يؤدي إلى إنقاص حجم الدخل بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الضرائب (أثر المضاعف) فينقص الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى.

¹ عبد الباسط وفا محمد، المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 14.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

- إنقاص النفقات العامة يعمل على تقلص الطلب الحقيقي للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخول عوامل الإنتاج، مما يسبب في النهاية نقص الطلب، بما مفاده تحقيق نفس آثار معدل الضرائب.¹

2- فرص الاستثمار: هناك مزايا مرتبطة بالاستثمار تعتبر من العوامل الاقتصادية الأساسية التي يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف من خلال المقارنة بين إيرادات ومخاطر الأصول الوطنية والأجنبية، فكما تحتاج المشروعات إلى العملات لشراء السلع والخدمات الأجنبية، فإنها تستعملها في شراء أو بيع الأصول الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، فيتغير سعر الصرف.

3- توقعات السوق: وتتمثل في اختلاف التنبؤات حول مستقبل غير مؤكد لتغيرات السوق على المدى الطويل، وذلك راجع إلى أن معلومات المشاركين في أسواق الصرف محدودة² إذ لو توقع المستثمرون انخفاض سعر الدولار في المستقبل، فإنهم سيؤجلون مشترياتهم منه أملا في الحصول عليه مستقبلا بسعر أكثر انخفاضا، حينئذ سيترجم الانخفاض المتوقع في سعر الدولار بانخفاض فعلي له في السوق الحالي (الآني).

ثانيا: أنواع مخاطر الصرف: يكتسب خطر الصرف أوجها وأشكالا مختلفة نعرض أهمها فيما يلي:

1- تعرض المعاملات للأخطار: بفرض أن مستوردا أمريكيا يشتري ما قيمته 100.000 جنيه إسترليني سلعا من بريطانيا، وكان ملزما بدفع هذا المبلغ في مدة ثلاثة أشهر بالجنيه الإسترليني، مع العلم أن السعر الآني هو: $1\text{£}=2\text{\$}$ ، أي أن تكون القيمة الجارية للصفقة المحققة بعد ثلاثة أشهر هي 200.000 دولار، ومن المحتمل في ثلاثة أشهر أن يكون السعر بين العمتين هو $1\text{£}=2.1\text{\$}$ فإن قيمة التعاقد والبالغة 100.000 جنيه إسترليني سوف ترتفع كما يلي:

الزمن	قيمة التعاقد	سعر الصرف	قيمة التعاقد بالدولار
اليوم	100.000	$1\text{£}=2\text{\$}$	\$ 200.000
بعد ثلاثة أشهر	100.000	$1\text{£}=2.1\text{\$}$	\$ 210.000

فالمستورد بعد ثلاثة أشهر سيلتزم بدفع 210.000 دولار؛ أي سيدفع 10.000 دولار كقيمة إضافية، وهذا الارتفاع في الكلفة يجعل المستورد الأمريكي في مواجهة مشاكل وصعوبات مالية كثيرة

¹ عبد الباسط وفا محمد، مرجع سابق، ص 15.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 114.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

ربما قد توقعه في مشكلة سيولة أو مواجهة عسر مالي، ومثل هذه الأخطار يمكن أن تحدث بشكل مستمر في التدفقات النقدية الخارجية، كما يمكن أن تحدث في التدفقات النقدية الداخلية، فإذا توقع نفس المستورد الأمريكي استلام 5 مليون أورو في صفقة معينة أخرى (يصبح في هذه الحالة مصدر) وانخفض الدولار الأمريكي من 1 دولار أمريكي لكل أورو إلى 0.95 دولار لكل أورو، فإن هذا المصدر الأمريكي سينحسر ما قيمته 250.000 دولار $[5 \times (1 - 0.95)]$ وهو الفرق بين الدخل المتوقع استلامه محسوبا على أساس سعر الصرف $1\text{€} = 1\text{\$}$ وانخفاضه إلى $1\text{€} = 0.95\text{\$}$ ، ونوضح ذلك في الآتي:

الزمن	قيمة المبلغ المتوقع استلامه	سعر الصرف	قيمة التعاقد بالدولار
t	5 مليون أورو	1 أورو لكل 1 دولار	5 مليون $\times 1 = 5$ مليون دولار
t+1	5 مليون أورو	1 أورو لكل 0.95 دولار	5 مليون $\times 0.95 = 4.75$ م دولار

إن التغيرات غير المتوقعة في معدل سعر الصرف قد تعكس خسائر بالوحدة في الاتجاهين (جهة الاستيراد وجهة التصدير)، أو ربما قد تحقق أرباحا إذا تغير سعر الصرف في الاتجاه المغاير.

2- تعرض التحويلات للأخطار: إن تعرض الصفقات والمعاملات لخطر تبادل المعاملات يكون نتيجة لتغيرات سعر الصرف، ومضمون ذلك تحويل عملات وطنية إلى خارج الحدود الوطنية، أما تعرض التحويلات للخطر فيهتم أساسا بقيمة موجودات الشركة ومطلوباتها المعتمدة والمثبتة بالعملات الأجنبية، إضافة إلى العملة الوطنية،¹ لهذا فإنه يختص بالقيمة بينما يكون تعرض الصفقات والمعاملات سابقة الذكر يختص بالتدفقات النقدية.

3- التعرض الاقتصادي للأخطار: يرتبط هذا النوع من التعرضات بالتدفق النقدي طويل الأجل، فإذا كان سعر الصرف بين العملة الوطنية وأية عملة أجنبية أخرى عرضة للتغير بشكل مستمر، فإن هذا يعني تغير مستمر في التدفقات النقدية الوطنية.

وعموما يمكن القول أن الشركة التي تتعامل دوليا بعملات تنخفض في قيمتها باستمرار قياسا بعملات أخرى، يجب أن تأخذ الأمر بعين الاعتبار وتستفيد من هذه الظاهرة قدر المستطاع، وإدارة

¹ سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد للنشر والتوزيع، الموصل، العراق، 2001، ص 114.

التعرض للخطر الاقتصادي تنطوي على دراسة شاملة لحركة أسعار الصرف في الأجل الطويل ومحاولة تجنب خطر التبادل في العملات.¹

إن التقلبات المستمرة في سعر الصرف تؤدي إلى الكثير من الأزمات الاقتصادية خاصة تلك التي تكون مفاجئة، مما يدفع بالدول إلى اتباع استراتيجيات فعالة من شأنها التقليل من حدة خطر الصرف، مما يلزمنا بالتطرق إلى الأزمات المالية، وذكر أهم أسبابها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: ماهية الأزمات المالية.

شكل تكرار الأزمات المالية، ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، خاصة وأنها ليست محدودة على بلد دون الآخر، فهي تنتقل عبر الدول وذلك لتشابك العلاقات الاقتصادية العالمية، إلا أن التساؤل المطروح هو ما مدى تأثير أنظمة وسياسات سعر الصرف على الأزمات المالية؟.

أولاً: مفهوم الأزمة المالية.

يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وحجم الإصدار، وأسعار الأسهم والسندات، وكذلك إعمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف. فهذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها.²

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة الثقة في النظام المالي، سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للدخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض، دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية خلال فترة الكساد سنة 1929 - 1933، إذ ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة وحقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك. كما تعرضت بورصة نيويورك سنة 1987 إلى الانهيار وتكبدت خسارة قدرها 500 مليار دولار، ثم المكسيك سنة 1994 والكثير من البورصات الأخرى.

¹ نفس المرجع، ص 115.

² Barthalon Eric, *Crisis financières*, Revue problèmes économiques, n° 2595, 1998.

ثانيا: تصنيف الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى ما يلي:

1- أزمة النقد الأجنبي: تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على المحافظة على قيمة العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة. ويميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات الطابع القديم أو الحركة البطيئة وبين الأزمات ذات الطابع الجديد، إذ إن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق الذي يصاحبه ارتفاع في قيمة العملة مما يؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

أما الحالة الثانية فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد بالثقة (سواء كان عاما أو خاصا)، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحررا وتكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.¹

2- الأزمة المصرفية: تحدث الأزمات المصرفية عندما يحدث اندفاع فعلي على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو عدم قدرة البنوك على تحقيق التزاماتها الداخلية، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.

3- أزمة الديون: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويسعون إلى تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص أو دين سيادي عام، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، يمكن أن تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

ثالثا: أسباب حدوث الأزمات.

¹ كينيث س روجوف، إعادة التفكير في قيود رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002، ص 06.

- تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، ويصعب قياس البعض الآخر بدقة، وتفيد الخبرات المتراكمة في التنبؤ ببعضها، وترجع أسباب الأزمات إلى:¹
- التغيرات الدولية، مثل: الكوارث، الحروب، الأزمات الاقتصادية، الحروب التجارية.
 - التغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة.
 - التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحويل الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار.
 - الإشاعات والمعلومات غير الحقيقية.
 - المضاربة غير المحسوبة.

ويترب على الأزمات تدهور في الأسعار، وتكبد الخسائر، وتدهور التداول في البورصة، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذلك يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات ويمكن مواجهة أزمات البورصة إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال، وتشغيل آليات البورصة سواء من حيث الانفراد بالقرارات أو التشاور، أو تحقيق درجة عالية من قبول العاملين والمتعاملين في البورصة.

رابعا: أنظمة سعر الصرف الأكثر قابلية للتعرض للأزمات المالية

إن أنظمة الربط بعملة أخرى (مجموعي الربط المحكم والمسير) هي في الحقيقة أكثر تعرضا لأزمات العملة من أنظمة التعويم (بما في ذلك الأسعار الموجهة والحرّة التعويم)، خاصة في البلدان الأكثر تكاملا مع الأسواق الدولية، وفي المتوسط فإن ما يقارب ثلاثة أرباع الأزمات التي حدثت كانت في أنظمة الربط سواء المحكم أو المسير، وكان تواتر الأزمات المرتبطة بأنظمة الربط أعلى منه في ظل أنظمة التعويم وبالنسبة لمجموعة البلدان النامية المغلقة نسبيا أمام الأسواق المالية (والمعروفة بالأسواق غير الناشئة) وجد أن كل من أنظمة التعويم وأنظمة الربط معرضة للأزمات بنفس القدر.²

وفي نفس الفترة كانت الأنظمة الوسيطة أيضا أكثر تعرضا للأزمات من البدائل القطبية الثنائية، والحقيقة أن احتمال نشوب أزمة في ظل أنظمة وسيطة يزيد بحوالي ثلاثة أمثال عنه في ظل الربط

¹ فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998-1999، ص 207.

² أندريا بوبولا وانسي اوتكر، لغز القطبية الثنائية المستمر، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2004، ص 33.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

المحكم بالنسبة لكل البلاد ولأسواق غير الناشئة، ويزيد ما يقرب من خمسة أمثال بالنسبة للبلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الناشئة. كذلك كانت الأنظمة الوسيطة أكثر تعرضاً للأزمات عن الأنظمة العائمة الأخرى في كل مجموعات البلاد وبين النظامين القطبيين.¹

والجدول الآتي يوضح تواتر الأزمات حسب أنظمة سعر الصرف لعينة من الدول لفترة امتدت إلى 12 سنة.

الجدول رقم : 06

تواتر الأزمات الاقتصادية حسب طبيعة أنظمة الصرف

الوحدة: %

كل البلدان	نصيب كل فئة من الأنظمة من الأزمات (نسبة مئوية من مجموع)	تواتر الأزمات ²	النصيب في كل الأنظمة 2001 – 1990
كل أنظمة الربط	73,0	1,09	79,9
كل أنظمة التعويم	27,0	0,79	20,1
الربط المحكم	7,1	0,41	15,7
الأنظمة الوسيطة	73,0	1,3	69,2
أنظمة تعويم أخرى	19,9	0,72	15,1
الأسواق الناشئة والبلدان المتقدمة			
كل أنظمة الربط	73,5	1,1	71,7
كل أنظمة التعويم	26,5	0,61	28,3
الربط المحكم ³	2,9	0,28	3,8
الأنظمة الوسيطة ⁴	79,4	1,21	75,5
أنظمة تعويم أخرى ⁵	17,6	0,52	20,8
بلدان نامية بأسواق غير ناشئة			
كل أنظمة الربط	72,7	1,09	84,0
كل أنظمة التعويم	27,3	0,92	16,0
الربط المحكم	9,4	0,44	21,7
الأنظمة الوسيطة	69,5	1,36	66,0

¹ أندريا بوبولا وانسي اوتكر، مرجع سابق، ص33.

² تم حساب الأزمات في ظل كل نظام بعدد وقائع الأزمات في ظل كل نظام كنسبة من مجموع عدد الملاحظات أثناء سريان هذا النظام في فترة العينة. وقد تم تحديد وقائع الأزمة لحساب مؤشر ضغط سوق الصرف لكل بلد كمؤشر مرجح للنسبة المئوية للتغيرات الشهرية في أسعار الصرف الاسمية بالنسبة لعملة الربط والفروق الشهرية بالنقط المئوية في أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وقد تم تحديد الفترات التي فاق فيها المؤشر متوسط العينة ببلد معين بثلاثة محرفات معيارية على الأقل باعتبارها وقائع ضغط وقد اختيرت معايير الترجيح لجعل تباين العينة لكل عنصر في المؤشر متساويا.

³ الربط المحكم: وهو نظام يتم فيه دعم الربط الذي لا رجعة فيه بالتزامات مؤسسية وسياسية صارمة (الدولة الرسمية واتحاد العملة ومجالس العملة).

⁴ وتتمثل الأنظمة الوسيطة في الربط المسير، والتعويم الموجه.

⁵ وتتمثل في أنظمة تعويم حرة، وأنظمة تعويم موجهة (دون تعويم صارم).

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

30,8	12,3	0,88	21,1	أنظمة تعويم أخرى
------	------	------	------	------------------

المصدر: أندريا بوبولا وانسى اوتكر، لغز القطبية الثنائية المستمر، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2004، ص34.
من الجدول السابق نلاحظ أن لأنظمة سعر الصرف دورا كبيرا في مخاطر الأزمات المالية، خاصة الأزمات العالمية.

إن أبرز أسباب الأزمات هو انخفاض شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف وارتفاع معدل التضخم، فالدول التي تنتهج سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وذلك لأن السلطات النقدية في ظل هذا النظام تفقد قدرتها على لعب دور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض، كما أن التحرير المتسارع وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة طويلة من الانغلاق يسهم في حدوث الأزمات المالية.

المطلب الثالث: أهم الأزمات المالية

الأزمات المالية الثلاث الأكثر شهرة هي أزمة دول أمريكا اللاتينية 1983/1982، وأزمة المكسيك 1995/1994، وأزمة شرق آسيا عام 1997، والتي أوضحت نوعاً من التفاعل بين الضعف المالي المحلي والأزمة المالية الدولية، وتمثل أوجه الشبه الأساسية بين هذه الأزمات في أن كل واحدة منها كانت مسبقة بما يلي:¹

- التحرير المالي.
- تدفق رأس مالي للداخل على نطاق واسع نتيجةً للتحرير المالي، والسماح للبنوك المحلية (وعلى وجه الخصوص في الأزميتين الأخيرتين) بتنويع مصادر أموالها من خلال الدخول إلى الأسواق الدولية فيما بين البنوك (bank market international inter)، ففي أزمة أمريكا اللاتينية كانت هناك نسبة كبيرة من الضمانات الحكومية للاقتراض الأجنبي الذي قامت به المؤسسات غير المصرفية.
- تراكم المديونية الدولية على نطاق واسع.
- حدوث هذه الأزمات المالية بشكل مفاجئ وتعمقها بسرعة.
- قيام المقترضين الأجانب بسحب الأموال على نطاق واسع.
- انخفاض حاد في أسعار الأصول المحلية .

إلا أنه كانت هناك أيضاً، مجموعة من الاختلافات والتي تمثلت في الآتي:

¹ رونالد ماكدونالد، سي بول هالوود، النقود والتمويل الدولي، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007، ص ص 453-454.

الفصل

الثاني:

العملات الدولية

- في أزمة أمريكا اللاتينية 1982/1983 كانت الكثير من القيود على حساب رأس المال، ولذلك كان الضغط على أسعار الصرف كبير نسبياً من خلال الحساب الجاري، لذلك كانت أزمات أمريكا اللاتينية في مطلع ثمانينات القرن العشرين بطيئة إلى حد ما، وذلك في أعقاب سنوات العجز في الحسابات الجارية وبعد نحو عقد زمني مما اصطلح على تسميته « إعادة تدوير دولارات البترول petrodollar recycling ». وعلى النقيض من ذلك اتسمت الأزمات الأخيرة بسرعة الحركة بسبب الارتفاع الكبير لمعاملات حساب رأس المال، وإمكانية استنفاد احتياطات الدول من الصرف الأجنبي بسرعة كبيرة.

- كان الوضع الاقتصادي العالمي، أفضل كثيراً في عقد التسعينيات بالقياس إلى ما كان عليه في الثمانينات من القرن العشرين.

- كانت الدول المتأثرة من الدول التي طبقت نظام تثبيت أسعار الصرف خلال عقد التسعينيات، في حين كانت الدول المتأثرة في عقد الثمانينات من الدول التي انتهجت نظام تعويم أسعار الصرف.

- اتسم الوضع في عقد التسعينيات بهيمنة المديونية الدولية الخاصة وليس العامة.

إن التطورات الاقتصادية لعبت دوراً كبيراً في جعل الاقتصاد العالمي يعاني من حالة عدم اليقين، فقد أصبحت اقتصاديات دول العالم اليوم مرتبطة باقتصاديات الدول الكبرى، الأمر الذي ساعد على الانتقال السريع للأزمات الدولية بين دول العالم، مما يجعل الدول النامية تحت رحمة الدول المتقدمة، فكل أزمة تعصف بالدول الكبرى تنتقل مباشرة إلى كل دول العالم، أما عن أزمات العملة فإن للدولار والأورو أثراً كبيراً على الاقتصاد العالمي، خاصة وأن أكثر من 70% من المعاملات الدولية تتم بهما، ولذلك سيتم تخصيص الفصل الموالي لدراسة وتحليل علاقة الاقتصاد الجزائري بهاتين العملتين.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

تنقسم العملات إلى قسمين رئيسيين وهما: عملات محلية يتم التعامل بها داخل الدولة فقط وعملات دولية يتم التعامل بها عالميا وتحضى بالقبول العام في كل دول العالم، ومن أهم هذه العملات نجد الدولار الذي احتل المركز الأول عالميا، خاصة وأن أغلب التسويات الدولية تتم به، كما أن معظم الدول النامية تربط عملتها أساسا بالدولار، مما يدعم دور الدولار عالميا، فيجعله العملة التي لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، فارتفاع أو انخفاض الدولار له أثر كبير على الاقتصاد العالمي.

إن إنشاء عملة موحدة أوروبية كان له بالغ الأثر على الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة وأن هذه العملة أصبحت المنافس الأكبر للدولار، فبظهورها أصبح الدولار يعاني من منافسة شديدة، خاصة وأنها تمثل اقتصاديات أكثر الدول الأوروبية قوة، إلا أنه ورغم المنافسة الشديدة بين الدولار والأورو يبقى الدولار هو العملة المسيطرة وذلك لأن البترول يسعر فقط بالدولار مما يجعل من الصعب على الأورو أن يزحزح الدولار عن مكانه.

قد تزايدت تقلبات أسعار الصرف في الوقت الحاضر نتيجة سيطرة نظام سعر الصرف العائم الذي جاء ليعوض نظام الصرف الثابت بعد الإعلان عن عدم تبني هذا الأخير سنة 1971 نتيجة الأزمات المتوالية التي سببها للنظام النقدي الدولي. هذه التقلبات في أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي. مما يؤكد أن لأنظمة الصرف دورا كبيرا في الأزمات المالية، الأمر الذي يحتم على الدول اختيار نظام الصرف الذي يتماشى وظروفها الاقتصادية، وذلك لتجنب أثر الأزمات المالية، كما لاحظنا وأن هناك دول اعتمدت الدولار وذلك لتجنب مخاطر الصرف الأجنبي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، والتي تميزت بانخفاض كبير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وبما أن الجزائر تعتمد في تسوية مبادلتها على كل من الدولار والأورو، وجب دراسة مدى تأثير هذا التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري، وهذا ما سيتم دراسته في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

أثر تغير قيمة الدولار

مقابل الأورو على

الاقتصاد الجزائري

تمهيد

لقد تسارعت الأحداث الاقتصادية مع حلول الثمانينات أين انفجرت أزمة المديونية وتدهورت أسعار النفط، وفي خضم هذه المتغيرات شهد الاقتصاد الجزائري أزمات حادة، وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى تراكم المديونية، وعجز الميزانية، مما استدعى القيام بالعديد من الإصلاحات على جميع المستويات إلا أنها لم تكن فعالة بدرجة كبيرة. وفي الفترات الأخيرة بدأ الاقتصاد الجزائري يتحسن نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما ساعد على تكوين احتياطي صرف كبير والتخلص من أزمة المديونية، إلا أن هذا الارتفاع في أسعار البترول صاحبه انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو، مما أثر وبشكل واضح على الاقتصاد الجزائري. وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل الثالث، وذلك بالتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تطور نظام الصرف في الجزائر

المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان

المدفوعات

المبحث الرابع: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على بعض

المتغيرات الاقتصادية

المبحث الخامس: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الصعيد

الداخلي

المبحث الأول:

خصائص الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على صادراتها من المحروقات، وهذا ما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للأزمات، خاصة تلك الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وسعر صرف الدولار مقابل الأورو، وللوقوف على أهم مميزات الاقتصاد الجزائري سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية التي من شأنها إعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الميزان التجاري الجزائري

الميزان التجاري (صافي الصادرات) هو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة، والميزان التجاري الموجب يعني فائضا تجاريا تكون فيه الصادرات أكثر من الواردات، والعكس صحيح بالنسبة للميزان التجاري السالب، ولتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري لابد من التطرق إلى كل من الصادرات والواردات.

أولا: الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات في الجزائر إلى قسمين وهما: صادرات خارج قطاع المحروقات، وهي ضئيلة، والصادرات من المحروقات التي تعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين تطور الصادرات في الجزائر، سواء تلك المتعلقة بقطاع المحروقات أو خارجه.

الجدول رقم: 07

مقارنة بين صادرات الجزائر في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	12457	21728	19177	18832	24458	32221	46330	54740	59518	78233
صادرات المحروقات	12041	21106	18529	18098	23988	31551	45590	53610	58206	76343
النسبة %	96.66	97.18	96.62	96.10	98.08	97.92	98.39	97.90	97.97	97.58
خارج المحروقات	416	622	648	734	470	670	740	1130	1312	1890
النسبة %	3.23	2.81	3.37	3.89	1.92	2.08	1.62	2.10	2.03	2.42
تطور سعر البترول الوحدة(دولار)	17.91	28.59	24.80	25.26	26.00	38.66	54.64	65.85	84.66	98.80

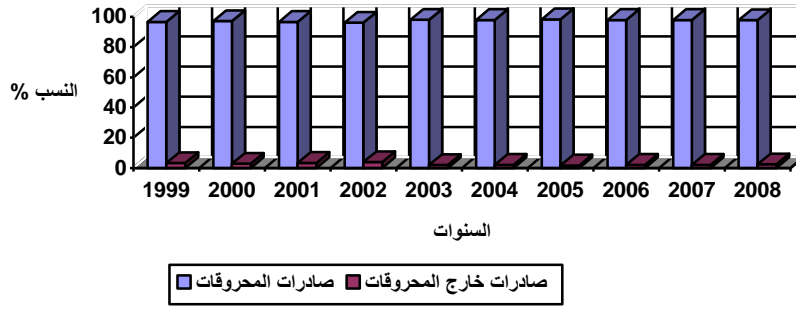
المصدر: التقارير السنوية لوزارة المالية. بيانات بنك الجزائر. المديرية العامة للتجارة الخارجية

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

ويمكن توضيح بيانات الجدول رقم 7 في الشكل أدناه لتبيين الفرق بين صادرات الجزائر خارج وداخل قطاع المحروقات.

الشكل رقم: 13

صادرات الجزائر خارج وداخل قطاع المحروقات



ومن خلال الشكل رقم 13 يمكن ملاحظة ما يلي:

- اعتماد الجزائر شبه الكلي على قطاع المحروقات، إذ تجاوزت صادراته الـ 97% من إجمالي الصادرات، في حين الصادرات خارج قطاع المحروقات جد ضئيلة، إذ وصلت إلى 1.62%، ولم تتجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات عتبة المليار دولار إلا سنة 2006 نظرا لارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار.
- ارتفاع كبير في قيمة الصادرات منذ سنة 1999، ومرد ذلك الارتفاع في سعر البترول، ما عدا الانخفاض الملحوظ في 2000 و2001 جراء انخفاض سعر البترول في تلك الفترة¹ إلا أنه وبعد سنة 2002 ارتفعت أسعار المحروقات مما ساعد على ارتفاع قيمة الصادرات، كما أن الطلب العالمي على المحروقات ارتفع مما دفع بالجزائر إلى زيادة صادراتها وبالتالي زيادة الإيرادات.

ولتوضيح أهم المواد التي تصدرها الجزائر ندرج الجدول الموالي (رقم 8) والذي يبين تطور أهم المواد المصدرة منذ سنة 2004 حتى 2006 بالكمية والقيمة.

¹ وذلك راجع إلى تباطؤ في نسبة النمو في الاقتصاد العالمي و إلى أحداث 11 سبتمبر 2001.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم: 08

أهم المواد المصدرة بالكمية والقيمة

ط.م.ب. = طن ما يعادل البترول

2006	2005	2004	الوحدة		التعيين
74,0	75,9	72,2	⁶ 10 ط.م.ب.*	كمية	المحروقات السائلة (خامة، مكثف و منتجات مكررة)
2 525 678,3	2 417 600,0	1 665 053,7	⁶ 10 دج	قيمة	
66,0	80,5	75,7	⁶ 10 ط.م.ب.*	كمية	المحروقات الغازية (غاز طبيعي، غاز طبيعي مميع، غاز البترول المميع)
1 370 057,9	937 400,0	611 773,3	⁶ 10 دج	قيمة	
12 328,3	11 258,3	10 358,5	طن	كمية	التمور
1 455,9	1 404,0	1 358,0	⁶ 10 دج	قيمة	
5 023,3	1 126,3	2 941,0	طن	كمية	الخمرور
208,8	217,1	325,2	⁶ 10 دج	قيمة	
1 130,3	838,4	723,9	طن	كمية	الفوسفات
2 750,7	1 531,1	1 317,6	⁶ 10 دج	قيمة	
1,73	440,6	13,9	طن	كمية	زراعة البقول
0,18	19,5	1,3	⁶ 10 دج	قيمة	

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم. الديوان الوطني للإحصاء. والمديرية العامة للجمارك.

نلاحظ من الجدول رقم 8 أن كمية المحروقات السائلة زادت بـ 2.049 % من سنة 2004 إلى سنة 2005، أما كمية المحروقات الغازية انخفضت، لكن قيمتها زادت بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، كما نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات تعاني تذبذبا كبيرا نظرا لعدم استقرار الطلب العالمي عليها والتغير في المناخ؛ إذ ارتفعت صادرات التمور من سنة 2004 إلى سنة 2006، ونلاحظ كذلك ارتفاع كبير في صادرات الفوسفات من حيث الكمية والقيمة، وذلك لزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية بسبب الاكتشافات العلمية التي أثبتت أن المواد الكيميائية التي استخدمت كبديل للفوسفات لها أضرار على المدى الطويل.

تتعامل الجزائر بدرجة كبيرة مع الأسواق الأوروبية وأمريكا، ولدراسة الصادرات الجزائرية وجب دراسة أهم المتعاملين مع الجزائر، ولمعرفة أهم الزبائن بالنسبة للجزائر ندرج **الجدول رقم 9** والذي يوضح أهم عشرة دول تتعامل مع الجزائر.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم: 09

الدول الأكثر تعاملًا مع الجزائر في مجال الصادرات

الوحدة: مليون دينار جزائري

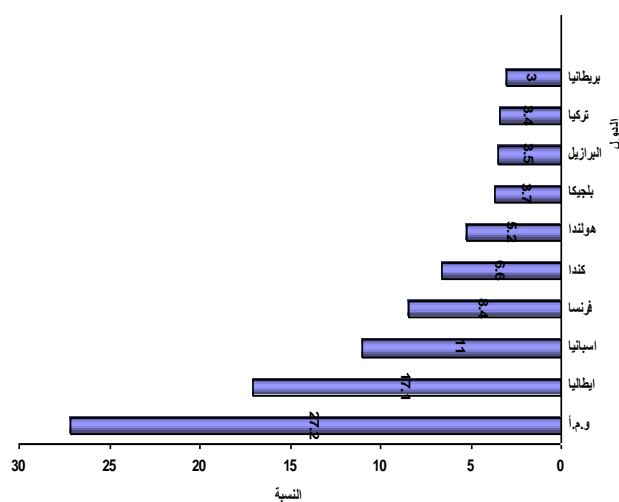
البلدان	2004	%	البلدان	2005	%	البلدان	2006	%
و.م.أ.	517 111,7	22,1	و.م.أ.	788 237,9	23,0	و.م.أ.	1 082 428,1	27,2
إيطاليا	372 786,4	15,9	إيطاليا	560 186,7	16,4	إيطاليا	678 621,5	17,1
فرنسا	280 513,6	12,0	اسبانيا	375 319,3	11,0	اسبانيا	435 899,9	11,0
اسبانيا	263 142,3	11,3	فرنسا	341 786,3	10,0	فرنسا	333 003,9	8,4
هولندا	173 028,0	7,4	هولندا	224 870,4	6,6	كندا	260 760,8	6,6
كندا	142 993,9	6,1	البرازيل	214 371,7	6,3	هولندا	207 254,8	5,2
البرازيل	137 732,8	5,9	كندا	168 290,9	4,9	بلجيكا	145 591,5	3,7
تركيا	98 926,2	4,2	تركيا	128 320,8	3,8	البرازيل	137 867,6	3,5
بلجيكا	57 377,3	2,5	برتغال	124 225,9	3,6	تركيا	135 833,0	3,4
البرتغال	57 378,9	2,5	بلجيكا	116 096,1	3,4	بريطانيا	118 305,7	3,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء. المديرية العامة للحمارك.

والشكل رقم 14 يوضح الزبائن العشرة الأكثر تعاملًا مع الجزائر.

الشكل رقم: 14

الزبائن العشرة الأوائل للجزائر لسنة 2006



الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

نلاحظ من بيانات الجدول رقم 9 أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة منذ سنة 2004 في التعامل مع الجزائر، خاصة بعد تحسن العلاقات بينهما، إذ تتجاوز نسبة وارداتها من الجزائر 20%، وتأتي بعدها إيطاليا بنسبة تتجاوز 15%، مع العلم أن إيطاليا كانت تحتل المرتبة الأولى وذلك قبل سنة 2004، كما نلاحظ أن معظم الدول العشرة الأولى من أوروبا وهذا ما يجعل قارة أوروبا تأتي في المرتبة الأولى في التعامل تجاريا مع الجزائر.

كما نلاحظ من الشكل رقم أنه في سنة 2006 احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في التعامل مع الجزائر وذلك بنسبة 27.2%، تليها إيطاليا بنسبة 17.1%، ومن الملاحظ أن معظم الدول هي من أوروبا، الأمر الذي يجعل قارة أوروبا في المرتبة الأولى في التعامل مع الجزائر.

ثانيا: الواردات

بغرض دراسة واردات الجزائر ندرج الجدول التالي، والذي يبين لنا تطور قيمة الواردات بالدولار والدينار منذ سنة 1992 حتى سنة 2008.

الجدول رقم: 10

تطور واردات الجزائر من 1992 إلى 2006

السنة	قيمة الواردات (الوحدة مليار دولار)	قيمة الواردات(الوحدة مليون دينار)
1992	8.3	188547.1
1993	7.99	205034
1994	9.15	340142.4
1995	10.1	513192.5
1996	9.09	498325.5
1997	8.13	501579.9
1998	8.63	552358.6
1999	8.96	610673.6
2000	9.35	690425.7
2001	9.48	764862.4
2002	12.01	757039.8
2003	13.32	1047441.4
2004	17.95	1314399.8
2005	19.06	1493644.8
2006	20.68	1558540.8
2007	27.439	/
2008	39.516	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

من بيانات الجدول رقم 10 يتضح أن قيمة الواردات ارتفعت من 8.3 مليار دولار سنة 1992 إلى 10.1 مليار دولار سنة 1995، ومرد ذلك رفع القيود على التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الواردات، خاصة الواردات الغذائية التي وصلت إلى 30.1% من إجمالي الواردات سنة 1994، بسبب انخفاض المحاصيل الزراعية جراء سوء المناخ في تلك الفترة، إلا أن الواردات انخفضت بين سنتي 1995 و1999، ومرد ذلك السياسة المتبعة من طرف الدولة في تلك الفترة، والمتمثلة في تخفيض النفقات (اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي (FMI). كما انخفض استيراد المنتجات نصف المصنعة، إذ بلغت في سنة 1995 حدود 2372 مليون دولار، ووصلت إلى 1547 مليون دولار سنة 1999، ويعود ذلك إلى حل بعض المؤسسات العمومية وإفلاسها، نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وعجز تلك المؤسسات عن المنافسة الأجنبية.

ويلاحظ زيادة طفيفة في الواردات بين سنتي 1999 و 2002، ومرد ذلك انخفاض مداخل الدولة من العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعار البترول، لكن منذ سنة 2002 ارتفعت الواردات، إذ زادت بين سنتي 2002 و2006 بنسبة 72.18%، نظرا لارتفاع احتياطي الصرف نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، كما أن انخفاض قيمة الدولار في هذه الفترة أدى إلى ارتفاع كبير في قيمة الواردات التي تأتي عن طريق الاتحاد الأوروبي، والتي تمثل أكثر من 50% من واردات الجزائر.

إلا أنه بعد سنة 2006 نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الواردات، إذ وصلت إلى حوالي 27.439 مليار دولار سنة 2007 أي بارتفاع قدره 7 مليار دولار عن العام الماضي، كما تجاوز 39 مليار دولار سنة 2008 وذلك بارتفاع قدره 10 مليار دولار عن سنة 2007 ومرد ذلك ارتفاع فاتورة السلع نتيجة ارتفاع أسعار البترول وارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار.

ولدراسة الواردات الجزائرية لا بد من توضيح التوزيع السلعي لهذه الواردات، وهذا ما سيتم تبينه

في الجدول رقم 11.

الجدول رقم: 11

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الممونون العشرة الأوائل للجزائر

الوحدة: مليون دينار جزائري

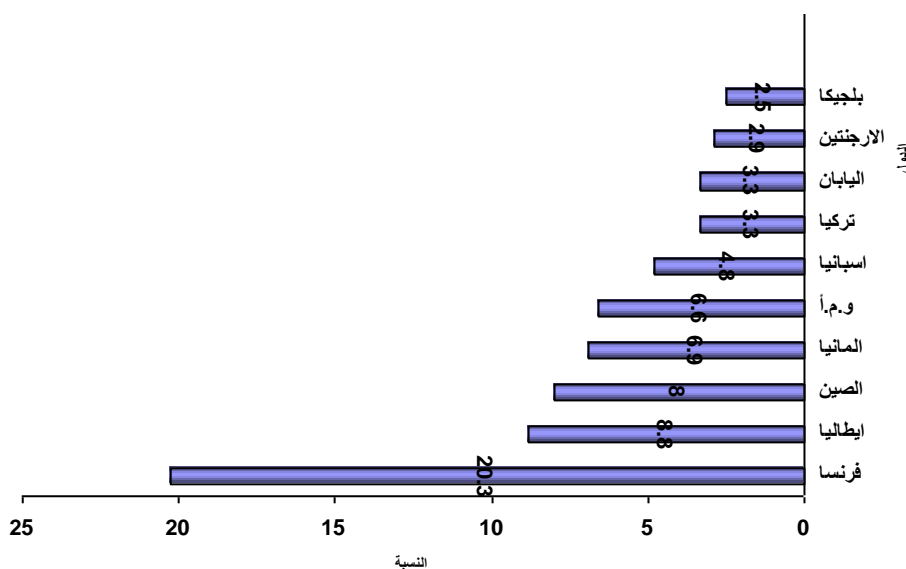
%	2006	البلدان	%	2005	البلدان	%	2004	البلدان
20,3	317 122,7	فرنسا	22,0	328 138,41	فرنسا	22,5	295 538,2	فرنسا
8,8	136 676,9	ايطاليا	7,5	111 819,8	ايطاليا	8,5	111 397,2	ايطاليا
8,0	124 047,7	الصين	6,6	99 314,7	و.م.أ.	6,6	86 332,6	ألمانيا
6,9	107 252,0	ألمانيا	6,5	97 809,4	الصين	5,9	77 180,1	و.م.أ.
6,6	103 181,9	و.م.أ.	6,3	93 739,8	ألمانيا	5,0	65 997,4	الصين
4,8	74 583,3	اسبانيا	4,8	70 991,3	اسبانيا	4,8	63 546,4	اسبانيا
3,3	51 634,7	تركيا	3,8	57 301,7	اليابان	3,6	47 320,5	اليابان
3,3	51 551,0	اليابان	3,0	44 452,6	تركيا	3,2	42 508,7	الأرجنتين
2,9	45 838,1	الأرجنتين	2,9	43 408,2	الأرجنتين	3,2	42 109,4	تركيا
2,5	38 380,2	بلجيكا	2,7	39 884,5	أوكرانيا	2,7	35 322,0	بلجيكا

المصدر: د.و.إ، المديرية العامة للجمارك.

والشكل رقم 15 يبين ترتيب الممونون العشرة الأوائل للجزائر لسنة 2006.

الشكل رقم: 15

الممونون العشرة الأوائل للجزائر لسنة 2006



يلاحظ من بيانات الجدول رقم 11 أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث صادراتها للجزائر؛ إذ إن أكثر من 20% من واردات الجزائر متأتية من فرنسا، غير أنها تراجع بين سنتي 2004 و2006

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

ب 2%، ومرد ذلك زيادة حصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد تعزيز العلاقات الدبلوماسية معهما.

إذ إن الجزائر تتعامل بالدرجة الأولى مع الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها دائما في تبعية اقتصادية لأوروبا، خاصة من ناحية المواد الاستهلاكية والغذائية، ولتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي والذي يبين التوزيع السلعي لواردات الجزائر من سنة 1999 إلى 2006.

الجدول رقم: 12

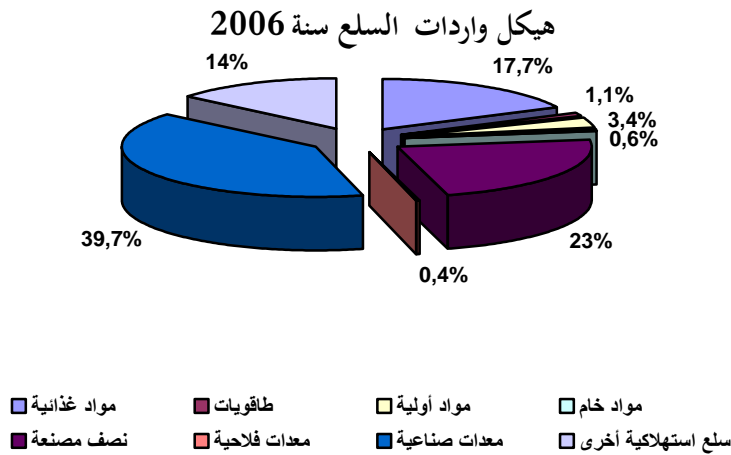
هيكل واردات السلع من 1999 إلى 2006 ب (%)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية	25.2	26.3	24.1	22.8	19.8	19.7	17.6	17.7
طاقويات	1.7	1.4	1.4	1.2	0.8	0.9	1.0	1.1
مواد أولية	3.2	2.7	3.8	4.3	4.8	3.9	3.1	3.4
مواد خام	1.9	2.0	1.0	0.3	0.3	0.4	0.5	0.6
مواد نصف مصنعة	16.9	18.0	18.8	13.5	21.1	20.0	20.1	23.0
معدات فلاحية	0.8	0.9	1.6	1.2	1.0	0.9	0.8	0.4
معدات صناعية	35.1	33.5	34.6	36.8	36.6	39.0	41.5	39.7
سلع استهلاكية أخرى	15.2	15.2	14.7	13.8	15.6	15.2	15.3	14.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

والشكل رقم 16 يوضح كيفية توزع واردات السلع في الجزائر لسنة 2006.

الشكل رقم: 16



الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

يتضح من الشكل رقم 16 أن أغلب واردات الجزائر تتكون من المواد الغذائية، والمعدات الصناعية، والمواد نصف المصنعة؛ إذ تستورد ما يزيد عن 18% من السلع الاستهلاكية، والمواد الأولية، والتجهيزات المتنوعة، أما عن المعدات الفلاحية، والمواد الخام، والمواد الأولية فهي لا تتجاوز 5% من نسبة الواردات، ومرد ذلك تراجع أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد الجزائري، الذي يعاني من نقص كبير في المحاصيل الزراعية، كما يلاحظ ارتفاع نسبة المواد نصف المصنعة بسبب تبني الجزائر إستراتيجية قائمة على تدعيم القطاع الصناعي.

ثالثا: تحليل وضعية الميزان التجاري

بعد التطرق إلى كل من الصادرات والواردات سيتم دراسة تطور الميزان التجاري، والجدول رقم 13 يبين رصيد الميزان التجاري من سنة 1999 إلى 2008.

الجدول رقم : 13

التطور التاريخي لرصيد الميزان التجاري

الوحدة: مليار دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	12.457	21.728	19.177	18.832	24.458	32.221	46.330	54.740	59.518	78.233
الواردات	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.06	20.68	27.439	39.516
نسبة تغطية الصادرات للواردات	139.02	232.38	202.29	156.80	183.61	179.50	243.07	264.70	216.91	197.98
رصيد الميزان التجاري	3.497	12.378	9.697	6.822	11.138	14.271	26.47	34.06	32.079	38.717

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك.

يوضح الجدول رقم 13 أن الميزان التجاري لم يسجل أي عجز منذ سنة 1999، إلا أن هذه الفوائض متفاوتة من عام إلى آخر، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول، إذ نلاحظ أن الفائض في سنة 2000 كان كبيرا مقارنة بسنة 1999؛ والسبب ارتفاع سعر البترول من 17.91 دولار سنة 1999 إلى 28.59 دولار سنة 2000، وانخفاض في سنتي 2001 و2002 بسبب انخفاض أسعار البترول، إلا أنه عاد للارتفاع بعد سنة 2003، نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول، كما

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

نلاحظ أن الميزان التجاري بعد سنة 2005 تجاوز الـ 25 مليار دولار، إذ وصل سنة 2008 إلى 38.717 مليار دولار، ومرد ذلك وصول سعر البترول إلى أرقام قياسية تجاوزت 110 دولار للبرميل. كما يعتبر الميزان التجاري المرآة العاكسة للتعاملات التجارية الدولية مع الخارج، إذ يمثل أهم المحددات الاقتصادية. والملاحظ على الميزان التجاري الجزائري أنه يفتقر إلى التكامل، مما يجعله عرضة للأزمات الاقتصادية بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. ويكتسي ميزان المدفوعات أهمية كبيرة تنبع من كونه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد، ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، من أجل ذلك غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم حصيلة موازين مدفوعاتها سنويا، لكون هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم على الوضعية الاقتصادية، والجدول التالي بين تطور ميزان المدفوعات الجزائري.

الجدول رقم: 14

التطور التاريخي لرصيد ميزان المدفوعات

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد ميزان المدفوعات	529+	67+	302+	3.99-	5.55-	4.9-	1.500+	1.700-	2.464-	7.964+	6.21+	3.66+	7.469+	9.251+	16.94+	17.73+

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر

يبين الجدول رقم 14 أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري مرّ بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى: من سنة 1991 إلى غاية سنة 1999، إذ تميزت هذه المرحلة بعجز رصيد ميزان المدفوعات في أغلب السنوات، ما عدى بعض السنوات التي حقق فيها فائض لا يكاد يذكر،

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

وهذا العجز مرده انخفاض إيرادات الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع المديونية، وبالتالي ارتفاع خدمة الدين.

المرحلة الثانية: من سنة 2000 حتى سنة 2006، في هذه المرحلة عرف الميزان التجاري انتعاشا كبيرا في رصيد ميزان المدفوعات، خاصة في سنة 2005، إذ زاد عن السنة السابقة بمبلغ 7.69 مليار دولار؛ أي بنسبة 83.14 %، وهي نسبة عالية، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب العالمي عليه، مما أدى إلى زيادة الكمية المصدرة منه، بالإضافة إلى انخفاض المديونية وزيادة الاستثمارات؛ وهو ما يوضح أن ميزان المدفوعات في الجزائر مرتبط أساسا بأسعار المحروقات، والجدول رقم 15 يوضح تطور أسعار النفط منذ سنة 1991.

الجدول رقم: 15

تطور أسعار البترول

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل	20.4	19.93	17.52	16.31	17.58	4.23	19.49	18.85	18.03	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	84.66	98.8

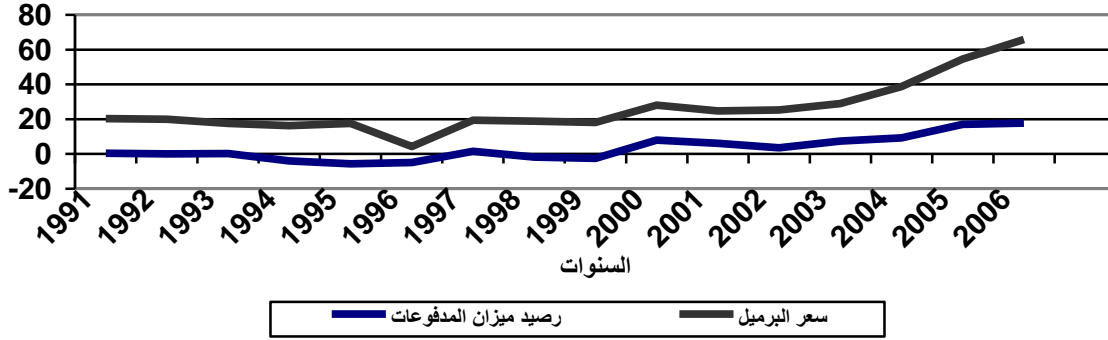
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

وفي الشكل رقم 17 سيتم توضيح العلاقة بين تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، وتطور أسعار البترول.

الشكل رقم: 17

مقارنة بين تطور رصيد ميزان المدفوعات وتطور سعر البترول

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري



من الشكل رقم 17 يلاحظ وجود ارتباط كبير بين سعر البترول ورصيد ميزان المدفوعات، فكلما ارتفع سعر البترول ارتفع معه رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يجعل اقتصاد الجزائر تحت رحمة أسعار المحروقات، خاصة وأنها كثيرة التذبذب.

المطلب الثالث: تطور الناتج الداخلي الخام

يعتمد الناتج الداخلي الخام في الجزائر بنسبة كبيرة على عائدات الدولة من المحروقات، إذ تفوق هذه النسبة 95%، والجدول التالي يبين تطور الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم: 16

تطور الناتج الداخلي الخام

الوحدة: مليون دينار

السنة	الناتج الداخلي الخام
1994	1487403.6
1995	2004994.7
1996	2570029.0
1997	2780168.1
1998	283490.7
1999	3238197.5
2000	4123513.9
2001	4227113.1
2002	4521773.3
2003	5247482.8
2004	6135917.0
2005	7543965.3
2006	8460499.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر كانت دائما تحقق ارتفاعا في الناتج الداخلي الخام، إلا أن هذه الزيادة متفاوتة من عام إلى آخر، لكنها بعد سنة 2002 بدأت ترتفع بدرجة كبيرة، إذ

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

ارتفعت في سنة 2004 بمبلغ 888434.2 مليون دينار، ومرد ذلك زيادة كمية الصادرات من النفط وارتفاع أسعاره، إذ وصلت في سنة 2004 كمية النفط المصدرة إلى 72.2 مليون طن،¹ وارتفاع أسعار المحروقات، خاصة الارتفاع الذي شهده السوق العالمي للنفط منذ 2003، والذي ساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع الناتج الداخلي الخام.²

ويتأثر الناتج الداخلي الخام أساسا بالصادرات، هذا ما أثبتته الدراسات التي حاول فيها أصحابها دراسة أثر الصادرات على الناتج الداخلي الخام.³

المطلب الرابع: المديونية في الجزائر

حاولت الجزائر كباقي الدول حديثة العهد بالاستقلال بناء اقتصادها عن طريق المشاريع الاستثمارية الضخمة، ونظرا لعدم قدرة الدولة على تسديد نفقات هذه المشاريع لجأت إلى الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية والبنوك التجارية، إلا أن انخفاض أسعار البترول سنة 1986 أدى إلى عرقلة تسديد الديون، وبالتالي تراكمها، الأمر الذي أوقع الدولة في أزمة المديونية.

أولا: مرحلة تكوين الديون

منذ تحصلت الجزائر على استقلالها، وبموجب اتفاقيات التعاون، حصلت على أموال من حكومات الدول الاشتراكية متمثلة في قروض طويلة الأجل، إذ قُدمت هذه القروض لخزينة الدولة لتسيير الإدارة العامة للبلاد، بالإضافة إلى قروض استثمارية طويلة الأجل لتطوير الصناعة من قبل الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الصناعي، ولم تستطع الدولة الحد من تراكم

¹ وزارة الطاقة والمناجم.

² وصاف السعيد، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد: 1، 2002، ص9.

³ ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

- أثر نمو الصادرات على الدخل القومي (وقد قام بهذه الدراسة ميشال سنة 1977 Michell) واعتمدت على بيانات 41 دولة خلال فترة (1950-1973)، إذ أكدت على وجود ارتباط بين هذين المتغيرين.

- أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفرات الخارجية (وقد قام بهذه الدراسة ويليام فيتلر William Gtglyer)، واعتمدت على بيانات 33 دولة خلال فترة (1960-1974)، وقد أكدت على وجود ارتباط قوي بين الصادرات والناتج الداخلي الخام.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الديون بسبب الأزمات المتتالية التي مرت بها، خاصة أزمة 1986 التي وصل فيها سعر البترول إلى أدنى مستوياته، مما حدا بالجزائر إلى القيام بإعادة الجدولة.¹

ثانيا: تطور المديونية في الجزائر

بدأت الجزائر تغرق في أزمة المديونية منذ الاستقلال، خاصة بعد لجوئها إلى نادي باريس لإعادة جدولة الديون في سنة 1994، إذ بلغت المديونية مستويات عالية. **والجدول رقم 17** يبين تطور المديونية وخدمة الدين منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 2006.

الجدول رقم: 17

تطور المديونية وخدمة الدين

الوحدة: مليار دولار

السنة	قيمة الديون	خدمة الدين
1992	26.6	9.3
1993	25.7	9.1
1994	29.4	4.52
1995	31.5	4.24
1996	33.6	4.48
1997	31.2	4.46
1998	30.5	5.18
1999	28.3	5.12
2000	25.2	4.5
2001	22.5	4.46
2002	23.3	4.15
2003	22.6	4.35
2004	21.82	5.65
2005	17.19	5.83
2006	5.61*	13.3142
2007	4	/
2008	0.930	/

المصادر: الديوان الوطني للإحصاء. * تسديد قبل الأجل.

¹ إعادة جدولة الديون الخارجية تحقق للدائن والمدين فوائد اقتصادية، فهي تضمن للدائن الحصول على أمواله يوما ما، وفي الوقت نفسه تعطي للمدين فترة تأجيل تتيح له إعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والتجارية. لكن رغم ذلك فإن هذه العملية لا تخلو من شروط قاسية تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول المدينة.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

من بيانات الجدول رقم 17 يتضح أن قيمة الديون الخارجية ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 1994، إذ بلغت نسبة الزيادة 14.39%؛ أي بمقدار 3.7 مليار دولار، وذلك نتيجة التأخر في سداد الديون، وإعادة الجدولة. وبعد سنة 2000 بدأت المديونية تتراجع، إذ انخفضت سنة 2006 إلى 5.61 مليار دولار بنسبة 67.36%، مما صاحبه ارتفاع خدمة الدين بنسبة 128.3%؛ أي بزيادة قدرها 7 مليار دولار، وهذا ما يفسر القفزة النوعية في تسديد الديون قبل استحقاقها، كما وصلت قيمة المديونية إلى أدنى مستوياتها سنة 2008 إذ انخفضت عن 1 مليار دولار وهو ما يؤكد بداية زوال شبح المديونية عن الجزائر؛ وكل ذلك راجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار البترول، الأمر الذي نتج عنه زيادة مداخيل الدولة. والجدول رقم 18 يوضح تطور مؤشرات المديونية وتأثرها بكل من الناتج الداخلي الخام والصادرات.

الجدول رقم: 18

تطور مؤشرات المديونية بـ%

السنة	الديون الخارجية بـ % من الناتج الداخلي الخام	الديون الخارجية/ إيرادات الصادرات من السلع والخدمات	خدمة الديون/ إيرادات الصادرات من السلع والخدمات بـ %
1994	69.9	3.07	47.1
1995	76.1	2.85	38.8
1996	73.5	2.43	30.9
1997	66.4	2.12	30.3
1998	64.4	2.80	47.5
1999	58.9	2.15	39.05
2000	47.23	1.11	19.8
2001	41.92	1.12	22.21
2002	42.05	1.18	21.68
2003	34.4	0.90	16.76
2004	25.6	0.64	16.55
2005	16.7	0.35	12.00
2006	4.80	0.10	23.31

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

من بيانات الجدول رقم 18 يُلاحظ انخفاض كبير في معدل الديون وارتفاع الناتج الداخلي الخام، خاصة بعد سنة 2002، إذ وصلت إلى 4.8 % في سنة 2006، كما يلاحظ انخفاض كبير في نسبة الديون على الصادرات من السلع والخدمات، إذ وصلت إلى 0.1 % سنة 2006 بعد أن كانت 1.12 % سنة 2001، ومرد ذلك زيادة قيمة الصادرات بسبب ارتفاع سعر البترول وانخفاض قيمة المديونية. ويتضح كذلك انخفاض نسبة خدمة الدين على إيرادات الصادرات من السلع والخدمات إلى 12 % في سنة 2005، وذلك راجع إلى ارتفاع الصادرات وانخفاض خدمت الدين، إلا أننا نلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت في سنة 2006، وذلك لأن الجزائر في سنة 2006 قامت بتسديد ديون قبل الاستحقاق.

ومن خلال الإحصائيات السابقة يمكن أن نتنبأ بزوال كابوس المديونية التي رافقت الجزائر منذ الاستقلال، خاصة وأن هذه الديون كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن زوالها سيخطو بالاقتصاد الجزائري خطوة جديدة في مجال التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني:

تطور نظام الصرف في الجزائر

تميزت سياسة الصرف في الجزائر بمرحلتين أساسيتين؛ مرحلة نظام الصرف الثابت والتي يمكن تقسيمها إلى خطوتين: التثبيت بالنسبة لعملة واحدة، والتثبيت بالنسبة لسلة من العملات. أما المرحلة الثانية فكانت انتقالية من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم المسير.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة

يمكن تقسيم مرحلة نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة إلى مرحلتين وهما:

أولاً: من 1962 إلى 1963

تميزت هذه الفترة بالانتماء إلى منطقة الفرنك الفرنسي، لأنه لم تكن قد أنشأت عملة جزائرية بعد.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

ثانيا: التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي 1964-1973.

كان النظام النقدي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقية بريتون وودز، إذ كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملتزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي، أو بالنسبة للدولار الأمريكي، في تكافؤ ثابت مع كمية محدودة من الذهب. وقد حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غراما من الذهب؛ أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال 1964 (تاريخ إنشاء العملة الوطنية) و1969 (تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي).¹

كما تجدر الإشارة إلى أن بنك فرنسا قد تعرض لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968، دفعته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وذلك بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار إلى 5.5544 فرنكا لكل دولار أمريكي.

المطلب الثاني: نظام التثبيت لسلة من العملات (1973-1994)

مر نظام التثبيت لسلة من العملات في الجزائر بمرحلتين هما:

أولا: واقع نظام الصرف في الجزائر قبل أزمة 1986

بداية من 1973 تقرر ربط الدينار الجزائري بسلة من 14 عملة، وذلك لتقليص خطر الصرف، إذ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددًا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات. وتعطى طريقة حساب سعر الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري على النحو التالي:²

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي،

وذلك بحساب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي على النحو التالي:

$$M_{i0} - M_{in} / M_{in}$$

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 154-155.

² محمود حميدات، مرجع سابق، ص 156.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين M_{i0} و M_{in} كمقام لحساب التغير النسبي حيث:

M_i : كل عملة من العملات الصعبة الثلاث عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

M_{i0} : سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة لسنة الأساس (1974).

M_{in} : سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعيرة.

i : سنة الأساس.

n : يوم التسعيرة.

2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛ أي مجموع التغيرات النسبية M_i مرجحة بالعامل ai بحيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

4- بعد هذه العملية يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي.

كما تحسب معاملات الترجيح المستعملة على أساس هيكل جانب النفقات من ميزان العملات الجارية، إذ إن كل عملة لها وزن في جانب الإنفاق من الحساب الجاري الذي يشتمل على:¹

- الواردات من السلع والخدمات.

- الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية.

- تسديد رأس المال.

رياضيا يمكننا تمثيل هذه العلاقة بالطريقة التالية:

إذا كان:

(X_1) : هو العملة الوسيطة.

¹ مسار منصف، إشكالية سعر الصرف في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، عدد 05. 1995. ص51.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

(X_0): هو قيمة الدينار حسب صندوق النقد الدولي.

(X_i) هي العملات الأخرى التي تحتويها السلة. ($i=1.2.3.....14$)

فإن تغير قيمة الدينار بالنسبة للعملة الوسيطة هو عبارة عن الوسيط المرجح لتغيرات العملات

$$dx'_0 = \sum Z_i dx'_i$$

حيث:

dx_0 : التغير (%) الدينار بالنسبة للعملات الوسيطة.

Z_i : الترجيح للعملة (i) في إطار نظام تحديد قيمة الدينار

dx'_i : التغير (%) للعملة (i) بالنسبة للعملة الوسيطة في الزمن (t).

وبالتالي تحسب قيمة الدينار حسب العلاقة التالية: $X_0(t) = X_0(0)(1 + dx'_0)$

حيث:

($X_0(0)$) هو المعدل المركزي للدينار.

وفي الجدول رقم 19 سيتم تبين أغلب العملات المكونة للسلة.

الجدول رقم: 19

العملات المرجحة المكونة لسلة العملات

العملة	الدولار الأمريكي	الفرنك الفرنسي	الدوتش مارك الألماني	الليرة الإيطالية	الجنيه الاسترلي	الفرنك البلجيكي	الفرنك السويسري	البيزطة الإسبانية	الفلورن الايرلندي	الدولار الكندي	الكرونة الدنماركية	الكرونة النرويجية	النيليق النمساوي	الكرونة السويدية
نسبة العملة في السلة (%)	40.15	29.2	11.5	4	3.85	2.5	2.25	2	1.5	0.75	0.2	0.1	0.5	1.5

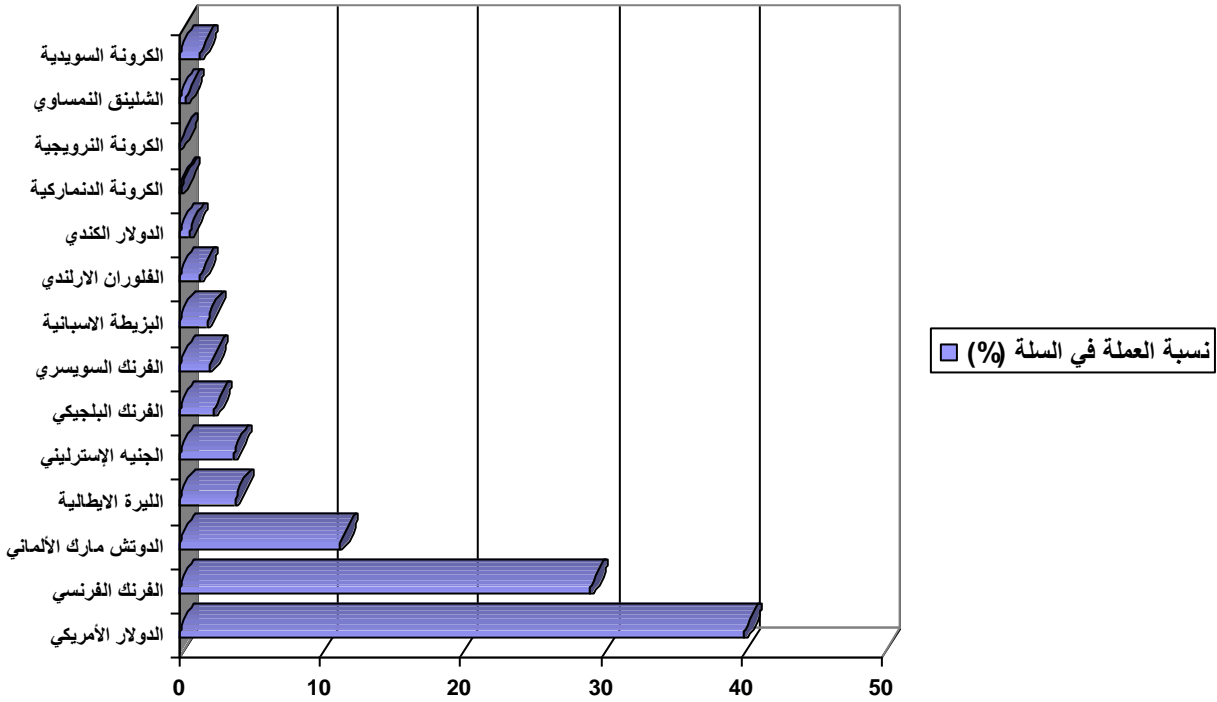
المصدر: بنك الجزائر.

والشكل التالي يوضح نسبة كل عملة في السلة.

الشكل رقم: 18

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

العملات المرجحة المكونة لسلة



من الشكل رقم 18 يُلاحظ أن الدولار يمثل أهم عملة في السلة، مما يجعله أكثر تأثيراً على قيمة الدينار، فإذا ارتفع الدولار بالنسبة لباقي العملات فإن قدرة استيراد الجزائر ترتفع، وعندما ينخفض الدولار بالنسبة للعملات فإن القدرة الشرائية للدينار الجزائري تنخفض.

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو أن تعادل العملة الوطنية ثابت مع عدم مراعاة المتغيرات الكلية الأساسية الاقتصادية والمالية لهذه العملة، كما أن التوجه في مجال سياسة الصرف في هذه الفترة ساعد على استقرار الدينار الجزائري، لكن هذا الاستقرار كان مصطنعاً ومبنياً على تسيير إداري لسعر الصرف، غير المرتبط مع الحقائق الأساسية الاقتصادية كتدهور القدرة الشرائية الداخلية للدينار، وعليه فإن الجزائر مولت ولمدة طويلة عجز الميزانية عن طريق إنشاء النقد، الأمر الذي أدى إلى تراكم كبير للسيولة في الاقتصاد، مما أدى إلى استمرار السياسة التضخمية.

ثانياً: نظام سعر الصرف بين 1986-1994

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين هما:

1- نظام الصرف بين 1986-1987

في هذه المرحلة أُدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، بحيث أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يؤخذ بالحسبان. وقد كان هذا التعديل بمثابة تمهيد لسياسة التسيير الديناميكي لمعدل صرف الدينار، والتي شرع في تطبيقها انطلاقاً من مارس 1987.

2- التسيير الديناميكي لسعر الصرف ابتداء من مارس 1987

أدت الصدمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت باختلال في موازنة الدولة، وميزان المدفوعات، مما نتج عنها تباطؤ في النشاط الاقتصادي، وقد بين هذا الوضع أن المشكل ليس مشكلاً ظرفياً بقدر ما هو مشكل هيكلي، وذلك لعدم قدرة الاقتصاد على التعديل والتصحيح وفق الوضع الجديد، مما يعني أن النموذج المتبع خلال عقدين تقريباً بلغ حدوده، وعليه وجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، وقد تلخص التوجيه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي وبخطى سريعة من الاقتصاد الإداري إلى اقتصاد توجهه آليات السوق، إذ يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.¹

وقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال فإن ذلك لن يكون ممكناً إلا باستعادة الدينار لقيمتها الحقيقية والخارجية على حد سواء، مما يسمح بامتصاص أي اختلال في التوازنات النقدية والمالية.

وبناء على ذلك كان لا بد من اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وتمثلت هذه الإجراءات في:

- تسديد الخزينة لالتزاماتها تجاه البنك المركزي،.
- تحديد التسيقات الظرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة.
- التطهير المالي للشركات العمومية والبنوك، بهدف تحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 217.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

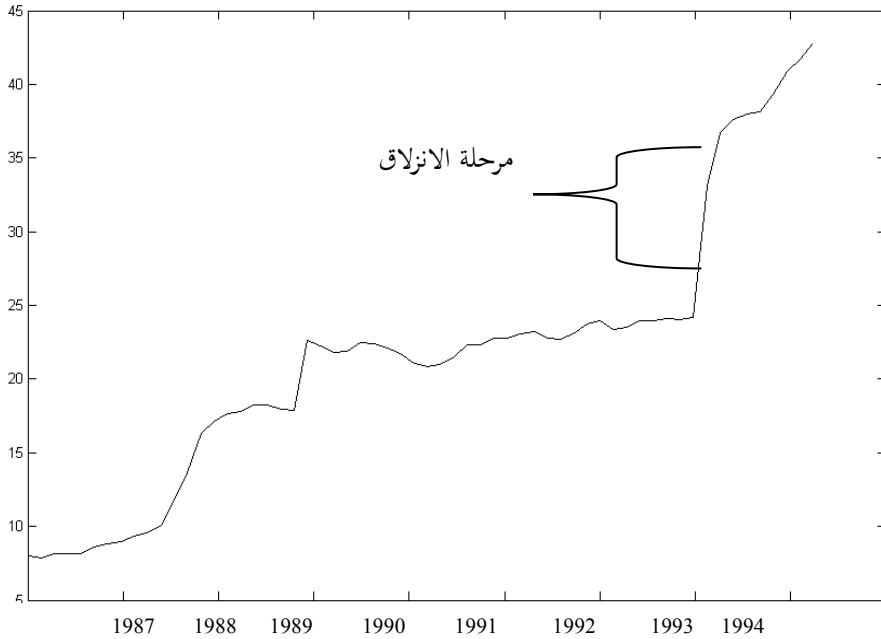
وذلك مع بقاء الهدف النهائي الذي يتمثل في الوصول إلى قابلية الدينار الجزائري للتحويل.¹
وقد مر التسيير الديناميكي لسعر الصرف بسياستين هما:

أ- سياسة الانزلاق التدريجي من 1987 إلى 1994

تمثلت في تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طُبِّق خلال فترة طويلة نسبيا، امتدت من نهاية سنة 1987 حتى سنة 1994، ويمكن تتبع سياسة الانزلاق في المنحنى الموالي (رقم 19).

الشكل رقم: 19

التطور التاريخي لنظام سعر الصرف في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج MATALB V7

¹ علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2003، ص 135.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

نلاحظ من المنحنى البياني رقم 19 أن عملية الانزلاق كانت بطيئة بين سنتي 1987 و1988، إذ انتقل معدل صرف الدينار من 5.7081 دينار مقابل واحد دولار في جانفي 1987 إلى 8.1116 دينارا في مقابل دولار في ديسمبر 1988، وابتداء من نوفمبر 1990 نلاحظ حدوث تسارع في عملية الانزلاق، وذلك بهدف الوصول إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الدينار، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية. وقد كان هذا التعديل في سعر الصرف وفقا لاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

ب- سياسة التخفيض الصريح (1994)

في بداية 1994 ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر في السوق الرسمي إلى أربعة أضعاف، بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي 5 أضعاف في منتصف الثمانينات إلى 2 في سنة 1991، وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي (بتاريخ 10/04/1994) وبدون سابق إعلان أُجري تعديل طفيف لم يتعدى 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض (بتاريخ 10/04/1994)، وذلك بنسبة 40.17%، وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار لكل دولار.

المطلب الثالث: نظام الصرف بعد 1994

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994 وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974.

أولا: واقع نظام الصرف بعد سنة 1994

أُعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية بداية من 01/01/1994، التي يتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة من قبل البنك المركزي، ثم يقوم المتدخلون في سوق الصرف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه. وقصد تعزيز موارد البنك لمواجهة متطلبات هذا النظام أصبحت مدا خيل الصادرات النفطية تحول إلى بنك الجزائر بداية من أكتوبر 1994، كما أزيلت جميع الضوابط على عمليات الصرف في تجارة

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

السلع، وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل، وأصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة.

وبحكم فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولي وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، لجأت السلطات الجزائرية مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقين في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي، يمتد إلى مرحلتين: مرحلة التثبيت الهيكلي من 14 أبريل 1994 إلى غاية 21 ماي 1995، ومرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وامتدت من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، إذ يهدف البرنامج الأول إلى محاولة تنشيط وإعطاء دفع لوتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وتقليص معدلات التضخم، مقابل استفادتها من 1.5 مليار دولار أمريكي من قبل صندوق النقد الدولي.¹

كما أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08-95 يدعو فيها إلى بداية تبني نظام آخر للصرف، وهو نظام التعويم المدار، في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية، بما فيها البنك المركزي الذي انطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02، وتحدد أسعار الصرف فيه وفق قواعد العرض والطلب، مع إجبارية تدخل السلطة النقدية قصد حماية العملة الوطنية من التدهور. كما اتخذت السلطات في ديسمبر 1996 خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصيرفة لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي. وفوض للبنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين، لا يمكن تجاوزه إلا بتصريح من بنك الجزائر. كما أُلغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام 1997.

أما فيما يخص اتفاق القرض الموسع الذي بدأت الجزائر بتطبيقه انطلاقا من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 (بقيمة 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي) كان الهدف منه إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف. ثم بعدها شهد الدينار الجزائري خطوات متقدمة في شأن تعزيز قابلية تحويله وإصلاح

¹ بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار، جامعة بومرداس، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، 2005، ص 09.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الجهاز المصرفي، وهذا من خلال منح تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين في عمليات الصرف والتحويل. كما جسدت السلطة النقدية جملة من التحفيزات قصد جلب تحويلات المهاجرين بالخارج، بالإضافة إلى إعادة تحديد وتحسين جودة خدمات المنظومة المصرفية.¹

ثانيا: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية التي اتبعتها السلطة النقدية من أجل تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بشكل تدريجي لتحسين مناخ الاقتصاد، وإنعاش وضعية الكثير من المؤشرات الاقتصادية (الكلية منها والجزئية)، كان لها أبعاد يمكن تلخيصها في الآتي:²

1- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الاسمي والسعر الموازي.

2- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

3- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي، مع مراعاة مناخ الاستثمار.

4- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بسبب انخفاض تكلفتها مع أسعار المواد المستوردة، وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية.

5- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.

6- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد، ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة).

7- يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، ونمو حجم احتياطي الصرف، وتقلص تدخلات البنك المركزي في الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقص الموجود في اقتصاد البلد.

¹ Sorsa pirrita , Algeria – the real exchange rate , diversification and trade protection IMF working Paper Psorsa @imf . 1999, p059.

² بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص 11.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

- 8- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية، ومنطق قبول المنتج المحلي بالنسبة للأجنبي.
 - 9- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدية الجزائرية، من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في السوق، فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.
 - 10- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات والتفاعل معها.
 - 11- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
 - 12- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية، التي يمارسها بعض التجار والمنتجين وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
 - 13- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية.
 - 14- تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية.
 - 15- تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي.
 - 16- يلزم المؤسسات الاقتصادية، وبخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية تجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف).
 - 17- يشجع المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.
- إن قيام الجزائر بتخفيض قيمة صرف الدينار والتحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن الموجه، يعتبر كخطوة للانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح وتحرير التجارة، خاصة مع التطورات الاقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية. ومن أهم هذه التطورات نجد الاتحاد النقدي الأوروبي والعملية الموحدة التي كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يلزم علينا دراسة أثر المنافسة بين الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث:

أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر، إذ يستحوذ على أكثر من 50% من المعاملات التجارية، فالملاحظ هو أن أكثر صادرات الجزائر متأتية من المحروقات والتي شكلت أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في السنوات الأخيرة، إذ تعتبر هذه النسبة شبه ثابتة بالرغم من محاولة الجزائر تشجيع الاستثمارات خارج المحروقات، إذ تم إعطاء تسهيلات خاصة للمستثمرين قصد رفع نسبة الإنتاج خارج قطاع المحروقات، فإذا كان تقييم المحروقات يتم بالدولار، فهذا يعني أن أكثر من 97% من مداخيل الدولة تتم بالدولار، وبالمقابل فإن ما يفوق 50% من المبادلات تتم بالأورو. ومن الواضح أن مشكلة انخفاض الدولار مقابل الأورو انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري، إلا أن الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات ساعد على التقليل من حدة المشكلة على الأقل في المدى القصير. ولدراسة أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات لابد من دراسة هذا الأثر على عناصر ميزان المدفوعات. وبما أن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على الميزان التجاري فإننا سنركز أكثر على دراسة الميزان التجاري.

المطلب الأول: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو بنسبة تفوق 31.1% منذ صدور الأورو كعملة أوروبية موحدة، وقد واصل الدولار هبوطه حتى تجاوز 1.5 دولار مقابل 1 أورو، كما انخفض الدولار أيضا مقابل سلة من العملات الرئيسية.

ونظرا للدور الذي يلعبه الدولار في الاقتصاد الوطني، فإن هذا الانخفاض المستمر له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، وبما أن الشريك الاقتصادي الأول للجزائر هو الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن تسوية المبادلات التجارية معظمها تتم بالأورو؛ أي أن ارتفاع سعر صرف الأورو يكلف الجزائر خسارة تتمثل في الفارق بين سعر صرف الدولار والأورو. وقبل التطرق إلى أثر ارتفاع الأورو مقابل الدولار على الميزان التجاري لا بد أولا من دراسة هذا الأثر على كل من الصادرات والواردات.

أولا: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الصادرات

لا شك أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو له أثر على الصادرات، إلا أن هذا الأثر ليس بالدرجة المتوقعة على الواردات، على الأقل في المدى القصير، وذلك لكون أغلب الصادرات الجزائرية من المنتجات النفطية، والتي تتجاوز 97% من إجمالي الصادرات، إلا أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤثر على أسعار المحروقات، خاصة وأن أسعار المحروقات تتأثر بتراجع قيمة الدولار مقابل الأورو.¹

إن ارتفاع سعر البترول ووصوله إلى أرقام قياسية جراء انخفاض الدولار مقابل الأورو يجد من تأثير تقلب سعر الصرف على الصادرات الجزائرية، ويخفي هذه المشكلة على الأقل مؤقتا، إلا أن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يقلل من القدرة الشرائية لعائدات الجزائر (بحكم أنها بالدولارات)، وهذا ما ذهب إليه عبد اللطيف بن أشنهو (الوزير السابق للمالية) بقوله: «إن برميل النفط المقدر بـ50 دولار لا يساوي سوى 30 دولار في الحقيقة، وبالتالي فإن متوسط الأسعار سنة 2005 هو ذاته الذي سجل سنة 2000». ولتحليل أثر تغير سعر الصرف على الصادرات ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم: 20

¹ جريدة الخبر. تقرير شكيب خليل رئيس منظمة الأوبك . 21.06.2008

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التغير النسبي في الصادرات %	74.42	-11.74	-1.79	29.87	31.74	43.78	18.15	8.73	31.44
التغير النسبي في سعر البترول %	55.3	-11.42	1.77	15.02	33.20	41.33	20.51	8.94	56.48
التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو %	16.38	2.20	-5.31	-15.87	-8.93	-1.89	-3.54	-4.32	-8.76

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات مع الاستعانة ببيانات سابقة (الجدولين رقم 7 و 15)

وبغرض تحليل بيانات هذا الجدول سيتم حساب الارتباط بين كل متغيرات الجدول أعلاه، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف اختصارا بـ SPSS. والجدول رقم 21 يبين معاملات الارتباط بين كل المتغيرات.

الجدول رقم: 21

معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات

التغير النسبي في الصادرات	التغير النسبي في سعر البترول	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو
1	0,963	0,424
0,963	1	0,505
0,424	0,505	1

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- يوجد ارتباط معنوي كبير بين التغير في سعر البترول والتغير النسبي في الصادرات يقدر بـ 0.963 وذلك بمعدل ثقة 0.001، وهذا ما يدل على أن لسعر البترول أثر كبير على الصادرات، بل إن الصادرات في الجزائر تعتمد اعتمادا شبة كلي على قطاع المحروقات.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

- وجود ارتباط غير معنوي بين التغير في سعر الصرف والتغير في سعر البترول يقدر ب0.505، مما يدل على أن أسعار الصرف لا تفسر التغير في سعر البترول بدرجة كبيرة وذلك لأن أسعار البترول تتأثر بالكثير من العوامل (سواء كانت اقتصادية أو سياسية).
 - لا يوجد ارتباط بين التغير في سعر الصرف والتغير في الصادرات، وذلك لأن أسعار البترول هي المحور الأساسي في صادرات الجزائر وبالتالي فهي المتحكم الأساسي فيها.
- ثانيا: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الواردات
- تؤمن الجزائر معظم وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي، إذ إن أكثر من 50% من واردات الجزائر تتم تسويتها بالأورو، والجدول رقم 22 يوضح مصدر واردات الجزائر منذ 1999 حتى 2006، وذلك حسب المناطق الجغرافية.

الجدول رقم: 22

مصدر واردات الجزائر حسب المناطق الجغرافية من سنة 1999 إلى 2006 ب %

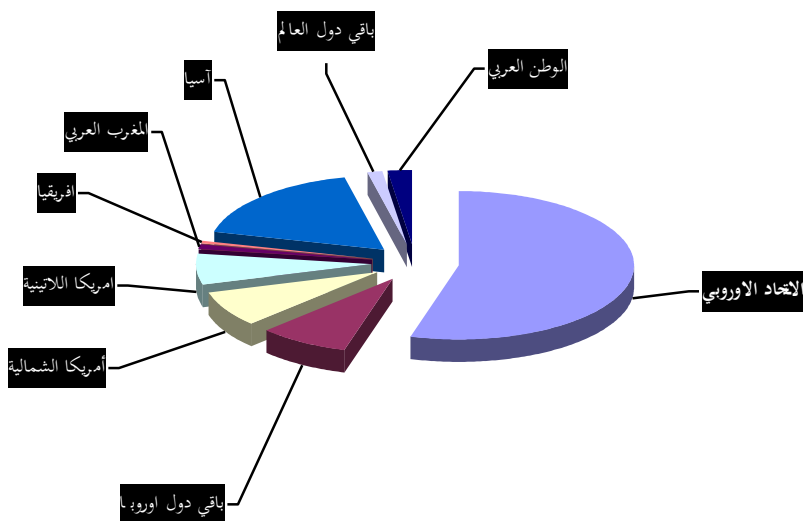
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الأوروبي	56.2	57.3	59.2	55.3	57.4	53.4	50.6	54.4
باقي دول أوروبا	10.3	11.1	11.7	11.4	12.5	12.6	14.1	8.3
أمريكا الشمالية	12.6	15.2	13	12.5	7.5	7.4	7.8	7.9
أمريكا اللاتينية	3.8	2.8	3.9	4	5.4	6.9	6.6	6.5
المغرب العربي	0.4	0.5	0.7	1.1	0.9	0.9	1.1	1.1
الوطن العربي	1.5	1.3	1.8	3	3.1	2.8	2.1	2.3
إفريقيا	1.5	1.3	0.9	0.7	0.9	0.8	0.7	0.7
آسيا	12.7	9.8	7.9	11.0	11.8	14.5	16.2	17.6
باقي دول العالم	1	0.7	0.9	1.1	0.6	0.7	0.8	1.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم: 20

بنية واردات الجزائر حسب المناطق لسنة 2006

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري



يلاحظ من بيانات الجدول رقم 22 أن أكثر من 50% من واردات الجزائر متأتية من الاتحاد الأوروبي مع زيادة طفيفة في حصة دول آسيا، وذلك في السنوات الثلاثة الأخيرة، ومرددها زيادة التعامل التجاري، بخاصة بعد تشجيع الاستثمار الأجنبي. وتتمثل أغلب الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي في المواد الغذائية، والسلع الصناعية، والمعدات والآلات، والمواد المصنعة، إذ بلغت نسبة الزيادة في واردات المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي بـ 24.06 بالمائة ما بين سنتي 2006 و 2007، كما ارتفعت واردات المنتجات الفلاحة بـ 28.12 بالمائة مقابل نسب 30.15 بالمائة للمنتجات الزراعية المحولة.

فالسلع والمنتجات الأوروبية عرفت ارتفاعا لعاملين أساسيين، الأول ارتفاع كلفة إنتاجها جراء ارتفاع قيمة الأورو، والثاني ارتفاع نفس الكلفة إلى جانب كلفة النقل والشحن بعد ارتفاع أسعار المحروقات.

والملاحظ أنه لم تدرج في الجدول رقم 22 بيانات متعلقة بسنتي 2007 و 2008 وذلك لأنه لم يتم التحصل على بيانات سنوية متعلقة بها لكنه تم التحصل على بيانات سداسية وهذا ما يبينه الجدول رقم 23:

الجدول رقم: 23

الواردات الجزائرية حسب المناطق وذلك للسداسي الأول لسنة 2007 و 2008

السداسي الأول لسنة 2008		السداسي الأول لسنة 2007	
الهيكل (%)	القيمة بملايين	الهيكل (%)	القيمة بملايين الدولارات

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الواردات		الدولارات		التطور
الاتحاد الأوروبي	6814	52,38	9524	53,17
منطقة التعاون والتنمية الأوروبية خارج المجموعة الأوروبية	2302	17,70	3487	19,50
بلدان أوروبية أخرى	491	3,77	275	1,54
أمريكا الجنوبية	755	5,80	1029	5,74
آسيا	2020	15,53	2893	16,15
دول عربية خارج اتحاد المغرب العربي	360	2,77	337	1,90
دول المغرب العربي	141	1,08	186	1,04
دول إفريقية	126	0,97	183	1,03
المجموع العام	13009	100,00	17914	100,00

المصدر: تقرير مصالح الجمارك الجزائرية <http://www.douane.gov.dz>

من الجدول رقم 23 نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يبقى هو الشريك التجاري الأول للجزائر وذلك بحوالي 53% كما سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا بـ 39% وذلك بانتقالها من 6.814 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2007 إلى 9.524 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2008. أما منطقة التعاون والتنمية الأوروبية خارج المجموعة الأوروبية فتأتي في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 17.70% للسداسي الأول لسنة 2007 و 19.50% للسداسي الأول لسنة 2008. كما تأتي في المرتبة الثالثة دول آسيا بنسبة 15.53% للسداسي الأول لسنة 2007 و 16.15% لسنة 2008؛ إذ نلاحظ ارتفاعا طفيفا في قيمة الواردات المتأتية من دول قارة آسيا يقدر بـ 0.873 مليار دولار. وفي المرتبة الرابعة نجد دول أمريكا الجنوبية وذلك بنسبة 5.80% للسداسي الأول لسنة 2007 و 5.78% سنة 2008. أما باقي الدول فنسبة تعاملهم مع الجزائر محدودة وضيئلة جدا.

من الملاحظ أن أغلب الواردات الجزائرية متأتية من الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر بلا منازع، وهذا معناه أن الجزائر تقوم بتسوية أغلب وارداتها بالأورو، مما يكلف الجزائر خسائر كبيرة جراء ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار وهذا ما صرحت به مديرية الجمارك، حيث أعلنت عن ارتفاع فاتورة واردات الجزائر القادمة من الاتحاد الأوروبي وهذا ما تم ملاحظته في الجدول رقم 23 حيث ارتفعت فاتورة السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي بـ 2.71 مليار دولار بين السداسي الأول لسنة 2007 والسداسي الأول لسنة 2008، وهي قيمة كبيرة ترجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

وأساساً تفيد القاعدة التجارية والمالية أنه: كلما ارتفع سعر صرف الأورو مقابل الدولار، فإن المنتجات الأوروبية تصبح أغلى وتضطر المؤسسات إلى إعادة النظر في الأسعار المتعامل بها إزاء الزبائن الجزائريين، فيما يعمد الزبون إلى التعامل بطريقتين: إما يخفّض هامش الربح في مرحلة أولى، أو يلجأ إلى رفع السعر في الجزائر في غياب عملية ضبط حقيقية وتنظيم للسوق.

ومنه فإن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار أدى إلى زيادة تكاليف الواردات التي بدورها أدت إلى ارتفاع معدلات الأسعار، وبالتالي حدوث تضخم مستورد. والجدول رقم 24 يوضح التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، والتغير النسبي في قيمة الواردات وسعر البترول:

الجدول رقم: 24

مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التغير في قيمة الواردات %	4.35	1.39	26.68	10.90	34.76	5.57	8.49	32.68	44.01
معدل التغير في سعر البترول %	55.3	-11.42	1.77	15.02	33.20	41.33	20.51	8.94	56.48
التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو %	16.38	2.20	-5.31	-15.87	-8.93	-1.89	-3.54	-4.32	-8.76

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة بالبيانات السابقة (الجدولين رقم 10 و 20)

وبغية تحليل بيانات الجدول رقم 24 نقوم بحساب الارتباط بين كل المتغيرات المدرجة فيه. والجدول رقم 25 يبين معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات.

الجدول رقم: 25

معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ومعدل التغير

في سعر البترول وقيمة الواردات

التغير النسبي في الواردات	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	التغير النسبي في سعر البترول
1	-0,585	-0,041
Pearson Correlation	0,01	0,912
Sig. (2-tailed)		

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

9	9	9	N	
0,505	1	-0,585	Pearson Correlation	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو
0,253		0,01	Sig. (2-tailed)	
9	9	9	N	
1	0,505	-0,041	Pearson Correlation	التغير النسبي في سعر البترول
	0,253	0,912	Sig. (2-tailed)	
9	9	9	N	

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- يوجد ارتباط معنوي وسالب بين التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو والتغير في قيمة الواردات يقدر بـ -0.585 وذلك عند مستوى دلالة 0.01؛ أي أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على قيمة الواردات؛ مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة السلع المستوردة بالأورو.

- لا يوجد أي ارتباط بين التغير في سعر البترول والتغير في الواردات. وبعد التطرق إلى كل من الصادرات والواردات، ندرج الجدول رقم 26 والذي يبين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول.

الجدول رقم: 26

مقارنة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول

الوحدة: %

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التغير في رصيد الميزان التجاري %	179.36	263.31	25.15-	29.13-	66	28.128	87.86	28.67	5.81-	20.69
معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو %	-	16.38	2.2	5.31-	15.87-	8.93-	1.86-	3.54-	4.32-	8.76-
معدل التغير في سعر البرميل %	40.31	55.3	11.42-	1.77	15.02	33.20	41.33	20.51	8.94	56.48

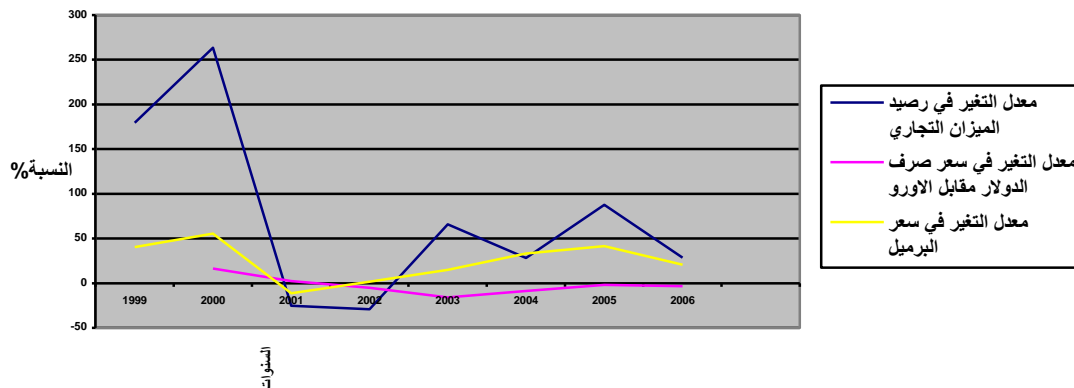
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات السابقة (الجدولين 13 و 20).

ولإعطاء صورة واضحة للعلاقة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول ندرج الشكل رقم 21.

الشكل رقم: 21

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

مقارنة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول



يتضح من خلال الشكل أعلاه (رقم 21) أن التغير في سعر الصرف لا يؤثر بصورة واضحة على رصيد الميزان التجاري، لأن التغير في سعر البترول أكثر بكثير من التغير في سعر الصرف، إذ إن ارتفاع أسعار البترول وزيادة صادرات الجزائر من النفط؛ ساعد على تخطي مشكلة انخفاض سعر الصرف، وبالتالي فإن الجزائر عوضت خسارتها بارتفاع أسعار البترول وزيادة الكمية المصدرة منه.

ولمعرفة مدى ارتباط الميزان التجاري بالتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول

ندرج الجدول رقم 27 والذي تم إعداده بالاستعانة ببرنامج (SPSS):

الجدول رقم: 27

معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وسعر

البترول ورصيد الميزان التجاري

التغير النسبي في سعر البترول	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	التغير النسبي في رصيد الميزان التجاري		
0,855	0,685	1	Pearson Correlation	التغير النسبي في رصيد الميزان التجاري
0,015	0,111	10	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	
0,515	1	0,685	Pearson Correlation	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو
0,355	0,111	0,111	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	
1	0,515	0,855	Pearson Correlation	التغير النسبي في سعر البترول
0,015	0,355	0,015	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

- يوجد ارتباط كبير بين التغير النسبي في سعر البترول والتغير النسبي في الميزان التجاري يقدر بـ 0.855 وذلك عند مستوى دلالة 0.015، وهذا ما يدل على أن لسعر البترول أثرا كبيرا على الميزان التجاري؛ لأن الميزان التجاري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات البترول.
- وجود ارتباط غير معنوي بين التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو والتغير النسبي في رصيد الميزان التجاري يقدر بـ 0.685 وذلك عند مستوى دلالة 0.111؛ أي أن هذا الارتباط لا يفسر العلاقة بين كل من سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري؛ وذلك لأن أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري تم تغطيته عن طريق ارتفاع أسعار البترول. ومن خلال البيانات السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التغير في سعر البترول هو المتحكم الأول والأساسي في كل من الصادرات والميزان التجاري.

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على الميزان الجاري

بعد التطرق إلى الميزان التجاري سيتم التطرق لرصيد الميزان الجاري، والذي هو من مكونات ميزان المدفوعات، ولدراسة أثر تغير سعر الصرف على رصيد الميزان الجاري ندرج الجدول رقم 28:

الجدول رقم: 28

تطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان الجاري ومعدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو

الوحدة: مليار دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التحويلات الصافية	0.79	0.79	0.674	1.070	1.752	2.462	2.06	1.61
الرصيد الجاري	0.288	9.32	6.96	4.37	8.84	11.121	21.18	28.95
معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	-	16.38	2.2	5.31-	15.87-	8.93-	1.89-	3.54-

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر.

نلاحظ أن رصيد ميزان التحويلات سجل أرصدة موجبة في كل السنوات، إلا أننا نلاحظ أنه بعد سنة 2002، بدأ يرتفع بقيمة أكثر من السنوات السابقة، ومرد ذلك الارتفاع في سعر صرف الأورو مقابل الدولار وذلك لأن معظم التحويلات التي تحصل عليها الجزائر متأتية من الجالية الجزائرية الموجودة في أوروبا، خاصة فرنسا.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

كما نلاحظ تطورا كبيرا في رصيد الحساب الجاري، إذ لا يوجد أي ارتباط ظاهر وجلي بين تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو والرصيد الجاري، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول، وكما ذكرنا سابقا فإن ارتفاع أسعار البترول كان له الدور الكبير في إخفاء معالم هذه الظاهرة على الأقل في المدى القصير.

المطلب الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على رصيد ميزان المدفوعات
يتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بدرجة كبيرة برصيد الميزان التجاري الذي يعتبر أهم عنصر من عناصر ميزان المدفوعات، ولدراسة أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات سوف ندرج الجدول رقم 29:

الجدول رقم: 29

مقارنة بين معدل التغير في ميزان المدفوعات والتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول

الوحدة: مليار دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد ميزان المدفوعات	-2.464	7.964	6.210	3.660	7.469	9.251	16.940	17.730
معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات %	/	400.23	-22.02	-41.06	104.07	23.85	83.11	4.66
معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو %	/	16.38	2.2	-5.31	-15.87	-8.93	1.89	-3.54
معدل التغير في سعر البرميل %	/	55.3	-11.42	1.77	15.02	33.2	41.33	20.51

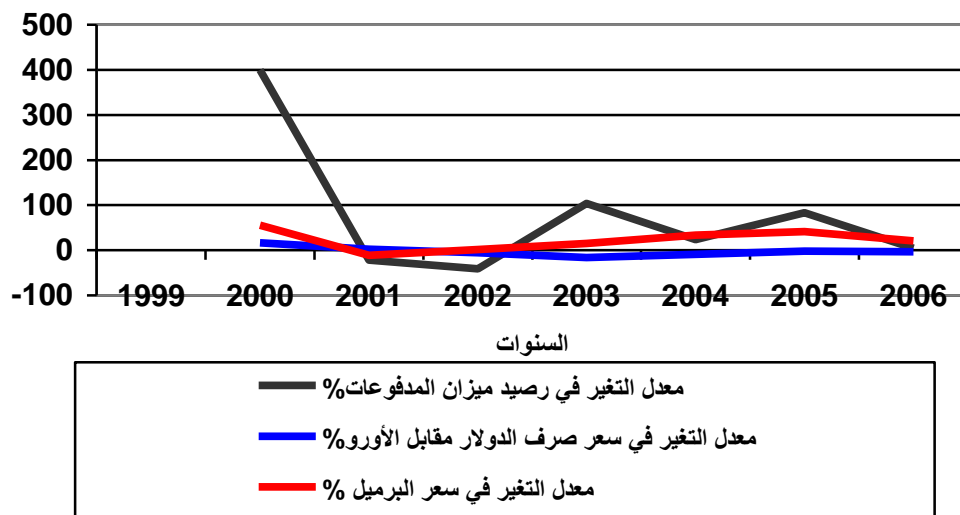
المصدر: وزارة المالية وبنك الجزائر.

والشكل رقم 22 يوضح العلاقة بين كل من سعر الصرف وسعر البترول ورصيد ميزان المدفوعات.

الشكل رقم: 22

مقارنة بين معدل التغير في ميزان المدفوعات والتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري



يتضح من الشكل رقم 22 أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات لم يتبع تغير سعر الصرف، إذ نلاحظ ارتفاعا مستمرا في رصيد ميزان المدفوعات رغم انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو وبالتالي فمعدل الارتباط ضعيف جدا بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، إلا أننا نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات يتبع بالدرجة الأولى سعر البترول، إذ نجد أن معدل الارتباط بينهما قوي جدا، وهذا ما أدى إلى عدم ظهور مشكلة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات بشكل واضح.

ولمعرفة مدى ارتباط ميزان المدفوعات بالتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول ندرج الجدول رقم 30، والذي تم إعداده بالاستعانة ببرنامج (SPSS):

الجدول رقم: 30

معاملات الارتباط بين كل من التغير النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول ورصيد ميزان المدفوعات

التغير النسبي في سعر البترول	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	التغير النسبي في رصيد ميزان المدفوعات	
0,761(*)	0,660	1	Pearson Correlation
0,047	0,106	7	Sig. (2-tailed)
7	7	7	N
0,405	1	0,660	Pearson Correlation
0,367		0,106	Sig. (2-tailed)
7	7	7	N
1	0,405	0,761(*)	Pearson Correlation
	0,367	0,047	Sig. (2-tailed)
7	7	7	N

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

نلاحظ من الجدول رقم 30 ما يلي:

- يوجد ارتباط كبير بين التغير في سعر البترول والتغير في ميزان المدفوعات يقدر بـ 0.761 وذلك عند مستوى دلالة 0.047؛ أي أن هذا الارتباط معنوي وفسر، وهذا ما يدل على أن لسعر البترول أثر كبير على ميزان المدفوعات، ويكون هذا الأثر بطبقة الحال مباشرة على رصيد الميزان التجاري الذي يعتبر أهم عنصر في ميزان المدفوعات.

- وجود ارتباط غير معنوي بين التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو ورصيد ميزان المدفوعات يقدر بـ 0.66 وذلك عند مستوى دلالة 0.106، مما يؤكد أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو لا يفسر التغير الحاصل في ميزان المدفوعات؛ وذلك لأن سعر الصرف لا يؤثر مباشرة على رصيد ميزان المدفوعات.

ومنه فإن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بصورة مباشرة بتغير أسعار البترول، أما تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤثر بطريقة غير مباشرة على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال التأثير على عناصر الميزان التجاري خاصة الواردات كما لوحظ سابقا.

المبحث الرابع:

أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على بعض المتغيرات الاقتصادية

لا يقتصر تأثير التغير في سعر الصرف على ميزان المدفوعات بل يتعداه ليؤثر على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وسنحاول إبراز مدى تأثر هذه المتغيرات بانخفاض سعر صرف الدولار في المطالب التالية.

المطلب الأول: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على المديونية الخارجية للجزائر

تتكون الديون الخارجية للجزائر من مجموعة من العملات أغلبها الأورو والدولار، والجدول رقم 31 يبين توزيع الديون الخارجية حسب العملات وذلك من سنة 1999 إلى سنة 2009.

الجدول رقم: 31

العملات الرئيسية المكونة للدين الخارجي

الوحدة: %

العملات	2002	2003	2004	2005	2006
الدولار	32	39	39	44	43
الأورو	30	35	39	40	47
الين الياباني	12	12	10.6	8	5
باقي العملات الأخرى	16	14	10.5	8	5
المجموع	100	100	100	100	100

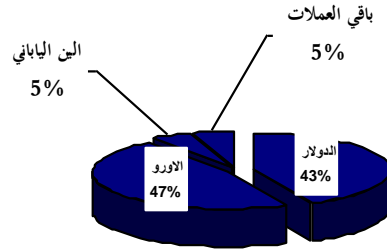
المصدر: بنك الجزائر

والشكل رقم 23 يوضح العملات المكونة للدين وذلك سنة 2006

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الشكل رقم: 23

العملات الرئيسية المكونة للدين الخارجي سنة 2006



ن

الدولار والأورو هما عملة الدين الخارجي الرئيسية في الجزائر. في السنوات الأخيرة تجاوزت نسبتها 80% وهذا ما يجعل التغير في سعر الصرف بينهما يؤثر على المديونية الخارجية.

وبما أن العملة الأكثر تأثيرا على الاقتصاد الجزائري هي الدولار الأمريكي، فإن علاقة الدولار بالعملات الأخرى هي التي تؤثر على المديونية، وبما أن نسبة كبيرة من المديونية هي بالأورو فإن علاقة الأورو بالدولار لها تأثير كبير على المديونية، فانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو يرفع من قيمة المديونية الخارجية المقومة بالدولار، وذلك بزيادة كمية الدولارات المدفوعة جراء ارتفاع سعر صرف الأورو، ولتوضيح ذلك نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم: 32

مقارنة تبين قيمة الديون في حالة ثبات وتغير سعر الصرف¹

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2006	2005	2004	2003
قيمة الديون بالدولار لمنطقة الأورو باحتساب سعر الصرف لكل سنة	2637.64	6876.8	8510.19	8173.55
قيمة الديون بالدولار لمنطقة الأورو باحتساب سعر الصرف لسنة 2003 أساس	2275.10	6118.41	7754.86	8173.55
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الأورو	0.763	0.79	0.806	0.885
الفارق	362.54	758.39	755.33	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات سابقة. (جدول رقم 8 - 17 - 20 - 30)

¹ تم إنشاء هذا الجدول لتبيين أثر تغير سعر الصرف على المديونية وذلك بوضع افتراض ثبات سعر الصرف ومقارنته مع التغيرات الحاصلة.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

في الجدول أعلاه (رقم 32) افتراضنا أن سعر صرف الدولار مقابل الأورو لسنة 2003 هو السعر المرجعي، وتم تحويل قيمة المديونية المقيمة بالأورو إلى الدولار وذلك بحساب سعر الصرف المرجعي وسعر الصرف الحقيقي ومقارنتهما، ومن خلال هذه المقارنة تم ملاحظة الآتي:

تكبدت الجزائر خسائر كبيرة جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، إذ إن الخسارة في سنة 2004 وصلت إلى 755.33 مليون دولار أمريكي، ووصلت في سنة 2005 إلى 758.39 مليون دولار، و362.54 مليون دولار أمريكي سنة 2006،¹ مما يؤكد أن انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر سلبا على المديونية المقومة بالأورو.

المطلب الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على احتياطي الصرف

شهد احتياطي الصرف الجزائري ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة جراء ارتفاع المداخيل النفطية، إذ قفز من 4.4 مليار دولار أمريكي في 1999 إلى 137.25 مليار دولار سنة 2008، والجدول رقم 33 يوضح لنا تطور احتياطي الصرف منذ 1999.

الجدول رقم: 33

مقارنة بين معدل التغير في احتياطي الصرف ومعدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول

الوحدة: %، \$

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطي الصرف (مليار دولار)	4.4	11.9	17.96	23.11	32.92	43.92	56.18	77.78	111.24	137.25
معدل التغير في احتياطي الصرف	-	170.45	59.32	21.88	42.22	33.41	27.91	38.44	43.01	23.38
معدل التغير في سعر الصرف %	/	16.38	2.2	5.31-	15.87-	8.93-	1.89-	3.54-	-4.32	-8.76
تطور سعر البترول الوحدة (دولار)	17.91	28.59	24.80	25.26	26.00	38.66	54.64	65.85	84.66	98.8
معدل التغير في سعر البرميل %	/	55.3	11.42-	1.77	15.02	33.2	41.33	20.51	28.56	16.70

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

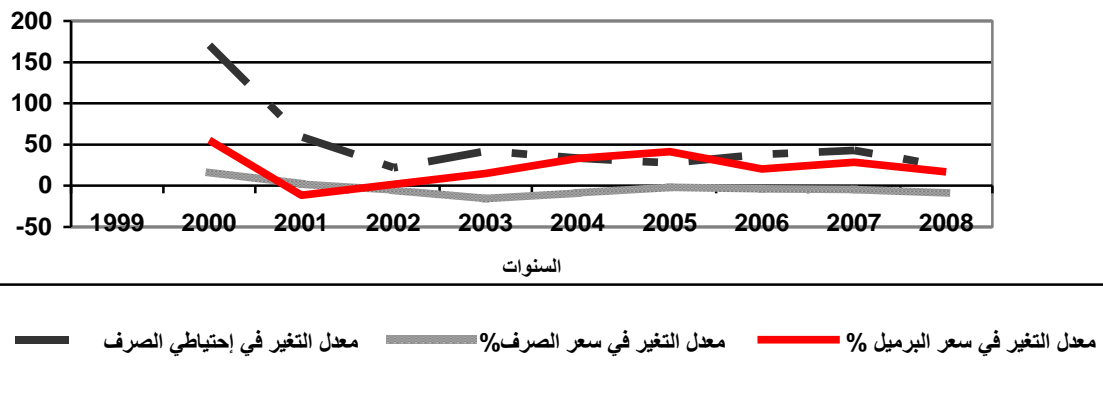
والشكل التالي يوضح مقارنة بين التغير في احتياطي الصرف وسعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول.

الشكل رقم: 24

مقارنة بين معدل التغير في احتياطي الصرف وسعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر البترول

¹ تعتبر هذه النتائج تقريبية وذلك لأنه تم اعتماد متوسط سعر صرف الدولار مقابل الأورو، مع أخذ سنة الأساس عشوائيا وذلك حسب البيانات المتوفرة، مع العلم أنه لو اعتمدت سنة 2000 أساس لكانت نتائج أوضح.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري



نلاحظ أن احتياطي الصرف مر بثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى من سنة 1999 إلى 2002: تميزت بزيادة مستمرة في احتياط الصرف إلا أن هذه الزيادة كانت متقاربة، حيث نلاحظ أن الزيادة بين هذه السنوات تتراوح بين 6 و 8 مليار دولار، إذ ارتفعت من 4.4 سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000؛ أي بمقدار 7.9 مليار دولار وذلك لارتفاع سعر البترول من 17.91 إلى 28.59، كما ارتفعت سنة 2001 بمقدار 6.06 مليار دولار عن السنة السابقة وهو ارتفاع أقل من الارتفاع الذي كان في سنة 2000 وذلك راجع لانخفاض طفيف في سعر البترول في تلك الفترة، أما سنة 2002 فقد ارتفع احتياطي الصرف بقيمة 5.15 مليار دولار عن سنة 2001 ومرد ذلك أن سعر البترول لم يرتفع كثيرا عن السنة الماضية.

المرحلة الثانية من سنة 2003 إلى 2006: يلاحظ في هذه الفترة ارتفاع كبير في احتياطي الصرف حيث وصل إلى 77.78 مليار دولار سنة 2006، وذلك ناتج عن وصول أسعار البترول إلى 65 دولار للبرميل، وهو ما يؤكد أن احتياطي الصرف يعتمد بالدرجة الأولى على أسعار البترول.

المرحلة الثالثة من 2007 إلى 2008: حدثت في هذه الفترة قفزة كبيرة في احتياطي الصرف، حيث تجاوز الـ 137 مليار دولار سنة 2008، وهو احتياطي يساعد الجزائر على القيام بإصلاحات اقتصادية من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أن الملاحظ أيضا هو أن أسعار البترول بلغت مستويات قياسية وذلك بتجاوز متوسط سعرها الـ 98 دولار للبرميل، الأمر الذي يفسر الارتفاع الكبير في احتياطي الصرف.

ولدراسة وتحليل أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على احتياطي الصرف لابد من معرفة هيكل هذا الاحتياطي (العملات المكونة لهذا الاحتياطي)، وهذا ما لا تصرح به السلطات الجزائرية، رغم مطالبة العديد من المنظمات والمؤسسات توضيح ذلك، إلا أن المعلوم هو أن الدولار

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

يمثل النسبة الأكبر في هذا الاحتياطي، وبالتالي فإن تدهور قيمة الدولار الأمريكي يؤثر سلبا على احتياطي الصرف، وذلك بانخفاض القدرة الشرائية لهذا الاحتياطي، الأمر الذي يؤكد أن هذا الاحتياطي يعبر عن القيمة الاسمية وليس الحقيقية.

وحسب تصريح صندوق النقد الدولي فإن الجزائر قامت بتسيير احتياطي الصرف بطريقة من شأنها أن تخفض من حدة التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، حيث قامت بتحويل 47 مليار دولار إلى سندات حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، و23 مليار أورو إلى سندات مقومة بالأورو في الاتحاد الأوروبي، والبقية مجهولة.¹ إلا أن هذا التوزيع يساعد على التقليل من خطر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو

المطلب الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار على الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي من المتغيرات الاقتصادية التي تسعى أي دولة لترقيتها وتشجيعها، وقد سعت الجزائر جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتوفير الجو الملائم له. وبما أنه يلاحظ في السنوات الأخيرة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، لذلك سيتم دراسة أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاستثمار.

أولا: أثر خطر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر

تتميز طبيعة الاستثمار الأجنبي بالاختلاف، فهي لا تقتصر على مجرد انتقال رأس مال بل تعتبر أيضا صفقة متكاملة تتضمن إنشاء مشروعات وتوريد تكنولوجيا وخبرات تنظيمية وإدارية، وبغض النظر عن الاختيارات والتفضيلات التي تنطوي عليها فإن مسألة الصرف الأجنبي تأخذ حيزا يفرض نوعا من الاهتمام من خلال الترابط بين المؤسسة وفروعها وذلك من خلال:²

1- يتولد عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج (مؤسسة وفروعها، شراء جزء أوكل رأس مال مؤسسة) خطر صرف يظهر على مستوى عدة عمليات (البيع، الشراء...).

www.fmi.com

¹ تصريح صندوق النقد الدولي لسنة 2008. 03/03/2009

² عبد القادر بن حمادي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2001.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

2- قيمة الأصول والخصوم المتعلقة بالفروع والمسجلة محاسبيا بالعملة الأجنبية تكون موضوع لاختلاف تطور معدلات التضخم بين المؤسسة الرئيسية وموطن فروعها ويُقيم الخطر عند دراسة وضعية الصرف التجميعية.¹

3- عمليات متعلقة بالتدفقات بين المؤسسات وفروعها، وتتمثل في نوعين من التدفقات: - تدفقات مالية: من المؤسسة الرئيسية إلى فروعها وتكون هذه التدفقات في شكل مساهمة في رأس المال و/أو تقديم تسبيقات، وتحويلات أخرى، بالإضافة إلى تدفقات عكسية من الفروع إلى المؤسسة الرئيسية كأقساط الأرباح والرسوم.

- تدفقات تجارية: وعلى الخصوص الصادرات والواردات بين الفروع والمؤسسة الأم، وتزداد أهمية هذه التدفقات مقارنة بباقي نشاطات المؤسسة وفروعها في حالة الصناعات التي تتسم بطابع تكاملي بين المؤسسة ومختلف فروعها، وهو ما يفسر نوعا من التطور التاريخي لتقسيم العمل داخل المنتج، وتتخذ التدفقات التجارية طابعا ماديا يتمثل في نقل مواد أولية، أو منتجات نصف مصنعة أو منتجات تامة الصنع تجاه المؤسسة الأم أو الرئيسية، هذا ويشاهد في الوقت الراهن التوجه والتوسع الكبير في الاستثمار المباشر المتعلق بالخدمات.²

ثانيا: تحليل أثر التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاستثمار في الجزائر

لتحليل ودراسة أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري، ندرج الجدول رقم 34 والذي يوضح التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو والاستثمار الأجنبي.

الجدول رقم: 34

مقارنة التغير النسبي في قيمة الاستثمار الأجنبي مع التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو

السنة	قيمة الاستثمارات (مليار دينار)	قيمة الاستثمارات (مليار \$)	التغير النسبي للاستثمار الأجنبي (مليار \$) %	التغير النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو
1999	19,31	0,29	/	/
2000	33,13	0,44	51.72	16.38
2001	92,64	1,20	172.72	2.20
2002	85,28	1,07	-10.83	-5.31
2003	48,76	0,63	-41.12	-15.87
2004	63,45	0,88	39.68	-8.93
2005	79,24	1,08	22.72	-1.89
2006	130,77	1,80	66.66	-3.54

¹ J .Peyard, *Gestion financière internationale*, éd Vuibert, Paris, 1999, p16.

² السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص71.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

Source :<http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=899>

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في تحريك العجلة الاقتصادية و تفعيل القطاعات الإنتاجية، ويظهر الجدول رقم 34 أن الاستثمارات الخارجية في الجزائر ارتفعت من 19.31 مليار دينار سنة 1999 إلى حوالي 131 مليار دينار سنة 2006، كما نلاحظ أن التغير في قيمة الاستثمارات لم يتأثر بانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو؛ أي أن الاستثمارات لا تتأثر مباشرة بانخفاض سعر الصرف وذلك لأن الاستثمار الأجنبي كما ذكرنا سابقا يتأثر بالعديد من المتغيرات، والتي يعتبر فيها سعر الصرف من المتغيرات غير الرئيسة، فالمستثمر الأجنبي يهتم أولا بالجانب الأمني ثم بالمناخ الاستثماري (الاقتصادي أو السياسي) وهذا ما حاولت الجزائر تحقيقه مما أدى إلى استقطاب العديد من الاستثمارات في العديد من المجالات.

ولدراسة العلاقة بين الاستثمار والتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو نورد الجدول رقم 35 والذي يوضح معدلات الارتباط بين هذين المتغيرين.

الجدول رقم: 35

معاملات الارتباط بين التغير في قيمة الاستثمار الأجنبي (مليار دولار) وسعر صرف الدولار مقابل الأورو

	التغير النسبي للاستثمار الأجنبي	التغير النسبي في سعر الصرف
Pearson Correlation	1	0.341
التغير النسبي للاستثمار الأجنبي		
Sig. (2-tailed)		0.454
N	7	7
Pearson Correlation	0.341	1
التغير النسبي في سعر الصرف		
Sig. (2-tailed)	0.454	
N	7	7

نلاحظ من الجدول رقم 35 أنه لا يوجد ارتباط مباشر بين الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف، ومرد ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتأثر مباشرة بالتغير في سعر الصرف، بل يتأثر بارتفاع معدلات الأسعار والتضخم، واللذان يرتبطان مباشرة بسعر الصرف، وكما ذكرنا سابقا فإن الاستثمارات تتأثر بجملة من العوامل خاصة منها الجانب الأمني للدولة وهذا ما أدى إلى ارتفاع الاستثمار في الجزائر جراء تحسن الوضع الأمني خاصة بعد سنة 2000.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

المطلب الرابع: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر من المحروقات

لقد كان لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو أثرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، خاصة على أسعار المحروقات والتي يتم تسعيرها بالدولار، مما يحتم علينا دراسة أثر انخفاض الدولار على أسعار المحروقات الاسمية والحقيقية، ومن ثم إسقاط هذا الأثر على الاقتصاد الجزائري.

أولا : تطور الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية للنفط

تحدد أسعار النفط وفقا لقوى العرض والطلب، وتبيع الدول المصدرة للنفط زيوتها بمعدلات سعرية مرتبطة بالأسعار الفورية، وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لسعر برميل النفط تتأثر بعاملين هما:¹

1- معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط.

2- تغير سعر صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي.

لقد شهد سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تراجع ملحوظا أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، هذا الانخفاض أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار، والذي بدوره أدى إلى انخفاض السعر الحقيقي للبرميل من النفط، والجدول رقم 36 يبين تطور أسعار البترول بالقيمة الحقيقية والقيمة الاسمية.

الجدول رقم: 36

الأسعار الاسمية والحقيقية للبترو

الوحدة: دولار

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي	السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي	السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
1970	2.1	9.1	1983	30.1	45.3	1996	20.3	19.9
1971	2.6	10.5	1984	28.1	40.4	1997	18.7	18.0
1972	2.8	10.7	1985	27.5	37.9	1998	12.3	11.7
1973	3.1	11.0	1986	13.0	17.3	1999	17.5	16.5
1974	10.4	32.8	1987	17.7	22.9	2000	27.6	25.7
1975	10.4	29.5	1988	14.2	17.7	2001	23.1	21.1
1976	11.6	30.3	1989	17.3	20.7	2002	24.3	21.9
1977	12.6	30.4	1990	22.3	25.6	2003	28.2	25.0
1978	12.9	28.7	1991	18.6	50.4	2004	36.0	31.3
1979	29.2	60.0	1992	18.4	19.6	2005	50.6	43.1

¹ جباري عبد الوهاب، تأثيرات الأورو على التجارة الخارجية والصادرات النفطية للدول العربية، ملتقى الأورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أبريل 2005.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

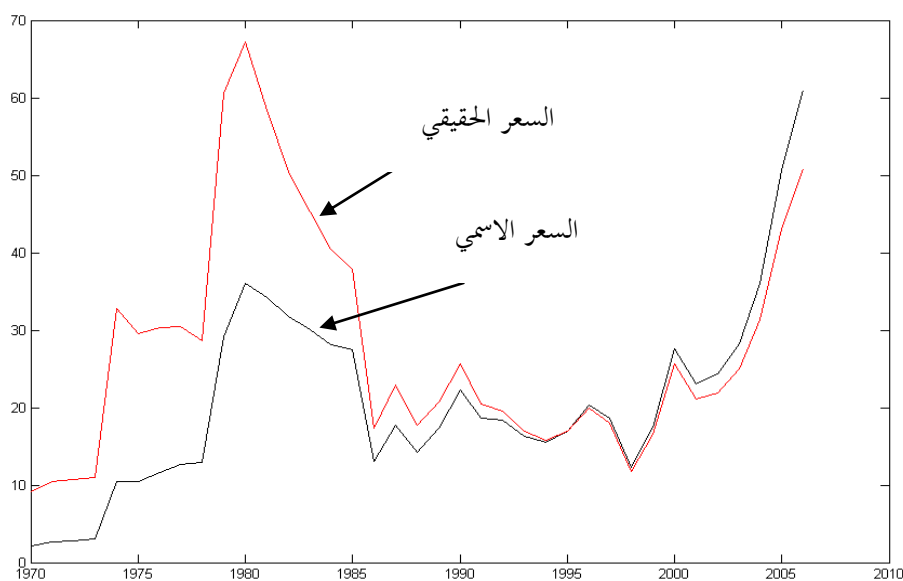
50.9	61.0	2006	17.0	16.3	1993	67.2	36.0	1980
			15.8	15.5	1994	58.4	34.2	1981
			16.9	16.9	1995	50.4	31.7	1982

المصدر: تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ¹ oabec

والشكل الموالي (رقم 25) يوضح الفرق بين السعر الاسمية والحقيقي للنفط

الشكل رقم: 25

الأسعار الاسمية والحقيقية للبترو



تم الاستعانة ببرنامج Matlab v6.0

يتضح من المنحنى السابق أن القيمة الاسمية والحقيقية للبترو مرت بثلاث مراحل نلخصها في

ما يلي:

المرحلة الأولى: (قبل 1992)

¹ Organization of Arab Petroleum Exporting Countries

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

إذ تميزت هذه المرحلة باتساع الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية للبرميل، وهذا يدل على أن القدرة الشرائية للدولار كانت كبيرة، وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية لعائدات الجزائر الناتج معظمها عن صادرات البترول.

المرحلة الثانية: (من 1992 إلى 1995)

كان هناك تقارب بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية، وبالتالي فإن عائدات المتأتبة من صادرات البترول ستعبر عن قيمتها الحقيقية.

المرحلة الثالثة: (بعد سنة 1995)

وتميزت هذه المرحلة بانخفاض السعر الحقيقي عن السعر الاسمي خاصة في السنوات الأخيرة، إذ نلاحظ تباعد كبير بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لسعر البرميل من البترول، وذلك ما يؤثر سلبا على عائدات الجزائر التي تعتمد بدرجة شبه كلية على صادرات البترول، والتي تفوق 97%؛ أي أن هذه العائدات لا تعبر عن قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها الشرائية وهذا ما يكلف الاقتصاد الوطني دولارات إضافية لتسوية مبادلاته التجارية، خاصة وأن الجزائر تتعامل بدرجة كبيرة مع الاتحاد الأوروبي (تسوية المدفوعات تتم بالأورو).

ثانيا: تحليل أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط

لقد شهد سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تراجعاً ملحوظاً أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار، والذي بدوره أدى إلى انخفاض السعر الحقيقي للبرميل من النفط، والجدول رقم 37 يبين لنا تطور أسعار البترول بالقيمة الحقيقية والقيمة الاسمية مقارنة بالتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

الجدول رقم: 37

مقارنة بين السعر الاسمي والحقيقي للبترول وسعر صرف الدولار مقابل الأورو

الوحدة: الدولار

السنوات	السعر الاسمي للبرميل	السعر الحقيقي للبرميل	الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي	معدل التغير في الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي (%)	معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو (%)
1999	17.5	16.5	1	-	-
2000	27.6	25.7	1.9	90	16.38

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

2.2	5.26	2	21.1	23.1	2001
5.31-	20	2.4	21.9	24.3	2002
15.87-	33.33	3.2	25.0	28.2	2003
8.93-	46.87	4.7	31.3	36.0	2004
1.89-	59.57	7.5	43.1	50.6	2005
3.54-	34.66	10.1	50.9	61.0	2006

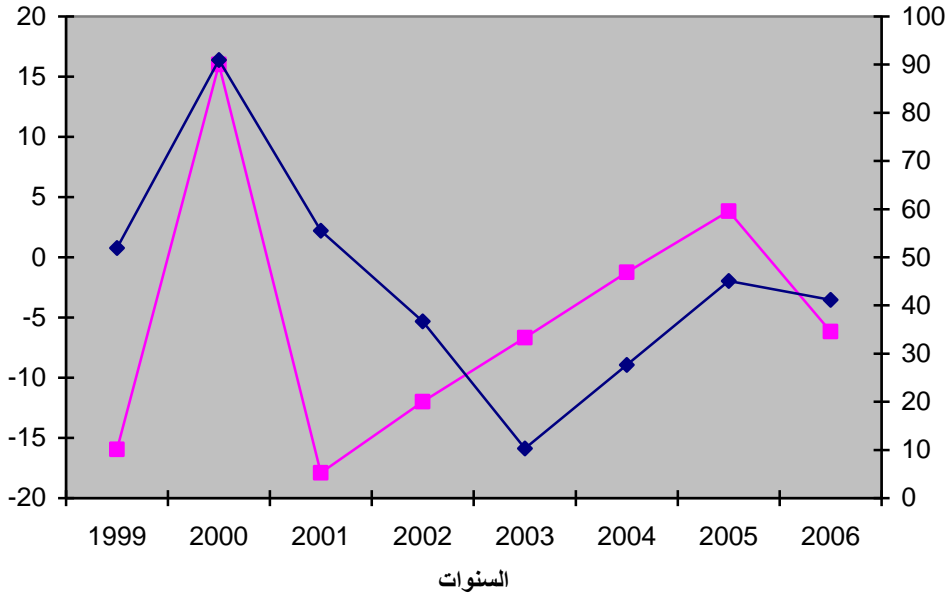
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال بتصرف

ولتوضيح بيانات الجدول رقم 17 أكثر ندرج الشكل رقم 26:

الشكل رقم: 26

مقارنة بين التغير النسبي في الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي للبتروال وسعر صرف الدولار مقابل الأورو

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري



معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو — معدل التغير في الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي للبتترول

نلاحظ من المنحنى البياني رقم 26 أن هناك ارتباط بين انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو وانخفاض السعر الحقيقي للبرميل عن السعر الاسمي، إذ نلاحظ ارتفاعا في معدل الفارق بين السعر الاسمي والحقيقي للبرميل كلما انخفض معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، مما يدل على أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار البترول الاسمية والحقيقية.

ثالثا: أثر انخفاض القيمة الحقيقية للبتترول على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر

لتوضيح أثر انخفاض سعر البترول الحقيقي على عائدات الجزائر ندرج الجدول الموالي (رقم 38)، والذي يبين صادرات المحروقات بالقيمة الاسمية والصادرات بالقيمة الحقيقية.¹

الجدول رقم : 38

¹ تم حساب قيمة الصادرات بالسعر الاسمي والحقيقي بالاعتماد على كمية الصادرات لكل عام وضربها في متوسط سعر البترول الاسمي والحقيقي لكل سنة.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

صادرات الجزائر بالقيمة الاسمية والحقيقية

الوحدة: مليون دولار

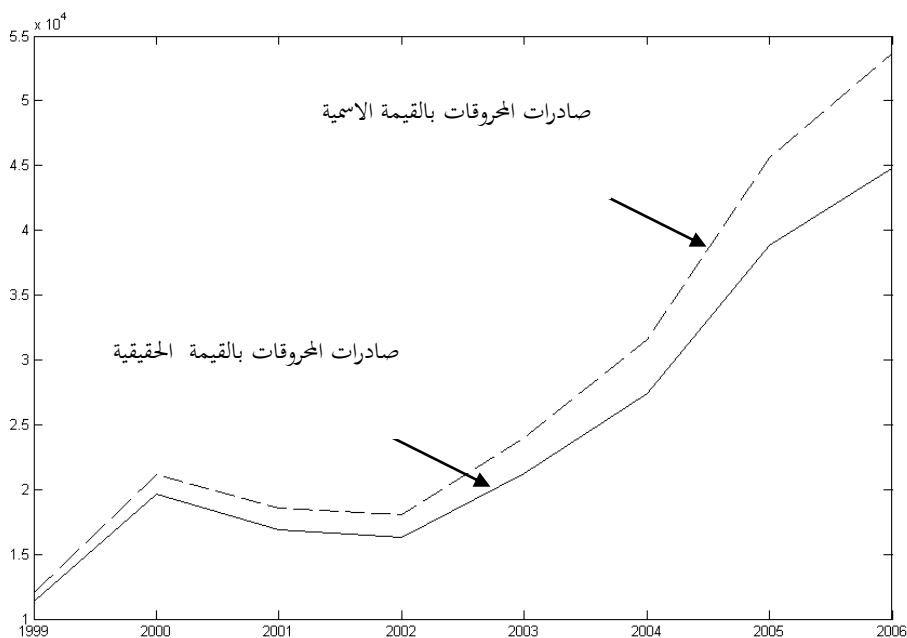
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صادرات المحروقات بالقيمة الاسمية	12041	21106	18529	18098	23988	31551	45590	53610
صادرات المحروقات بالقيمة الحقيقية	11353	19653	16924.75	16310.54	21256.95	27431.84	38832.59	44733.59
الفرق بين القيمتين	688	1453	1604.25	1787.46	2731.05	4119.16	6757.41	8876.41
التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	/	16.38	2.2	5.31-	15.87-	8.93-	1.89-	3.54-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات سابقة. (جدول رقم 7 - 8 - 33)

ولتوضيح الفرق بين العائدات بالقيمة الاسمية والحقيقية ندرج الشكل البياني رقم 27 الآتي:

الشكل رقم: 27

تطور صادرات الجزائر من البترول بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية



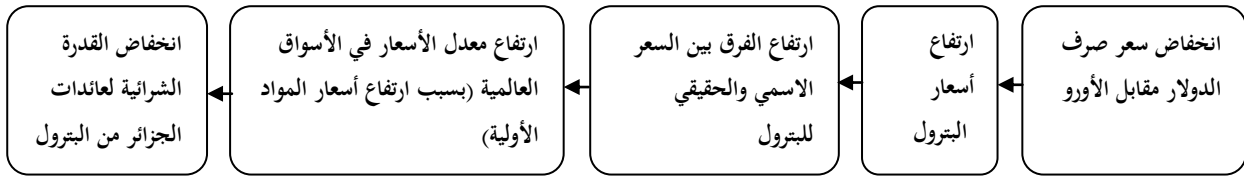
نلاحظ من الجدول رقم 38 أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو كان له دور في

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

انخفاض القيمة الحقيقية لعائدات الجزائر المتأتية عن طريق صادراتها من البترول، مما أثر سلبا على قدرتها الشرائية، خاصة في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2006 نجد أن الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لصادرات البترول تجاوز 8 مليارات دولار وهو فرق كبير من شأنه أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني. ولتوضيح الآلية التي يؤثر بها انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائدات النفط ندرج الشكل رقم 28:

الشكل رقم: 28

آلية تأثير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب

رابعاً: الاقتصاد الجزائري وتدايعات المرض الهولندي

لا شك في أن للثروة النفطية دور كبير في تطور الاقتصاديات النفطية، إذ إن أغلب البحوث والدراسات أشادت بدور النفط في التنمية الاقتصادية في كل الدول النفطية، فالجزائر تعتمد بدرجة شبه كلية على صادراتها من النفط، لكن المشكل المطروح هو مدى توافق الاقتصاد الجزائري وظاهرة المرض الهولندي، قبل الإجابة على هذا التساؤل نقوم أولاً بتعريف المرض الهولندي.

1- مفهوم المرض الهولندي (Dutch Disease concept)

أصل إطلاق مصطلح المرض الهولندي¹ (Dutch disease) كان على الآثار غير المرغوب فيها على الصناعة الهولندية من جراء اكتشاف الغاز الطبيعي في القرن التاسع عشر الميلادي، واكتشاف النفط في بحر الشمال، ذلك بأن هذا الاكتشاف تسبب في زيادة أجور اليد العاملة الهولندية مقارنة بالأجور في ألمانيا، وارتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي للعملة الهولندية، وتراجع ثقافة الإنتاج والعمل وتوجيه الاستثمارات والعائدات النفطية إلى قطاعات

¹ ظهر هذا المصطلح لأول مرة في القاموس الاقتصادي سنة 1977 وذلك في مجلس الايكونوميست البريطاني.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

خدمية وليست إنتاجية، وهذا بدوره أدى إلى ضعف منافسة الصناعة الهولندية في الداخل والخارج.¹ هذا المرض لا يعني الاعتماد على النفط فقط وإنما يعني الاعتماد على كافة أنواع المواد الأولية مثل (الذهب -الماس - النحاس -اليورانيوم-القطن - البن - الشاي- الكاكاو.. الخ)؛ أي الاقتصاد الريعي. وبالتالي ينطبق على كثير من الدول حالياً مثل (دول الخليج-نيجيريا-أذربيجان -باكستان- سوريا.. الخ) وسابقاً مثل اسبانيا في القرن السابع عشر باعتمادها على استغلال ثروات مستعمراتها في دول أميركا اللاتينية وزيادة كتلتها النقدية على حساب المواد الخام وليس التصنيع. ويصف الاقتصادي الأميركي "جوزيف ستغلز" (الحاصل على جائزة نوبل، من جامعة كولومبيا) هذا المرض قائلاً: " أنه يترافق مع زيادة الأموال ولكن مع زيادة معدل البطالة، وبالتالي يؤدي إلى بلاد غنية ومواطنين فقراء".

2- خصائص هذا المرض

- استيراد اليد العاملة الأجنبية.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمصنعة.
- ضعف المقدرة التنافسية للسلع الوطنية.
وبالتالي تصبح أسعار السلع المتأتية من الخارج أكثر من السلع الداخلية مما ينشأ عنه: السوق السوداء، المضاربات، التهريب، تعطيل قوى الإنتاج، تزايد الموارد العاطلة؛ أي ضعف استغلال الموارد المتاحة بالشكل الاقتصادي المناسب، سيطرة الاقتصاد الريعي القائم على الاقتصاد الأحادي؛ أي الاعتماد على مورد واحد، ارتفاع معدل التضخم مع ركود اقتصادي أو ما يدعى الركود التضخمي، زيادة الكتلة النقدية الناتجة عن بيع المواد الأولية في السوق الخارجية... الخ.

3- ما مدى انطباق هذه الخصائص على الاقتصاد الجزائري

ينطبق على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال التطورات التالية:
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن تصدير المواد الأولية.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة معدلات البطالة.
- زيادة الفجوة الغذائية وارتفاع الأسعار.

¹ مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 2008/08/08

- إشاعة النمط الاستهلاكي.

- ضعف القدرة التنافسية.

- زيادة معدلات التضخم.

4- كيفية تجاوز هذه الظاهرة

للخروج من هذه الظاهرة لا بد من تنويع الأنشطة الاقتصادية، والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتركيز على الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية لأنها مولدة لفرص العمل وتمتد القطاعات الأخرى بمستلزماتها وتستخدم مخرجاتها كمدخلات لها، والتوجه نحو استغلال الثروات المتاحة بشكل اقتصادي، وتقليل تصدير المواد الأولية واعتماد شعار الخريطة الصفرية للصادرات منها، ومحاربة مظاهر الفساد لأنها تؤدي إلى تزايد دور المال وتراجع دور الفكر والإبداع، وترسيخ ثقافة العمل والإنتاج، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات الإنتاج المادية وخاصة القطاع الأول والثاني أي الزراعة والصناعة والتي نملك بها مزايا نسبية لنحولها إلى مزايا تنافسية دون إهمال القطاعات الأخرى إضافة إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري.. الخ.¹

¹ http://thawra.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=66296880420080421230202 10/08/2008

المبحث الخامس:

أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الصعيد الداخلي

بعد التطرق إلى أثر سعر الصرف على الصعيد الخارجي، كان لابد من دراسة الأثر على الصعيد الداخلي، وذلك بالإشارة إلى بعض المتغيرات الداخلية التي من شأنها أن تتأثر بتغير سعر الصرف، سواء كان هذا الأثر مباشرا أو غير مباشر.

المطلب الأول: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على التضخم

يعبر التضخم عن الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة؛ أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو ارتفاع أسعار السلع المستوردة. وقد عانت الجزائر كثيرا من معدلات التضخم المرتفعة، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة لوحظ ارتفاع معدلات الأسعار في الجزائر، ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب، وسيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على علاقة معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف. والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم ومستويات الأسعار ومعدل التغير في سعر الصرف في الجزائر.

الجدول رقم: 39

مقارنة بين معدل التضخم ومعدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو

الوحدة: %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر الأسعار	562.2	558.7	578.2	591.29	611.8	600.8	610.6	626.1	648	676.5
معدل التضخم	2.6	03	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.4
معدل التغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار	-	-14.01	-2.17	5.55	18.94	9.73	1.61	3.97	4.58	5.38

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

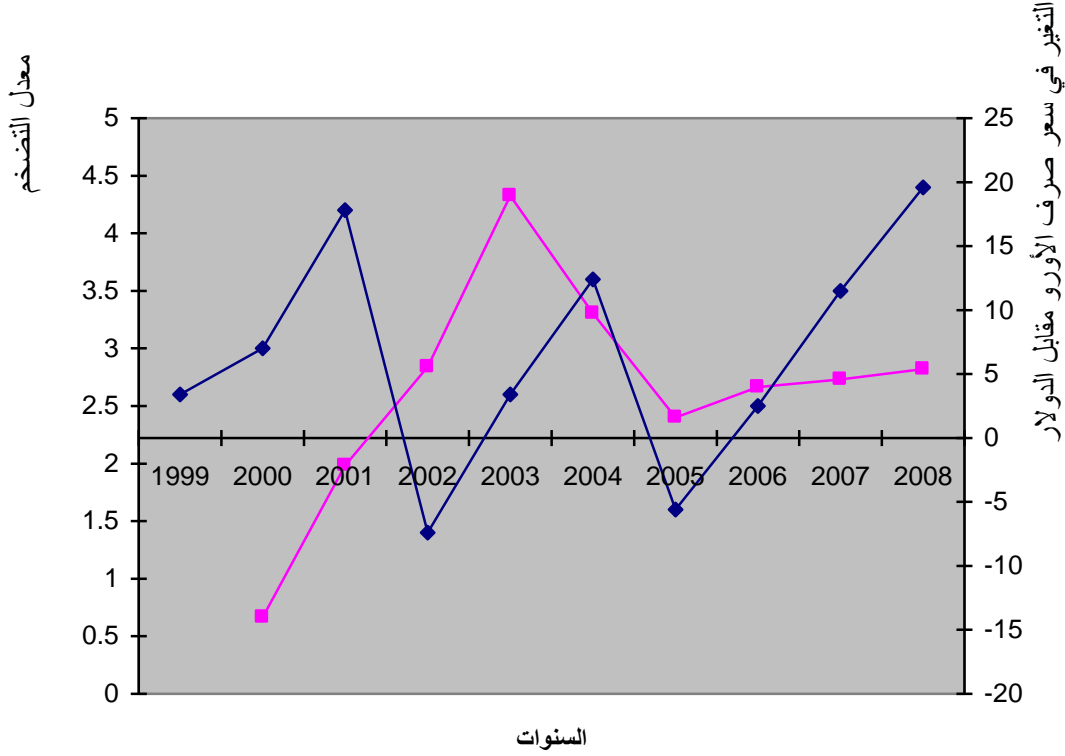
نلاحظ من الجدول رقم 39 أن معدل التضخم ومؤشرات الأسعار كانت دائما في ارتفاع مستمر رغم محاولة الدولة التحكم في أسعار أهم المواد الاستهلاكية مثل: الحليب، والدقيق، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة الأسعار في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة البترول، كما أن ارتفاع سعر صرف الأورو يرفع من تكاليف المشتريات المتأتية من منطقة الأورو، مما

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم. ولتوضيح العلاقة بين التغير في سعر الصرف ومعدل التضخم ندرج المنحنى البياني الآتي:

الشكل رقم: 29

مقارنة بين التغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار ومعدل التضخم



التغير النسبي في سعر صرف الأورو مقابل الدولار

معدل التضخم

نلاحظ من الشكل رقم 29 أن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يؤثر على معدل التضخم، فكلما ارتفع سعر صرف الأورو مقابل الدولار ارتفع معه معدل التضخم. ولدراسة مدى ارتباط معدلات الأسعار بسعر صرف الدولار مقابل الأورو سيتم حساب معدل الارتباط بينهما وذلك باستخدام برنامج SPSS.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم: 40

معامل الارتباط بين مؤشر الأسعار ومعدل التغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار

معدل التغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار	مؤشر الأسعار	
0.555	1	Pearson
0.019		Correlation
9	9	Sig. (2-tailed)
		N
1	0.555	Pearson
		Correlation
9	9	Sig. (2-tailed)
		N

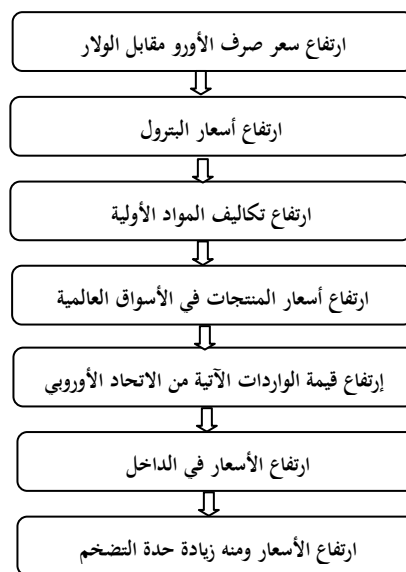
يلاحظ من الجدول أعلاه وجود ارتباط معنوي بين مؤشر الأسعار ومعدل التغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار يقدر بـ 0.555 عند مستوى دلالة 0.019 مما يؤكد أن لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثرا على معدل التضخم في الجزائر، وذلك عن طريق التأثير على أسعار السلع القادمة من الإتحاد الأوروبي، وذلك ما تم ملاحظته سابقا بارتفاع فاتورة السلع المتأتية من الإتحاد الأوروبي، مما يؤكد أن هذا التضخم هو تضخم مستورد بالدرجة الأولى.

ولتوضيح الآلية التي يؤثر بها انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الأسعار نورد

الشكل الموالي (رقم 30):

الشكل رقم: 30

أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ارتفاع الأسعار



المصدر: من إعداد الطالب

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

من خلال الشكل رقم 30 نلاحظ أن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار كان له دور كبير في ارتفاع التضخم والأسعار الدولية؛ مما يجعل الجزائر تعاني من تضخم مستورد.

المطلب الثاني: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الموازنة العامة للدولة

تعتبر الموازنة العامة أداة لقياس مدى قدرة الدولة على استغلال مواردها، سواء من حيث الإيرادات أو من حيث الإنفاقات، ومن ثم الموازنة العامة للدولة تعتبر قلب النظام المالي وجوهره، إذ إنها تشمل جانبين، جانب النفقات العامة والذي يظم اعتمادات الأجور والمرتبات، والنفقات الجارية والتحويلات، وكذلك اعتمادات الاستخدامات الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية، وجانب الإيرادات العامة للدولة التي تعتمد في أساسها على الحصيلة من الضرائب والرسوم المختلفة، وكذلك الإيرادات الرأسمالية، كالقروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية، والمحصل من أقساط القروض المستحقة على دول أجنبية، ولكل من جانبي الموازنة العامة للدولة علاقة بأسعار الصرف في دولة ما، حيث تتأثر وضعية الموازنة العامة للدولة سواء في شكل فائض أو عجز بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف، ولعل تلك العلاقة تبدو أكثر وضوحا كلما كانت الدولة تتبع سياسات تحريرية في مجال تجارتها الخارجية واتجاه سعر صرف عملتها إلى التعويم المستقل،¹ وسيتم من خلال الجدول الموالي (رقم 41) دراسة وتحليل مدى تأثير الموازنة العامة بالتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

¹ بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص151.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم: 41

أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الموازنة العامة للدولة

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات	التغير في النفقات	الإيرادات	التغير في الإيرادات	الرصيد	التغير في الرصيد	سعر صرف الدولار مقابل الأورو	التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	التغير النسبي في سعر البترول
1999	950496	/	961682	/	-11186	/	0.934	/	/
2000	1125161	18	1178122	22.50	-52961	373.45	1.087	16.38	55.30
2001	1505526	33	1321028	12.12	-184498	248.36	1.111	2.20	-11.42
2002	1432800	-4.83	1550646	17.38	-117846	-36.12	1.052	-5.31	1.77
2003	1517673	5.92	1752691	13.02	-235018	99.42	0.885	-15.87	15.02
2004	1888900	24.46	2229900	27.22	+341000	245.09	0.806	-8.93	33.20
2005	2052000	8.63	3082800	38.24	+1030800	202.28	0.791	-1.89	41.33
2006	2428500	18.34	3385700	9.82	+957200	-7.14	0.763	-3.54	20.51

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من خلال بيانات الجدول أعلاه والذي يبين علاقة سعر الصرف بالموازنة العامة يمكن تقسيم رصيد الموازنة العامة إلى مرحلتين كالتالي:

المرحلة الأولى (1999-2003): نلاحظ في هذه الفترة حدوث عجز تام في رصيد الموازنة العامة، ومرد ذلك انخفاض أسعار البترول رغم أنه في هذه المرحلة كان سعر الصرف بين الدولار والأورو متقاربا فقد كان سعر صرف الدولار أعلى من سعر صرف الأورو.

المرحلة الثانية (2004-2006): تميزت هذه المرحلة بتحقيق رصيد الموازنة العامة فائضا معتبرا، ويرجع ذلك للارتفاع الكبير في أسعار البترول، رغم انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، مما يؤكد أن تأثير انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الموازنة العامة ليس تأثيرا مباشرا، إذ يتأثر رصيد الموازنة العامة عن طريق ارتفاع الأسعار، خاصة أسعار السلع المستوردة، ومن ثم فإن المتغير الأساسي في الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري هو سعر البترول.

ولتوضيح أثر تغير سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة سيتم حساب معاملات الارتباط بين متغيرات الموازنة العامة للدولة ومعدل التغير في سعر الصرف، والجدول الموالي يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الموازنة العامة والتغير النسبي في سعر الصرف والتغير النسبي في سعر البترول.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم: 42

معاملات الارتباط بين متغيرات الموازنة العامة والتغير النسبي في سعر الصرف والتغير النسبي في سعر البترول

التغير النسبي في النفقات	التغير النسبي في الإيرادات	التغير النسبي في الرصيد	التغير النسبي في سعر البترول	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	
1	-0.138	0.591	-0.037	0.329	Pearson Correlation التغير النسبي في النفقات
7	7	7	7	7	Sig. (2-tailed) N
-0.138	1	0.429	0.642	0.141	Pearson Correlation التغير النسبي في الإيرادات
7	7	7	7	7	Sig. (2-tailed) N
0.591	0.429	1	0.514	0.608	Pearson Correlation التغير النسبي في الرصيد
7	7	7	7	7	Sig. (2-tailed) N
-0.037	0.642	0.514	1	0.405	Pearson Correlation التغير النسبي في سعر البترول
7	7	7	7	7	Sig. (2-tailed) N
0.329	0.141	0.608	0.405	1	Pearson Correlation التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو
7	7	7	7	7	Sig. (2-tailed) N

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- وجود ارتباط (غير معنوي) يقدر بـ 0.591 بين كل من التغير النسبي في النفقات والتغير النسبي في الرصيد، وذلك عند مستوى معنوية 0.163.
- وجود ارتباط (غير معنوي) يقدر بـ 0.514 بين التغير في الرصيد والتغير في سعر البترول، وذلك عند مستوى معنوية 0.238.
- وجود ارتباط (غير معنوي) يقدر بـ 0.608 بين التغير في الرصيد والتغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وذلك عند مستوى معنوية 0.147.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

يتضح من خلال البيانات السابقة أنه لا يوجد ارتباط مباشر بين متغيرات الموازنة العامة والتغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو وذلك راجع إلى أن الموازنة العامة للدولة تتأثر عن طريق مؤشرات أخرى ترتبط مباشرة بسعر الصرف، إذ إن انخفاض الدولار مقابل الأورو أدى إلى ارتفاع الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار أثر على رصيد الموازنة العامة.

المطلب الثالث: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على سعر صرف الدينار

يرتبط سعر صرف الدينار الجزائري أساسا بسعر صرف الدولار، مما يجعله مرتبطا بظروف سوق الصرف الدولية والمتمثلة أساسا في العلاقة بين الدولار والأورو والجدول التالي يوضح سعر صرف الدينار مقابل كل من الدولار والأورو.

الجدول رقم: 43

أسعار صرف كل من الدينار، الأورو والدولار (1999-2007)

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الأورو	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو %	سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري	التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري %	سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري	التغير النسبي في سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري %
1999	0.934	-	66.5722	-	70.9812	-
2000	1.087	16.38	75.2569	13.04	69.4455	-2.16
2001	1.111	2.20	77.2646	2.66	69.2034	-0.35
2002	1.052	-5.31	79.6828	3.13	75.3015	8.81
2003	0.885	-15.87	77.3900	-2.87	87.4320	16.10
2004	0.806	-8.92	72.0590	-6.89	89.6166	2.50
2005	0.791	-1.86	73.3622	1.80	91.3179	1.90
2006	0.763	-3.54	72.6461	-0.97	91.2231	-0.10
2007	0.730	-4.32	69.3739	-4.50	94.9945	4.13

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال بيانات الجدول أعلاه (رقم 43) نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار

والأورو مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى (1999-2002): نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل كل من الأورو والدولار كان متقاربا إلى حد ما، وذلك لأن سعر صرف الدولار مقابل الأورو كان متوازنا في تلك الفترة إذ لم يكن هناك فرق كبير بينهما.

المرحلة الثانية (2003-2007): تميزت هذه الفترة بانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل الأورو، وتحسن في قيمة الدينار مقابل الدولار، ومرد ذلك انخفاض الدولار مقابل الأورو، مما يدل على أن أي انخفاض لسعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤثر مباشرة على سعر صرف الدينار مقابل العملاتين

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

معا. كما نلاحظ أنه كلما ارتفع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يحدث انخفاض في التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري وارتفاع في التغير النسبي في سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

من الملاحظ أنه منذ انطلاقة الأورو والجزائر تعيش تحت ضغط تذبذبات سعر الصرف الناتج عن الانخفاض المسجل في قيمة الدينار مقابل الأورو وذلك على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء.¹ أضف إلى ذلك أن ارتفاع الأورو في السنوات الأخيرة زاد من عجز هذه المؤسسات، خاصة التي تستورد المواد الأولية اللازمة لها من أوروبا، كالصلب، الخشب، المواد الكيماوية وغيرها. كما يشتكي أرباب العمل أيضا من عدم فتح شبابيك سوق الصرف الآجل، الذي كلف غالبا المتعاملين الاقتصاديين المحليين. من جهة أخرى فإذا كان الدينار الجزائري يخضع في تحديده لأسلوب التعويم المدار المرتكز على سلة من العملات الرئيسية فإن وزن الأورو ضمن هذه السلة ليس مصرحا به على الأقل مما يصعب القدرة على تحديد تأثير وضع الأورو على قيمة الدينار الجزائري.

كما أن عدم تصريح السلطات النقدية بالمؤشرات المؤثرة في تحديد سعر الصرف ولا بأوزان العملات الرئيسية المكونة لقيمة الدينار يجعل من العسير تحديد أهمية تأثير الأورو على الدينار الجزائري.² الأمر الذي دفع أرباب العمل (خلال سنة 2004) بمطالبة الحكومة بإعلامهم بتذبذبات الدينار أمام العملات الرئيسية وكيف تتم تسعيرة العملة المحلية للسماح لهم بأخذ الاحتياطات اللازمة. هذا دون إهمال نقطة مهمة هي أنّ هذه المؤسسات حسب بعض الأخصائيين ليست لديها أي إستراتيجية واضحة لتسيير مخاطر الصرف، ذلك أن تسيير خطر الصرف للمؤسسات يعتمد أولا على تبني وإيجاد وضعية الصرف لتلك المؤسسة ثم تبني إستراتيجية تسمح بتقليص تكاليف هذه المخاطر وهو ما لا تمارسه غالبية المؤسسات في الجزائر.

¹ مثلا سنة 2004، بلغ الأورو عتبة 100 دينار في السوق الرسمي و120 دينار في السوق الموازي وهو ما لم يساعد على الإطلاق رجال الأعمال ورؤساء الشركات، حيث صرح أحد أصحاب الشركات في هذا الشأن "... إن ميزانية مؤسستنا مبنية على أساس 1 أورو=88 دينار، فأنحنينا سنة 2004 بسعر صرف في البنوك 1 أورو=100 دينار تقريبا أي بخسارة تقدر بأكثر من 10 دينار لكل واحد أورو وهو ما يؤدي ويدعم عجز ميزانيتنا..."

² راجع شريط، الاقتصاد الجزائري والأورو، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 08، 2003، ص 59.

المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة للحد من مخاطر التغير في سعر الصرف

لقد قامت الجزائر بعدة إجراءات لتغطية خطر الصرف ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

أولاً: تقنيات تغطية خطر الصرف في الجزائر

يعد موضوع خطر الصرف من المشاكل التي تُعنى بأهمية كبيرة لدى الدول والمؤسسات خاصة بعد انهيار النظام النقدي الدولي سنة 1970، حيث اتجه العالم إلى نظام تعويم العملة الذي يتميز بتذبذب كبير في قيمة العملات. ولمواجهة ذلك كان لا بد من وجود تقنيات تساعد على تغطية خطر الصرف.

وفي الجزائر ولأسباب مختلفة (متعلقة بنوع النظام الاقتصادي سابقاً) لم تكن لفكرة تغطية خطر الصرف أي أهمية، والحاجة إلى تغطية هذا الخطر لم تكن منتشرة، هذا على الأقل إلى غاية الثمانينات. وبالتالي فتطبيق مثل هذه التقنيات كان مجهولاً تماماً من قبل الشركات وكذلك البنوك، لكن مع بداية التسعينات وبعد انتهاء سياسات من أجل التوجه إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية بدأ مشكل خطر الصرف يُطرح بسرعة وبشكل كبير وكذلك أهمية تغطية مخاطره بدأت تفرض وجودها مع دخول العدد الكبير والمتزايد من المتعاملين الاقتصاديين الخواص في مشاكل خسارة الصرف.

إلا أنه في سنة 1991 وحسب القانون رقم 91-07 ليوم 14 أوت 1991 قام البنك المركزي بتهيئة ترتيبات في إطار تغطية الصرف الآجل للعمليات التجارية، وذلك من خلال تحديد قائمة من الشروط تمثلت فيما يأتي:

- ينبغي على شاري (طالب) العملة أن يكون عون اقتصادي مقيم.
- المبلغ المطلوب يكون مساو أو أكبر من 100.000 دولار أمريكي، هذه القيمة توافق المبلغ الأدنى للاستحقاق وليس للعملية التجارية.
- ينبغي أن يكون الطلب بالضرورة متعلق بتعهد خارجي ويتحقق حسب شروط نظام الصرف والتجارة الخارجية.
- ينبغي أن تكون مدة الاستحقاق محددة.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

- يجب أن يكون طلب العون الاقتصادي لهدف عقد شراء العملات الأجنبية لأجل، ويتم الإمضاء عليها من طرف طالب العملة (العميل) والبنك التجاري وينبغي أن لا تقل المدة عن 3 أشهر ولا تزيد عن 36 شهر.

ولقد تم إلغاء هذا الميكانيزم (الصرف لأجل) في افريل 1994 بعد إتباع برنامج الاستقرار، والذي لم يستطع أن يعمر لمدة أطول لسببين:¹

1- سبب ظرفي: يتعلق بنقص وسائل الدفع الدولية مما دفع البنك المركزي إلى اتخاذ قرار يرغم فيه المستوردين (الخواص والعوام) بالبحث عن تمويلات خارجية خاصة، في مجال السلع الاستهلاكية النهائية، الأمر الذي تسبب في تحمل خسائر صرف أكيدة ومعتبرة بسبب التخفيض الذي خضع له سعر صرف الدينار.

2- غياب سوق صرف: عدم وجود سوق صرف دفع البنك المركزي إلى القيام بتغطية سعر الصرف الآجل، وبالتالي ابتعد هذا الدور عن البنوك التجارية والوسطاء المتخصصين الآخرين، فنتج عنه تحرير العمليات الجارية وإقامة سوق صرف ما بين البنوك سنة 1996 أين يتم فيه تحديد سعر صرف الدينار، إلا أنه وإلى غاية اليوم فإن هذا السوق البيني بقي رسالة ميتة.

إن سوق الصرف الوطني سوق ينظم، يسير، يراقب ويغذي الأعوان بالعملات الأجنبية لكنه لا يقوم إلا بالعمليات الآنية وعلى هذا فإن الصرف الآجل لا يعمل تماما وهذا دون تدخل أي طرف معني للتنديد بذلك (الأعوان الاقتصاديون، البنوك... الخ) وكان يجب انتظار إطلاق الأورو والانحراف المذهل للدينار أمام هذه العملة خاصة منذ سنة 2002 ليتحرك الأعوان الاقتصاديون ويجسسون بالخطر.²

ثانيا: تسيير احتياطي الصرف

إن رغبة البنوك المركزية الآسيوية في تحويل جزء من احتياطها إلى الأورو (كون الدولار تسببت في أزمات مالية حادة خاصة في أواخر التسعينات) ربما سيكون دافعا في تسريع العملة

¹ CNES, **Regards sur la politique monétaire en Algérie**, 26 session plénière, 2005, p115.

² فعلا، فقد نظم نادي "المقاولون والصناعيون لمتيجة CEIMI" يوم 2003/12/07 يوم دراسي بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتغطية مخاطر الصرف" التي أسفرت عن مطالبة هؤلاء المسؤولين السلطات المعنية (البنك المركزي ووزارة المالية) بفتح شبائيك الصرف الآجل وبسرعة للسماح لهؤلاء الأعوان من تغطية مخاطر الصرف الناجمة عن معاملات الشركات هذه مع العالم الخارجي. ومن المهم التأكيد مرة أخرى أنه إلى غاية اليوم لا يوجد أي تحرك جديد بخصوص هذا الشأن.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

الموحدة إلى ثاني عملة احتياط في العالم بعد الدولار وبالتالي سيمكن ذلك الجزائر من فرصة تنويع الاحتياط من العملات الأجنبية وفقا لعملتين أساسيتين، مما يعطي لمتخذي القرار حرية الاختيار في استخدام الاحتياطي الجزائري من العملات الصعبة. الشيء الذي يوفر للبلاد مزيدا من الأمان والاستقرار.

من هنا سيكون بنك الجزائر مطالبا بتنويع احتياطاته بين الدولار والأورو (وبدرجة أقل الين) حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار ومنطقة الأورو ومنطقة الين. ليستخدم الدولار لتسوية تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأورو مع الاتحاد الأوروبي والين مع اليابان وذلك للحد من التحويل بين الدولار والأورو والين الذي لا يكون في صالح الجزائر. فتنويع الاحتياطي مع توجيه تفضيلي للأورو سيقبل من مخاطر الصرف المتأنية من تقلبات أسعار صرف العملات. أما فيما يخص تسيير الاحتياطيات النقدية في الجزائر فالمعلوم حسب تصريح صندوق النقد الدولي هو أن الجزائر تحتفظ بحوالي 47 مليار دولار في شكل سندات حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتفظ بحوالي 23 مليار أورو في بنوك أوروبية أما البقية فتُجهل لحد الآن كيفية إدارتها حيث يكتفي بنك الجزائر بالإعلان عن قيمة الاحتياطي كل سنة دون تقديم تفاصيل أخرى عن كيفية تسييرها وهو ما يُصعب علينا إعطاء تحاليل أكثر من هذا القدر.

ثالثا: إجراء إصلاحات وتعديلات على البنوك

من وسائل تقليل مخاطر التسويات إحداث تغيير في تقنيات إدارة البنك للمخاطر، إذ يمكن مثلا تعديل عمليات التحكيم في مخاطر الائتمان حتى تتمكن من تحديد ومكافحة تعرض الأطراف للمخاطر في تسويات عمليات النقد الأجنبي. كما أن تحسين الإعداد لعمليات المدفوعات وترتيبات البنوك المراسلة وقدرات الشبكات الثنائية قد يقلل أيضا من مخاطر التسويات وتغيير توقيت المدفوعات والتعرف على ما تم استلامه نهائيا، أو الذي لم يتم استلامه بأسرع ما يمكن، ربما يساعد البنوك أيضا على تقصير مدة استمرار مخاطر التسوية وهذه الحلول لا تحتاج إلى مشاركة القطاع العام ويمكن أن تقلل بشكل كبير من مخاطر التسوية.

لقد قامت الجزائر بخطوة هامة جدا في مجال تسوية المدفوعات الدولية تمثلت في تطوير نظام الدفع في الجزائر، فقد عرفت سنة 2005 إنجاز عمليات هامة لعصرنه البنية التحتية للنظام المالي ومن ضمنها تحقيق نظام الدفع، حيث أصدر مجلس النقد والقرض في سياق الانطلاق الفعلي لنظام الدفع

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

نهاية 2005، نظاما يتضمن تنظيم وسير التسوية الإجمالية والفورية أو الدفع المستعجل والمعروف "بالنظام الجزائري للتسوية الفورية" (ARTS).

قام بنك الجزائر بإبرام صفقة مع البنك العالمي من أجل إنشاء مشروع تطوير هيكل النظام المالي الجزائري، وفي إطار تدعيم هذا المشروع، استفاد بنك الجزائر من قرض يقدر بـ16.5 مليون دولار من طرف البنك العالمي، والأهداف الأساسية التي سطرها هذا المشروع هي:¹

- إقامة هيكل يسمح فيه بمعالجة عمليات ما بين البنوك والسوق المالي بأكثر فاعلية وبالخصوص تطوير نظام الدفع للمبالغ الضخمة.

- تطوير قوانين ومعايير النظام الجديد لمقاصة المعاملات ذات المبالغ الصغيرة.

- تطوير نظام المعلومات للبنك كمكمل أساسي ومدعم لأنظمة الدفع ومعالجة عمليات السياسة النقدية، تغطية الصرف،... الخ

- تدعيم هيكل الاتصالات بين البنك المركزي والمقر الاجتماعي للبنوك، المؤسسات البنكية، مركز الشبكات البنكية، الخزينة العمومية والمودع المركزي. فشبكات الاتصالات ستعمل على تسهيل وظيفة المبادلات ومعالجة الدفع ومبادلة المعطيات ما بين البنوك.

هذا المشروع هدفه إقامة نظام دفع ما بين البنوك متطور وأيضا على مستوى المدفوعات ذات المبالغ الضخمة في الوقت الحقيقي والتي ستضمن تحويل الأموال بطريقة فعالة، مضمونة وسريعة، هذا حسب توصيات "لجنة بنك التسويات الدولية".

إن نظام الدفع للمبالغ الضخمة في الوقت الحقيقي (RTGS) يحتاج إلى وجود شبكة اتصالات موثوق بها، مضمونة وفعالة. في هذا الإطار قام بنك الجزائر بإمضاء عقد سنة 2002 مع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل إنشاء نظام المشاركة المغلق لصالح المجموعة البنكية، تكون فاعلة وحتمية، وتهتم أساسيات العقد بصيانة الشبكة التي تكون ضرورية من أجل مواصلة عملها بشكل متواصل.

إن إقامة نظام التسويات الإجمالية في الوقت الحقيقي للمبالغ الضخمة وكذلك مقاصة إلكترونية لمدفوعات المبالغ الصغيرة تهدف إلى تسهيل تطوير الوساطة البنكية وتسيير المخاطر خاصة منها مخاطر الصرف وإنشاء خدمات بنكية جديدة للخوادم كبطاقات القرض وطاقات الدفع

¹ Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel, 2002, p69

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

وتوطيد العلاقة المؤسساتية والمالية مع الأسواق المالية العالمية وخلق وسط يسمح بمشاركة البنوك الأجنبية في السوق المالي الجزائري. إذ بدأت الأعمال القائمة على إنشاء هذا النظام يوم 5 سبتمبر 2004 وكانت رزنامة الأشغال على النحو التالي:¹

- تشكيل فرقة المشروع: سبتمبر 2004.
 - دراسة الوسط الأمني والتغييرات المنظوماتية المرتقبة: أكتوبر 2004.
 - تحضير ملف المواصفات التقنية: نوفمبر 2004.
 - قبول المواصفات المفصلة للمنظومة وتخصيص النظام: ديسمبر 2004.
 - استقبال التجهيزات: بداية مارس 2005.
 - إقامة برامج مخصصة: مارس 2005.
 - نشر معلومة المستعملين واختبارات وأرضية "المشارك": افريل 2005.
- 1- خصائص نظام الدفع للمبالغ الضخمة في الوقت الحقيقي الوطني
يختص نظام الدفع للمبالغ الضخمة في الوقت الحقيقي بالآتي:²

- دفع المبالغ الضخمة أو المستعجلة.
- دفع إجمالي (عملية بعملية) في الوقت الحقيقي (تنفيذ آني لأوامر الدفع).
- يتم عن طريق التحويل فقط.
- مخاطره محدودة.
- وجود فاصل مشترك مع نظام المعلومات لبنك الجزائر (المحاسبة العامة، السوق النقدي وسوق الصرف) والأنظمة الخارجية الأخرى (الأوراق المالية، المقاصة الالكترونية).
- كما يمتاز أيضا هذا النظام بأن التحويلات تكون غير قابلة للإرجاع منذ قبولها من طرف النظام من زاوية أن المدفوعات ستكون مضمونة بشكل مستمر خلال طول يوم التبادل.

2- الوظائف الأساسية لنظام الدفع للمبالغ الضخمة في الوقت الحقيقي

هناك العديد من الوظائف نذكر منها:

- تحقيق المدفوعات (الدفع من خلال التحويلات فقط) باستمرار وفي الوقت الحقيقي، بعد مراقبة أوتوماتيكية لوجود المبلغ الكافي في حساب التسوية للمشارك المعني.

¹ Media Bank, n76, fev/ mars/2005, p18.

² Hadj Arab abdelhamid, **projet système de paiements RTGS**, Media Bank, n67, août/sept/2003, p12

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

- نظام مثالي يستطيع أن ينطلق حسب ميكانيزم و بروتوكول يقبل مجموع تطبيقات نظام التسويات الإجمالية في الوقت الحقيقي.
- معالجة نتيجة المقاصة عن طريق الدين والقرض في نفس وقت حسابات المشاركين حسب نموذج "الكل أو اللاشيء".
- تسوية متنوعة لعمليات شراء وبيع الأوراق المالية، مسيرة من طرف المودع المركزي تتم على مستوى النظام وهو مؤسس على أوامر تحويل معيارية.
- إدارة حسابات التسوية للمتعاملين في الوقت الحقيقي.
- النظام يضمن نشر كشف حسابات التسوية ومعطيات أخرى.

رابعا: تطوير قطاع خارج المحروقات

إن تحسن أسعار النفط مع توافر المناخ السياسي الملائم يسمح للجزائر بأن تقلل من التبعية عن طريق إجراءات تحفيزية للنهوض بالقطاع الخاص، سواء كان مصدر الاستثمار محليا أو أجنبيا لتطوير القطاع الحقيقي.

لجذب رؤوس أموال أجنبية يجب على الجزائر تبني سياسة مرنة لسعر الصرف (وهو ما بدأت الجزائر في تطبيقه في التسعينات بالرغم من الرقابة المؤقتة لحركة رؤوس الأموال إلى الخارج) والذي يعتبر العامل الأساسي بالنسبة للجزائر ويمكن لحركته أن تؤثر في أسعار السلع المتداولة في السوق العالمي حيث أن السلع المستوردة تُستخدم كمدخلات في المنتجات المحلية. وتفيد الدراسات أن الاقتصاديات المفتوحة في وجه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تتجه نحو تبني نظام صرف مرن، كما أكدت دراسات أخرى أن نظام سعر الصرف الثابت لا يمكن أن يصمد طويلا في أي نوع من الاقتصاديات.¹

من جهة أخرى، نظرا لاتساع نطاق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والتي تنص على إلغاء القيود غير التعريفية والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بالإضافة إلى السياسات التحررية التي تبنتها معظم اقتصاديات العالم اليوم فقد أدى ذلك إلى قيام الجزائر باعتماد إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير من خلال برامج للإصلاح الاقتصادي.

¹ بن زاردي، ترجمة بلحسن علي، ما نجحت أندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 01، دار الهدى عين مليلة، جامعة فرحات عباس، 2002، ص 196.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

تعد الصدمة النفطية في منتصف الثمانينات أكبر سبب وراء الأخذ بجملة من الإجراءات تخص تدعيم الصادرات الوطنية من غير المحروقات وتنويعها بهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في آفاق 2000 إلى 2 مليار دولار¹ (إلا أن ذلك لم يحدث) حيث تعد التشجيعات الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة 1986 أول إجراء في اتجاه ترقية الصادرات والتي تتمثل في الإعفاء الضريبي على أرباح الشركات التي تنجز عملية تجارية في الخارج بالإضافة إلى المرسوم 86-46 الصادر يوم 24 ديسمبر 1986 المتعلق بتقديم مساعدة مالية لتنمية الصادرات ثم توالى بعد ذلك عدد من الإجراءات تصب أغلبها في بناء اقتصاد خارج النفط وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل مما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية. إلا أنه لا يمكن إنكار وجود العديد من عوائق التصدير فتحليل معوقات التصدير والتعرف على مصدرها تعتبر من الأمور ذات الأهمية البالغة حيث تتيح للمؤسسات إمكانية رسم الاستراتيجيات الكفيلة لمجابهة المنافسة الأجنبية ويمكن إيجاز هذه المعوقات فيما يلي:²

- المعوقات الرسمية: يقصد بها المشاكل التي تعترض نشاط تصدير المنتجات المحلية بسبب الإجراءات والقوانين الرسمية داخل البلد المصدر أو من قبل الجهات المحلية ذات العلاقة برسم أهداف وسياسات التصدير.
 - المعوقات الداخلية: يقصد بها العقبات والمشاكل التي تعترض نشاط التصدير في الداخل والتي تكون غالبا سبب الإجراءات المحلية داخل إطار الشركة، ويمكن للمؤسسة في الغالب السيطرة عليها في الداخل.
 - المعوقات الخارجية: وهي التي تعترض نشاط المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية وتكون في الغالب بسبب الإجراءات داخل السوق الخارجية، حيث يصعب على المؤسسات المصدرة السيطرة عليها.
- لهذا السبب قامت السلطات الوطنية بالتفكير في تبني إستراتيجية تهدف إلى تنمية الصادرات غير النفطية من خلال اعتماد سلسلة من الإجراءات والتدابير أهمها:³

¹ وصاف السعيد، قويدري محمد، تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، الحوافز والعوائق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 35، 2005، ص216.

² وصاف سعيدي، قويدري محمد، مرجع سابق، ص233.

³ المرجع نفسه، ص234.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

- سياسة سعر الصرف: وتجلت في تخفيض السلطات الاقتصادية العمومية سعر صرف العملة الوطنية في افريل 1994.
 - تأمين وضممان الصادرات: تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضممان الصادرات مع بداية 1996 تديره "الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات" (CAGEX) حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.
 - تمويل الصادرات.
 - إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.
 - حوصصة بعض المؤسسات.
 - التشجيع على الاستثمار.
- بالرغم من هذه الإجراءات والحوافز إلا أن الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن تنمية القطاعات خارج المحروقات وعن الآفاق التي تحتاج فعلا إلى إرادة سياسية فعلية في إطار القيام بإصلاحات هيكلية جذرية عميقة ومدروسة بدقة، ومتبوعة بتنمية العامل البشري في ذلك.

خامسا: التسيير الفعال للمديونية الخارجية

من العوامل الخارجية التي تعمل على تفاقم مشكلة خدمة المديونية هو تغير أسعار الصرف الذي يؤثر خاصة على الاقتصاديات التي تعاني من عدم توازن بين قطاعاتها الاقتصادية وهيكلها الجغرافي فتغير سعر الصرف كان في عدة مرات في غير صالح الجزائر وهو ما يفسر أن ارتفاع مخزون المديونية الخارجية ناتج عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي (العملة الممثلة لمداخيل الجزائر) مقارنة بالعملات الأخرى خاصة منها الأورو الذي يمثل 40% من حجم المديونية الجزائرية. الشيء الذي دفعنا إلى اقتراح التسيير الفعال للمديونية الخارجية الجزائرية التي تعاني من عبء تذبذبات أسعار صرف العملات الرئيسية فيما بينها وهذه الفعالية في التسيير يمكن أن تكون عن طريق الأساليب التالية:

1- **تحويل الديون إلى استثمارات:** من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية، تحويل الدين إلى استثمارات وهو اقتراح كان أول من تقدم به الاقتصادي "ملتزر" الذي

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

يرى "أن معظم البلاد المدينة تمتلك فيها الحكومات -من خلال قطاعها العام- كثيرا من المشروعات والطاقت الإنتاجية الهامة.... ونظرا لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات، فإنها تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين من مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة تدر عوائد اقتصادية معقولة وبهذا الشكل يمكن لهذا الاقتراح أنه يعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد، وتخفيف عبء ديونها وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية وتصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر".¹

عموما العملية تقتضي طرفا ثالثا هو المستثمر الذي غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات، حيث يقوم بشراء الدين من البنك (عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بحسم معين، ثم يتحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ الذي دفعه بالعملة المحلية ولكن بحسم أقل، وبفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محلية في إطار عملية الخوصصة حيث يقوم بتمويل البناء والتجهيز.²

من جانب آخر يأخذ تحويل الدين الخارجي أشكالا أخرى مثل تحويله إلى مشاريع لحماية البيئة وكذا مشاريع التنمية البشرية كالتعليم والصحة، حماية الطفولة وغيرها. أما ما قامت به الجزائر في هذا النحو لا يزال في خطواته الأولى حيث تم تنفيذ أول عملية تحويل الديون منذ سنوات قليلة فقط وبلغ مجموع ما تم تحويله 294 مليون أورو مع ثلاث دول أوروبية هي: إسبانيا، فرنسا وإيطاليا. عمليا، وبفضل موافقة نادي باريس على إدراج بند التحويل في اتفاقيات إعادة الجدولة في جويلية 2000 استطاعت الجزائر أن تبرم ثلاث اتفاقيات ثنائية مع كل من إسبانيا، إيطاليا وفرنسا، حيث تم الاتفاق سنة 2002 على تحويل دين قيمته 183 مليون أورو.

فيما يخص الدين الذي تم تحويله مع إسبانيا، يقدر بـ 40 مليون دولار في المرة الأولى ثم وصلت إلى 110 مليون دولار. وقد تم الاتفاق على تحويله إلى استثمارات من خلال توسيع القدرات الموجودة والمساهمة في المؤسسات العمومية. أما عن السعر الذي بيع به فقد كان 56% من القيمة الاسمية للديون المحولة، بمعنى أن المستثمر الإسباني أو الجزائري غير المقيم بالجزائر يدفع بالعملة الصعبة لإسبانيا فقط 56% من قيمة الدين المحول والبقية (46%) يتم مسحها.

¹ رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987، ص 265.

² عبد الكريم يحيى برويقات، فيصل بوطيبة، إشكالية تحويل الدين الخارجي، جامعة تلمسان، 2003، ص 01.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

أما الطرف الايطالي الذي وافق على تحويل دين قيمته 83 مليون أورو، ولم يكن هدفها نفس هدف اسبانيا في تعاملها مع تحويل الدين الذي كان يهدف بالأساس إلى الاستثمار، والذي يقتضي مبدئيا وجود طرف ثالث، بل ارتأت ايطاليا تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية ومشاريع بيئية. هذا وتعتبر أهم صفقة في تحويل الدين الخارجي تلك التي عقدتها الجزائر مع فرنسا على مرحلتين، والتي بلغت قيمتها 171 مليون أورو. فقد تم في مرحلة أولى (سنة 2002) تحويل ما قيمته 61 مليون أورو وتعثر الملف بسبب عدم تقديم المستثمرين الفرنسيين لمشاريع محددة يمكن توظيفها في إطار تشجيع الاستثمارات المباشرة في الجزائر، في الوقت الذي طالبت فيه السلطات الجزائرية الإسراع في وتيرة تحرير المبالغ المرتبطة بالاتفاق وتحويلها إلى استثمارات موازية مع اقتراح النظر في إمكانية توسيع الاتفاقية التي يمكن أن تحسن من وضعية الديون الجزائرية التي أعيد جدولتها والتي تعادل 54.1%؛ أي أكثر من 11 مليار دولار وفي مرحلة ثانية وافقت فرنسا على تحويل دين قيمته 110 مليون أورو كما أبدت استعدادا لرفع تحويل سنة 2006 تقدر بـ 288 مليون دولار وذلك بعد طلب الجزائر الرفع من نسبة التحويل من 10% إلى 30%.

إن إبداء الدول الثلاث تعاونها مع الجزائر فيما يتعلق بتحويل الدين الخارجي ومواصلة الجزائر مناشدتهم الاستمرار في توسيع نطاق العملية إنما يترجم عمليا العلاقات المتميزة التي تربط الجزائر بهذه الدول في إطار الأورو-متوسطي.

هذا من جهة تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات، أما من جهة مواجهة الآثار السلبية المرتبطة بانعكاس سعر الصرف فيجب على الحكومة الجزائرية اللجوء أيضا إلى فكرة إمكانية تحويل الديون الخارجية إلى ديون داخلية، مما يمكن من خفض التكلفة الباهظة (بالعملة الصعبة) للديون الخارجية، حيث أن ثلثها يعتبر ذا نوعية رديئة. كما تعد الديون العمومية للجزائر وهي ذات تكلفة عالية نسبيا عبئا يثقل كاهل ميزانية الدولة فهي تبلغ حسب إحصائيات سنة 2003 ما يعادل 31 مليار دولار، منها 1000 مليار دينار من الديون العمومية الداخلية.¹ فينبغي هنا أن يشكل التسيير الجديد (المسمى النشط) للديون الخارجية أولوية بالنسبة للهيكل المكلفة بهذه المهمة (بنك الجزائر والخزينة العمومية... الخ).

¹ الدورة العادية الثالثة والعشرون للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر 2003، ص 133.

الفصل الثالث:..... أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

2-الدفع المسبق: وافقت الدول الأعضاء في نادي باريس على الطلب الجزائري للتسديد المسبق لديونها الخارجية المعاد جدولتها سنتي 94-1995 خلال المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت يومي 11 و12 ماي 2006، حيث باشرت الجزائر يوم 12 ماي مفاوضاتها الثنائية مع التوقيع على اتفاق مع فرنسا يسمح بالدفع المسبق ل1.6 مليار دولار كما انتهجت نفس النهج مع 15 دولة أخرى عضوة، في النادي.

تقدر الحصة الإجمالية من الديون المتفق بشأنها 7.9 مليار دولار من مخزون يقارب 15 مليار دولار وهو ما يعني أن مديونية الجزائر وصلت إلى حدود 7 مليار دولار (علما أن الجزائر سددت ما قيمته 117.9 مليار دولار من سنة 1985 إلى 2005 منها 34 مليار فوائد) وقد تفاوض الوفد الجزائري الذي ترأسه وزير المالية رفقة محافظ بنك الجزائر خلال يومين حول آليات التسديد للديون التي قامت الجزائر بإعادة جدولتها سنتي 2004 و2005 وتوصل الطرفان إلى اتفاق متعدد الأطراف كمرحلة أولى ليفتح الباب للتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع 16 دولة معينة بالديون الجزائرية وهي على التوالي: فرنسا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، اسبانيا والولايات المتحدة إضافة إلى فنلندا، إيطاليا، اليابان، النرويج، هولندا، بريطانيا، والسويد وسويسرا. وتصدر الإشارة إلى ثلاث دول هي: روسيا، أيرلندا وأستراليا العضوة في النادي غير المعنية بالاتفاق، إذ سبق وأن سويت مسألة الديون مع روسيا خلال اتفاق ثنائي فيما ليس للجزائر ديونا اتجاه أستراليا وأيرلندا.¹ وسوف تستمر المفاوضات إلى غاية 30 نوفمبر للتوقيع على 15 اتفاقية خاصة مع إيطاليا التي تقدر قيمة الديون الخارجية لديها بـ1.7 مليار دولار والولايات المتحدة التي تقدر الديون الجزائرية لديها بـ1.2 مليار دولار.

من جانب آخر (هذا بالطبع دون الولوج في التحليل المعمق لتباين الآراء بخصوص الخطة الجزائرية الرامية إلى الدفع المسبق للديون المعاد جدولتها بين معارض، متحفظ وداعم لها) فإن من المزايا الأساسية التي يأتي بها الدفع المسبق للديون هو التقليل من مخاطر البلد وتحسين سمعته بحيث تصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، كما سيتغير نوع المخاطر التي تواجه الجزائر من مخاطر دين إلى مخاطر استثمارات، ومن جهة ثانية، فبالدفع المسبق سوف تتجنب الجزائر بصفة نهائية الزيادة الاسمية لقيمة المديونية الناتجة عن تذبذب العملات الأساسية خاصة منها الأورو والدولار.

¹ يومية "الخبر"، العدد 4701، 13 ماي 2006، ص 06.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

إن سياسة الدفع المسبق التي انتهجتها الجزائر ساعدت على تقليص الديون الجزائرية إلى أقل من مليار دولار، وفي الحقيقة يرجع سبب انتهاء هذه السياسة من طرف الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة المداحيل المتأتية عن قطاع المحروقات، وكذلك ارتفاع احتياطي الصرف الجزائري الذي وصل مستويات قياسية، كل ذلك كان له دور كبير في زوال كابوس المديونية الذي ظل مرافقا للجزائر منذ الاستقلال.

إن انخفاض قيمة المديونية إلى أدنى حد جنب الجزائر خسائر من الممكن سببها انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، إلا أنه وقبل زوال كابوس المديونية خاصة في السنوات الأخيرة التي تميزت بانخفاض كبير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو لوحظ حدوث خسائر وذلك بارتفاع قيمة المديونية المستحقة للاتحاد الأوروبي، وهذا ما تم تبيينه في المبحث الرابع من هذا الفصل.

سادسا: تشجيع المبادلات التجارية مع دول خارج أوروبا وأمريكا

تعامل الجزائر بدرجة كبيرة مع السوق الأوروبية والأمريكية يجعلها أكثر عرضة لخطر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو، خاصة في حالة انخفاض قيمة الدولار، مما يستوجب على الجزائر البحث عن أسواق جديدة للتعامل، وهذا ما أدركته الجزائر، حيث نلاحظ ارتفاع في نسبة تعامل الجزائر مع الأسواق الآسيوية مثل الصين والتي أصبحت قوة اقتصادية لا يستهان بها، خاصة وأن المنتجات الصينية موجهة بالدرجة الأولى إلى أسواق الدول النامية التي تسعى وراء المنتجات الرخيصة، وهذا ما تحققه المنتجات الصينية.

سابعا: تفعيل دور البورصة

تعتبر البورصة المؤشر الاقتصادي الذي يعكس درجة نمو وتقدم الاقتصاد القومي، فضلا عن دورها الهام في جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وبالتالي فهو سوق هامة تقدم للمشروعات ما تحتاج إليه من موارد مالية ضرورية سواء لاستثمارها في نشاطها الإنتاجي أو لإضافة وحدات إنتاجية جديدة.

و تكمن أهمية البورصة في مساهمتها في ترقية الادخار على المدى الطويل وتنشيط وإنعاش التجديدات المالية، كما تساهم البورصة في محاربة الاكتناز وذلك بفتح قنوات الموارد المالية نحو النشاطات الأكثر إنتاجية.

الفصل الثالث: أثر تغير قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

وبالتالي فإن البورصة لها دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي الذي من شأنه تقليل تبعية الدولة للأسواق العالمية، حيث أن الاستثمار يحقق للدولة مزايا عدة تؤدي إلى تقليل خطر الصرف. إلا أن الملاحظ هو افتقار البورصة الجزائرية إلى الفعالية والكفاءة ومرد ذلك ما يلي:

- عدم وجود سوق حقيقي للبورصة في الجزائر، فما هي إلا بورصة مصغرة.
- نقص الخبرة في مجال المعاملات المالية في البورصة، حيث أن بورصة الجزائر حديثة النشأة.
- لا توجد دعامة حقيقية لتمويل هذا الجهاز المالي.

لذلك يجب النظر في كل هذه العوامل ومحاولة معالجة الاختلالات فيها من أجل تحقيق الأهداف التي تصبو إليها البورصة الجزائرية، ومن أجل تقوية الاقتصاد وجعله قادرا على تغطية وتسيير خطر الصرف.

رغم الإجراءات التي قامت بها الجزائر بهدف التقليل من خطر الصرف إلا أنها تفتقر للشفافية والفاعلية في التطبيق، مما يجعل هذه الإجراءات ذات تأثير محدود وضعيف، خاصة وأنه لا يلاحظ أي ارتفاع في صادرات الجزائر خارج المحروقات. أما في مجال الاستثمارات، فرغم كل الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي إلا أن العديد من المستثمرين يجدون صعوبة في الاستثمار في الجزائر وذلك بسبب افتقار هذه القوانين للتطبيق الفعلي، كما أنه لا يوجد نظام فعلي يدعم تغطية خطر الصرف، فالملاحظ هو عدم تطبيق أي تقنية من تقنيات تسيير خطر الصرف سواء منها الداخلية أو الخارجية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

تعتبر النتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة على مستوى التوازن الكلي والمتمثلة في تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم الاحتياطي من سعر الصرف، وتراجع المديونية الخارجية، وانخفاض خدمة الدين، وتحقيق فائض في رصيد الميزانية العامة، لم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة الرشاد المالي، بل كانت نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار البترول. وفيما يخص سياسة الصرف في الجزائر فقد شهدت في العقد الأخير تغيرات جذرية بانقلابها من نظام الصرف الثابت إلى نظام صرف عائم - موجه - بعدما بقيت لعدة عقود بعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع المديونية الخارجية خلال تلك الفترة، وقد مر هذا التحول في نظام سعر الصرف بعدة مراحل أبرزها مرحلة تخفيض قيمة العملة التي قامت بها الدولة بغرض إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، إلا أن هذا التخفيض لم يحقق الأهداف المرجوة منه، وهذا راجع إلى طبيعة البنية الاقتصادية الجزائرية التي تتمثل في الاعتماد على صادرات النفط، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات الأجنبية.

إذ إن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري ككل خاصة رصيد ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى بنية التجارة الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية بنسبة تفوق 50% استيرادا وتصديرا، وأيضا قيمة الديون المقدرة بالعملة الأمريكية والتي تفوق 40%، بالإضافة إلى أن التدهور الكبير في القيمة الحقيقية للدولار يؤثر بدرجة كبيرة على القدرة الشرائية لعائدات النفط، وبالتالي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات والاقتصاد ككل. كما يؤدي إلى وقوع الجزائر في المرض الهولندي وهو ما يبدو واضحا وجليا خاصة بعد ارتفاع الأجور الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات. كما يؤدي ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار إلى ارتفاع أسعار السلع المتأتية من الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار الداخلية وبالتالي ارتفاع معدل التضخم. كما أن ارتفاع الأورو مقابل الدولار أدى إلى انخفاض قيمة الدينار مقابل الأورو، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار قيمة الدينار أمام العملات الدولية. إلا أن التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي بطريقة مباشرة وذلك لأن الاستثمار تحكمه مجموعة من العوامل أهمها الجانب الأمني والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة لجذب الاستثمار.

الخاتمة

إن ما يجعل سعر الصرف يؤثر في الاقتصاد هو استخدامه في تسوية المدفوعات مع بقية العالم، فعمليات شراء وبيع السلع والخدمات مع الخارج تتم بعملات مختلفة وتكون بواسطة وسائل دفع دولية مثل: الحوالات المصرفية، الشيك، الكمبيالات التجارية، التحصيل المستندي والاعتماد المستندي، هذه العملات ينبغي أن تكون قابلة للتحويل وتتم على مستوى دولي أو ما يسمى بالسيولة الدولية، حيث تكون النقود دولية عندما تستعمل من طرف غير مقيمي الدولة المصدرة لتلك النقود وأهمها الدولار الأمريكي، الأورو، الين الياباني والجنيه الإسترليني.

إن تحديد قيمة العملات فيما بينها يحتاج إلى وجود سوق صرف من شأنه أن يحدد قيمة العملات فيما بينها، حيث يتم فيه اعتبار أحد العملات كسلعة تثمن بعملة أخرى، إلا أن هذا السوق يختلف كثيرا عن أسواق السلع، وليس له مكان محدد، كما أنه يخضع للعديد من المتغيرات، وتلعب الدولة والبنوك والمؤسسات الدولية فيه دورا كبيرا، وهناك عدة أنواع من سوق الصرف وهي سوق الصرف الآجل، سوق الصرف العاجل، سوق الخيارات وسوق العقود المالية المستقبلية.

إن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وانتهاج نظام تعويم العملة أدى إلى إحداث ديناميكية كبيرة في سوق الصرف فتعددت فيه المعاملات والأنشطة من تغطية، مضاربة ومراجعة. كل هذه التغيرات المتسارعة دفعت بعلماء الاقتصاد بالاهتمام بموضوع سعر الصرف وقيام عدة نظريات ونماذج تصب جميعها في إعطاء إطار نظري لسعر الصرف ولعل أهمها: نظرية تعادل القدرة الشرائية، نظرية تعادل معدلات الفائدة، بالإضافة إلى نماذج نقدية بأسعار مرنة وغير مرنة مثل نموذج ماندل-فلامينغ. إلا أن كل هذه النماذج تبقى عاجزة عن إعطاء تفسير دقيق لتغير سعر الصرف.

إن زوال نظام قاعدة الذهب وانحيار نظام بريتون وودز أدى إلى انتهاج نظام سعر الصرف العائم بدل سعر الصرف الثابت، الأمر الذي جعل الدول تنتهج سياسة تخفيض قيمة العملة للحصول على القيمة الحقيقية لها. وذلك للدور الذي يلعبه سعر الصرف من خلال تأثيره على أغلب المتغيرات الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية، كما يعتبر دافعا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

كما تنقسم العملات الدولية إلى قسمين أساسيين: عملات ارتكازية دولية تحضى بالقبول العام في جميع دول العالم، وتستعمل للمبادلات التجارية، وأهم هذه العملات: الدولار، الأورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني. وعملات محلية تحضى بالقبول فقط داخل الدولة صاحبة العملة ولا تستعمل في تسوية المبادلات التجارية، كما تكون مربوطة بإحدى العملات الرئيسية أو بسلة من العملات الرئيسية. وبما أن الدولار هو العملة الأولى عالميا فإن أغلب العملات مربوطة بالدولار أو

بسلة من العملات يمثل فيها الدولار الجزء الأكبر، الأمر الذي يدعم قوة الدولار، كما أن بعض الدول انتهجت نظام الدولار والذي ينقسم إلى قسمين: دولة رسمية (كاملة) وفيها تستغني الدولة عن عملتها وتستخدم الدولار كعملة أساسية في جميع معاملاتها سواء الداخلية منها أو الخارجية، ودولة جزئية إذ تسمح فيها الدولة باستخدام الدولار إلى جانب عملتها الرئيسية، وذلك بهدف التقليل من خطر تغير سعر الصرف.

لقد قام الاتحاد الأوروبي بخطوة كبيرة في مجال الشراكة الأوروبية تمثلت في توحيد العملة (الأورو) المتداولة من طرف دول الاتحاد، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة تقلب أسعار صرف عملات الاتحاد فيما بينها، ويقلل تكاليف تحويل العملة ويدعم المبادلات بين دول الاتحاد، والأمر الأهم هو أن هذه العملة تمثل قوة اقتصادية كبيرة خاصة وأنها مدعومة من طرف دول ذات قوة اقتصادية كبيرة مثل ألمانيا وفرنسا... إلخ، مما يجعلها المنافس الأول للدولار خاصة وأن الأورو احتل المرتبة الثانية في تسوية المبادلات التجارية العالمية، مما أصبح يهدد الدولار الأمريكي الذي بدأ يفقد جزءاً من مكانته التي حضي بها لسنوات، وذلك بعد ظهور الأورو.

إن المنافسة بين الدولار والأورو جعلت العالم تحت رحمة ما تسفر عنه هذه المنافسة، خاصة وأنه في بدايات الأورو كان هناك تقارب كبير بين سعر صرف كل من الدولار والأورو، إلا أنه وبعد سنة 2003 نلاحظ ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على الاقتصاد العالمي ككل سواء الدول النامية أو الدول المتقدمة، خاصة وأن انخفاض الدولار في بادئ الأمر كان من تدبير الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة قدرة الولايات المتحدة على منافسة الاتحاد الأوروبي، إلا أنه انخفض أكثر من الحد المرغوب فيه مما أصبح يهدد حتى الاقتصاد الأمريكي، أما في ما يخص الاتحاد الأوروبي فقد عانى من هذا الارتفاع خاصة وأنه أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأوروبية في الأسواق العالمية، إلا أن الاتحاد الأوروبي استفاد من هذا الارتفاع وذلك بانخفاض تكاليف أسعار البترول المسعر بالدولار الأمريكي.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، إذ إنه يعتمد على صادراته من النفط، فقد بلغت صادرات الجزائر من المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات هائلة في مجال المحروقات (المحروقات السائلة - خامة، مكثف و منتجات مكررة-)، المحروقات الغازية - غاز طبيعي، غاز طبيعي مميّع، غاز البترول المميّع -)، الأمر الذي ساعد على زيادة النمو الاقتصادي فيها، وفي السنوات الأخيرة لوحظ ارتفاع مداخيل الجزائر، وذلك نتيجة ارتفاع

أسعار المحروقات التي وصلت إلى مستويات قياسية بتجاوزها عتبة الـ100 دولار للبرميل، مما جعل ميزان المدفوعات يحقق فائضا كبيرا، كما أن احتياطي الصرف بلغ أعلى مستوياته وذلك لتجاوزه الـ130 مليار دولار، مما ساعد على تخفيض قيمة المديونية إلى أدنى مستوياتها وذلك بوصولها إلى أقل من مليار دولار، كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدل النمو وزيادة الناتج الداخلي، إلا أن المشكل القائم هو أن معظم مداخيل الجزائر مقومة بالدولار وأكثر من وارداتها متأتية من الاتحاد الأوروبي؛ أي أنها مقومة بالأورو، الأمر الذي يجعل سعر صرف الدولار مقابل الأورو ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري.

بالإضافة إلى ما سبق فقد بدأت الجزائر في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق بانتهاج سياسات عديدة تدعم هذا المنحى، أهمها التوجه من نظام الصرف الثابت إلى التعويم الموجه، والتي مرت بمراحل، بداية من الانزلاق التدريجي المراقب (1987-1992) إلى سياسة التخفيض (أفريل 1994)، ثم الدخول في مرحلة "قابلية تحويل الدينار" الذي ترتب عنه في الأخير إنشاء سوق الصرف ما بين العملات (1995).

لقد كان لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو أثرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل المحروقات المقومة أساسا بالدولار، خاصة وأن واردات الجزائر المتأتية من الاتحاد الأوروبي تتجاوز الـ50%، وهي مقومة بالأورو؛ أي أن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يرفع من تكاليف السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري، ذلك بارتفاع أسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد)، أما عن الأثر على المديونية فقد أدى هذا الانخفاض في قيمة الدولار مقابل الأورو إلى زيادة قيمة المديونية المقومة بالأورو، الأمر الذي كلف الجزائر إلى دولارات إضافية في تسوية المديونية.

أما عن أسعار البترول فقد تأثرت بانخفاض قيمة الدولار وذلك بارتفاعها إلى مستويات قياسية، الأمر الذي ساعد على التخفيف من حدة هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، إلا أنه رغم هذا الارتفاع الكبير في الأسعار لوحظ ازدياد الفجوة بين السعر الاسمي والحقيقي للبترول، بسبب انخفاض قيمة الدولار، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية لمداخيل البترول، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية لعائدات الجزائر المتأتية من المحروقات.

أما بالنسبة للمتغيرات الداخلية فلم تتأثر بطريقة مباشرة، وذلك لأنها تتأثر أساساً بأسعار البترول، وبالتالي فإن هذه المتغيرات تتأثر عن طريق متغيرات أخرى لها علاقة مباشرة بانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

إن الخسائر التي تكبدتها الجزائر جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو كانت سبباً في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي من شأنها أن تخفف من حدة هذه الظاهرة، حيث قامت بتسيير احتياطي الصرف وذلك عن طريق تحويله إلى سلة من العملات يمثل فيها الدولار والأورو الجزء الأكبر، كما قامت بتشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم قطاع الفلاحة وكل القطاعات خارج المحروقات، كما قامت بتسديد ديونها قبل الاستحقاق وذلك لتقليل من خدمة الدين، أما على مستوى البنوك فقد قامت بتطوير نظام الدفع من خلال إقامة هيكل يسمح بمعالجة عمليات ما بين البنوك والسوق المالي بأكثر فاعلية، وبالخصوص نظام الدفع للمبالغ الضخمة، والذي يسمى "بالنظام الجزائري للتسوية الفورية".

أما فيما يتعلق "بسرعة الصرف الفعلي الحقيقي" فقد تم تثبيته من طرف بنك الجزائر بطريقة صريحة، لكن استقرار هذا النوع من أسعار الصرف يزداد أهميته على المدى المتوسط والطويل، إلا أن الذي يهم الأعوان الاقتصاديين هو اتخاذ القرارات اليومية التي تتأثر "بسرعة الصرف الاسمي"، نتيجة لذلك ينبغي أن يفرض استقرار سرعة الصرف الفعلي وجوده لأنه ليس من المعقول أن تطلب من الأعوان الاقتصاديين التفكير في المدى المتوسط والطويل وهم يواجهون صعوبات في تسيير حاضرتهم.

أمام هذا التهديد الخارجي لم ترقى هذه الإجراءات إلى الحد المطلوب، بل على العكس من ذلك، إذ لم نلاحظ أية جدية في هذه الإجراءات، خاصة وأن الجزائر لم تسعى إلى دعم تقنيات تغطية خطر الصرف التي نجدها مهمشة تماماً ولا تكاد تذكر، مما يجعل المتعاملين الاقتصاديين عاجزين على تغطية خطر الصرف.

أضف إلى كل هذا ضرورة التسيير الفعال لاحتياطي الصرف الذي نُجهل لحد الآن كيفية إدارته هو الآخر، حيث يكتفي بنك الجزائر بالإعلان عن قيمة الاحتياطي كل سنة دون تقديم تفاصيل أخرى عن كيفية تسييره.

بالرغم من الحلول السابقة للحد من خطر سعر الصرف، إلا أنها غير كافية رغم أنها ضرورية، خاصة بالنسبة لاقتصاد يعتمد على المحروقات بنسبة شبه مطلقة كالإقتصاد الوطني. بل يجب العمل

على وضع استراتيجيات واضحة وصارمة من أجل دعم وتحقيق تقنيات تغطية خطر الصرف المتبعة مثل: الفوترة، المقاصة، التغطية الآجلة، التغطية عن طريق خيارات العملة.... إلخ. وذلك من خلال تدعيم دور البنوك والبورصة والمؤسسات المالية. كما أن تشجيع الدولة للقطاعات خارج المحروقات لا يعتبر كافيا بل يجب السعي وراء تطويرها، خاصة وأن أسعار المحروقات ليست مضمونة بل تتميز بتذبذب كبير يجعل الجزائر عرضت للازمات الاقتصادية.

ومن خلال دراسة هذا الموضوع يمكن أن نرجع أسباب هذه الخسائر التي تعاني منها الجزائر جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو إلى ما يلي:

- الاعتماد الكلي على إيرادات المحروقات مع العلم أن أسعار المحروقات تتميز بالتغيرات المفاجئة والتي لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فيها.

- عدم كفاءة القطاع الزراعي الذي بمقدوره أن يكون مصدرا كبيرا للإيرادات، وذلك لتوفر كل الإمكانيات التي من شأنها جعل هذا القطاع من أهم القطاعات، إلا أنه ورغم كل الإمكانيات المتاحة نجد أن الجزائر تعتبر من أكبر مستوردي القمح في العالم.

- الغياب الحقيقي لسوق الصرف في الجزائر، وذلك ناتج عن عدم فعالية السوق النقدي وسوق الودائع اللذان يعتبران هاما في حركة ونشاط سوق الصرف.

- عدم فعالية قطاع الاستثمار الذي نجد أنه محصور في مجالات محدودة، إذ إن معظم الاستثمارات الأجنبية موجهة إلى قطاع المحروقات.

- ضعف الجهاز البنكي وعدم قدرة الدولة على تطبيق تقنيات خاصة بتغطية سعر الصرف.

- الغياب الحقيقي لدور البورصة، والتي من شأنها تمويل وجذب الاستثمارات.

وحتى يبني اقتصاد متطور لا بد من وجود إصلاحات نشطة وفعالة تمكن من تقليص أخطار التقلبات في أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري، والتوازن الخارجي والداخلي، من أجل ذلك تم تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، ولن يتأتى ذلك إلا باللجوء إلى تفعيل القطاعات خارج المحروقات (الزراعي، الصناعي....)، وذلك باستغلال الموارد المتاحة استغلالا عقلانيا من شأنه أن يجعل هذه القطاعات فعالة.

- ترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وفعالية ومرونة، من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة لضمان نمو فعلي، من خلال ضبط أحسن للمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.
- دعم الاستثمارات الأجنبية والشراكة الإنتاجية، والسعي لتوجيه الاستثمارات في مجال التجارة والأنشطة الإنتاجية مما يساهم في تقليص الواردات.
- دعم قطاع السياحة الذي من شأنه أن يحقق مداخيل كبيرة للدولة، خاصة وأن الجزائر تملك مقومات هائلة في مجال السياحة، إلا أنها ليست مستغلة بشكل كافي.
- العمل على تنشيط وتفعيل سوق الصرف وتطبيق سعر الصرف الآجل باعتباره آلية معتمدة دوليا في مجال تغطية خطر الصرف.
- توظيف جزء من الاحتياطي في المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، ك شراء السندات التي تعود بفوائد معتبرة على الاقتصاد.
- الاحتفاظ باحتياطي الصرف على شكل سلة من العملات الدولية خاصة الأورو والدولار وذلك لتخفيف حدة التغيرات في سعر الصرف.
- تشجيع المبادلات التجارية مع الدول الآسيوية، مثل الصين، والتي تتميز بانخفاض أسعارها، وذلك لتجنب استخدام الأورو في تسوية المبادلات.
- استخدام التقنيات الداخلية والخارجية التي من شأنها تغطية خطر الصرف.
- وضع شروط خاصة على المستثمرين الأجانب الذين يوجهون كل استثماراتهم لقطاع المحروقات، ومن شأن هذه الشروط أن تفرض على هذه الشركات تنويع استثماراتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

البليوغرافيا

المراجع العربية

أولاً: الكتب

- 1- أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي للاورو مؤسسات شباب الجامعة، 2000.
- 2- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسين، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1984.
- 3- إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
- 4- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- 5- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع؛ بيروت، لبنان، 2003.
- 6- بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 7- جيمس جواريني، ريجاردا ستروب، ترجمة وتعريب، عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 8- حسين الخضري، الأورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية، 2002.
- 9- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهاء الشرق، القاهرة، 1998.
- 10- دومينيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1975.
- 11- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987.
- 12- رونالد ماكدونالد، سي بول هالوود، النقود والتمويل الدولي، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007.

- 13- سرمد كوكب الجميل، الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد للنشر والتوزيع، الموصل، العراق، 2001.
- 14- صبيحي تادرس قريصة وكامل عبد المقصود بكري، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974.
- 15- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 16- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.
- 17- عبد الباسط وفا محمد، المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- 18- عبد الحميد مبارك، محمود يونس، إقتصاد النقود والتجارة الدولية، كلية التجارة الإسكندرية بيروت، 1996.
- 19- عبد الكريم يحي برويقات، فيصل بوطيبة، إشكالية تحويل الدين الخارجي، جامعة تلمسان، 2003
- 20- عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- 21- فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998-1999.
- 22- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.
- 23- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 24- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 25- مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1997.
- 26- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (الجزء الثالث)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 27- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر

والتوزيع، الجزائر، 2006.

28- محمد حلمي مراد، أصول الإقتصاد، الجزء الخامس، القاهرة ، 1964.

29- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

30- محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

31- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.

32- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

33- مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، يونيو 1997.

34- مغاوري شلبي علي، الأورو، الأثر على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، 2000.

35- نشأة الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة مصر، 2006.

36- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2001.

ثانيا: الدوريات والمجلات

1- أندروبيرغ وادوارد وبورنز ستاين، النقاش الدائر حول الدولار، مجلة التمويل والتنمية، العدد 28، 2000.

2- أندريا بوبولا وانسى اوتكر، لغز القطبية الثنائية المستمر، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2004.

3- جورج تافلاس، الاستخدام الدولي للعملات الدولار والاورو، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1998.

4- جورج س تافلاس، الاستخدام الدولي للعملات، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، سنة 2004.

5- كينث س روجوف، إعادة التفكير في قيود رأس المال، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2002.

6- لورا إ. كودريس، أسواق العملات الأجنبية، الهيكل والمخاطر المرتبطة بالنظام، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، 1996.

7- هايير مايير، أو نجر هورست، عملة واحدة للإتحاد الأوروبي، مجلة التمويل و التنمية، العدد 03، سبتمبر 1992.

8- بن زاردي، ترجمة بلحسن علي، ما نجحت أندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 01، دار الهدى عين مليلة، جامعة فرحات عباس، 2002

9- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الاورو على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2007.

10- رابح شريط، الاقتصاد الجزائري والأورو، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 08، 2003.

11- لويس صفاء، المضاربون على الدولار يشعلون أسعار الذهب، مجلة المصور، العدد 4036-15، فيفري 2002.

12- مسار منصف، إشكالية سعر الصرف في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، عدد 05، 1995.

13- وصاف السعيد، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد 1، 2002.

14- وصاف السعيد، قويدري محمد، تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائري، الحوافز والعوائق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 35/34، 2005.

ثالثا: الندوات والملتقيات

1- عيسى محمد الغزالي، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003.

2- محمود محي الدين، أحمد كجوك، سياسة سعر الصرف في مصر، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

3- صندوق النقد الدولي، منهجية تحديد أسعار الصرف، نشرة صندوق النقد الدولي، العدد 28، 2000.

4- بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بومرداس، 2005.

5- جباري عبد الوهاب، تأثيرات الأورو على التجارة الخارجية والصادرات النفطية للدول العربية، ملتقى الأورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005.

6- صرامة عبد الواحد، دور الأورو في التجارة الدولية، ملتقى الأورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل، 2005.

7- فرج عبد الفتاح، البنك المركزي الأوروبي، ملتقى الأورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، أفريل 2005.

8- حيدر عباس، مصطفى إبراهيم عبد النبي، سلمى محمد صالح محمد يحيى، بنك السودان المركزي، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، 2006.

9- عبد القادر بن حمادي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2001.

10- أحمد أبو الفتوح على الناقة، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، (د.س.ن).

رابعاً: الرسائل الجامعية

1- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص151.

2- علة محمد، الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2003.

- 3- السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

خامسا: الجرائد

1- جريد الخبر.

2- جريدة المساء.

سادسا: مصادر البيانات الإحصائية

1- الديوان الوطني للإحصائيات.

2- بنك الجزائر.

3- المديرية العامة للجمارك.

4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط oabec.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1-Anne. Kruege, **la détermination des taux de change**. Economica, paris, 1985.
- 2-Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport annuel, 2002.
- 3-Barthalon Eric, **Crises financiers**, Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998.
- 4-Claude Gnos , **L'euro monnaie pour l'an 2000**, édition management, Mai 1999.
- 5-CNES, **Regards sur la politique monétaire en Algérie**, 26 session plénière, 2005.
- 6-Curry, steue. & weiss tohm, projet, **A nalysis in Developing cont** , stmartis, london Ist, Published, 1993.
- 7-D. Salvatore, **International economy**, 7^{ème} edition, John Wiley and son, New york, 2001.
- 8-dornbush R, **the theory of flexible exchange rate regimes & macroeconomic policy in the economics of exchange rates**, ed by jacob frenkel & harry johnson; addison-wesley publishing co U.S.A ; 1972.
- 9-Ephrin Clark, Michel levasscur and patrick, **International Finance**, CHAPMAN HALL, N.Y. 1995.
- 10-François desheemakaeke , **mieux comprendre l'euro** , édition d'organisation , paris ,1998.
- 11-Gilles jacoube, **Le Système monétaire et financier européen collection** .paris, 2003.
- 12-Hadj Arab abdelhamid, **projet système de paiements RTGS**, Media Bank, n67, août/sept/2003.
- 13-J. Peyrard, **Gestion Financière Internationale**, Librairie Vuibert, 1999.
- 14-Jean Kllein Bernard Marois, **Gestion et Strategie financiere internationale**, Dunod, Paris, 1985.

- 15-Jean pierre Allegret, Bernard courbis, **Monnaie, Finances et mondialisation**, Vuibert, paris, 2003.
- 16-Joint Economic Committee Staff Report, Office of the Chairman, Connie Mack, “**Basics of Dollarization**, United States Senate, January 2000.
- 17-Josette Peyrard, **Gestion financiere international**, CLET, Paris, 2^{ème} édition, 1989.
- 18-Li Wenhao, **CURRENCY COMPETITION BETWEEN EURO AND US DOLLAR**, Paper No, 18 June 2004.
- 19-Li Wenhao, **Currency Competition Between EURO And US Dollar**, Berlin school of economics, 2004.
- 20-Mauric byé, **Relation économiques internationales**, collection Dalloz, 5édition, paris, 1987.
- 21-Maurice Debauvais, et y.sinnah, **LA GESTION GLOBALE DU RISQUE DE CHANGE, NOUVEAUX ENJEUX ET NOUVEAUX RISQUES**, Economica, Paris, 2^e Edition,1992.
- 22-Maurice Debeauvais, **La gestion globale du risque de change, Nouveaux enjeux et nouveaux risques**, 2eme édition, economica, 1992
- 23-P.isard,"**lessons from empirical models exchanges rates quarterly journal of economics**, 1987.
- 24-Patrick Gillot et Daniel pion , **le nouveau cambiste**, ESKA, Paris, 4 ème édition , 1993.
- 25-Philippe Avoyoet autres, **Finance APPLIQUÉ**, paris, dunod, 1993.
- 26-Philippe D’arrisenet et thierry Schwob, **Finance internationale**, Hachette, Paris, 1990.
- 27-Reinhart, Carmen M., Kenneth S. Rogoff and Miguel A. Savastano. **Addicted to Dollars** , NBER Working Paper, October 2003.
- 28-Rosenberg,, M, **currency forecasting, A guide to Fundametal & Technical Models of Exchange Rate Determination**, 1996.
- 29-sahadevan, g & kamaiach B , **monetary model of balance of payements under fixed & managed floating exchange rates**, the indian case , the indian economic journal, vol 42, 1994.
- 30-Senator Connie Mack spells, **Why the US should encourage dollarisation**, Central Banking Publications, P.64.
- 31-Sorsa pirrita , **Algetia tha real exchange rate** , zlexport diversigation and trade protection IMF working Papper Psorsa @imf . 1999.
- 32-World Bank,“**Dollarization: Theoretical and Empirical Models**”

مواقع الأنترنت

1- إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر، الشبكة المصرفية العالمية النسائية،
2008/11/25

www.swwb.org

2- بيتري كنين، مضار تثبيت أسعار صرف العملات، 2007/08/11

<http://www.misbahalhurriyya.org/?gclid=CND89JMCFRJvugodZS1-Vw>

- 3- حفيظة صوالي، جريدة الخبر 08.05.2008
http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=108905&idc=49&date_insert=20080507&p=
- 4- حفيظة صوالي، جريدة الخبر 08.05.2008
http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=108911&idc=49&date_insert=20080507&p
- 5- درس العوامل المؤثرة للعمليات، أضيف في: 2006/05/11
<http://www.fx-int.com/dros/show.php?lessid=32>
- 6- مغاوري شلي، الأورو من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، 2008/04/05.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177155852397&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout
- 7- محمد عبد الدائم، هل ينجح الاتحاد النقدي الأوروبي في تدويل الأورو، 2008/04/20.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00713BD2-96E8-497A-BD13-129D20B666A1.htm>
- 8- مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 2008/08/08
<http://shpsc.com/articles/149.htm>
- 9- مفهوم سعر الصرف وأهميته، 2008/04/12.
http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=906
- 10- صلاح الصيفي، انخفاض قيمة الدولار وتأثيره على الاقتصاد الدولي، 17/12/2007، آخر تحديث للموقع: 2008/05/11 أخذت بتاريخ 2008/05/13 .
http://islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=98&catid=99&artid=11075
- 11- وائل قديح، سياسات وترتيبات أسعار الصرف، التحديث الأخير 26/02/2007 .01:56
http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_12.htm
- 12- سعدوني محمد، مجلة العلوم الإنسانية، السياسات النقدية المشتركة في الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي نظام الأورو محاوره وسياسته، 2008/05/10.
<http://www.ulum.nl/b69.htm>
- 13 - www.investopedia.com/terms/e/eurodollar.asp30 - k. 20/11/2008
- 14 - wfhumme1.net/eurodollars.html14 - k. 21/11/2008
- 15- Senator Connie Mack spells, Why the US should encourage dollarisation, Central Banking Publications, P.64., 24/11/2008, www.centralbanking.co.uk/pdfs/mack.pdf
- 16 - ideas.repec.org/pp/udt/wpbssdt/findollarisation.html
- 17-[http://lnweb18.worldbank.org/External/lac/lac.nsf/0/84e2905b927d3789852568ce005d4f3b?](http://lnweb18.worldbank.org/External/lac/lac.nsf/0/84e2905b927d3789852568ce005d4f3b?OpenDocument)
OpenDocument
- 18- World Bank. "Dollarization: Theoretical and Empirical Models," 12/10/2008
- 19- ideas.repec.org/p/rut/rutres/2000006.html. 17/11/2008
- 20- www.imf.org/external/pubbs/ft/issues/issues24/index.htm. 15/11/2008
- 21-http://islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=98&catid=99&artid=11075
- 22- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm>
12/10/2008

- 23-http://local.taleea.com/archive/column_details.php?aid=196&cid=3435&ISSUENO=1657
12/10/2008
- 24- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995C1CFE-069D-4D50-8878-C90CDE734DCE.htm>
10/10/2008
- 25-<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm> .
10/10/2008
- 26- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm>
10/10/2008
- 27-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtiHadEuro/sec03.doc_cvt.htm .
21/06/2008
- 28- www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtiHadEuro/sec06.doc_cvt.htm - 105k.
12/06/2008
- 29-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtiHadEuro/sec03.doc_cvt.htm .
12/08/2008
- 30- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177155852397&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout. 12/08/2008
- 31-http://thawra.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=66296880420080421230202
10/08/2008
- 32-http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156214098&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout
- 33- <http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=899>
- 34-www.fmi.com

البرامج المستعملة

- 1- MATLAB V6.5
- 2- Microsoft Office Excel 2003
- 3- SPSS V 15

الملخص

إن التحولات الاقتصادية الدولية أفرزت انعكاسات هامة على الساحة الاقتصادية، خاصة تلك التي مست أسواق المال، إذ بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو أدنى مستوياته في الفترة الأخيرة، مما أثر على كل اقتصاديات العالم، سواء منها المتقدمة أو النامية، والجزائر كدولة نامية تتميز بالازدواجية في التعاملات النقدية، إذ إن أغلب إيراداتها مقومة بالدولار، وأكثر من 50% من نفقاتها مقومة بالأورو.

ويهدف هذا البحث إلى تبيين أثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري، إذ تم التطرق إلى دراسة أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الموازنة الخارجية، والمتمثلة في ميزان المدفوعات بكل عناصره، ثم الموازنة الداخلية من خلال دراسة أثر هذا التغير في سعر الصرف على الإيرادات والنفقات، وكل ما تعلق بهما.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن التغير في سعر الصرف يكلف الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة، خاصة على مستوى الميزان التجاري، إذا إن أغلب صادرات الجزائر تتمثل في المحروقات من نفط وغاز، والتي تقوم بالدولار، في حين يتم تقويم أغلب الواردات بالأورو كونها متأتية من دول الاتحاد الأوربي. إلا أن ارتفاع سعر البترول في الآونة الأخيرة كان له بالغ الأثر في تغطية هذه الخسائر الناتجة عن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، العملات، الدولية، الدولار، الأورو، الدولار.

Summary

the international economic changes resulted important reflections on the economic scene, especially those that affected the financial markets when dollar exchange rate lows against the euro those last years. And this decline affected the global economy of both developed and developing countries. Algeria as a developing country is characterized by a duplication system in its cash exchanges, its incomes are treated by dollar and more than 50 % of its expenditures are treated by euro.

This search aims to show the effect of dollar's exchange rate decline on the Algerian economy. the study deals with dollar's decline on the exterior balance including all the elements of the payments balance. then the impact on the internal balance through the study of the effect of the exchange rate decline on the imports and the expenditures and on all what is related to them.

The study concluded that the exchange rate decline costs the Algerian economy significant losses, in particular what concerns the balance of trade since most the Algerian exports are based on oil and gas whereas its imports are based on the deals with the European union, But last year's high oil prices had a deep impact to cover the losses resulted from the decline of the dollar exchange rate against the euro .

Keywords: Exchange rate, Balance of Payments, Trade balance, Euro, Dollar, Dollarization, International currencies .

résumé

L'évolution économique internationale a laissé d'importantes répercussions sur la scène économique, particulièrement celles qui affectent les marchés de capitaux. Alors que le taux de change de dollar a atteint un niveau bas au cours de la dernière période et ça a touché toutes les économies du monde qu'ils soient développées ou en cours de développement. l'Algérie comme un pays en cours de développement est caractérisée par la duplication dans les transactions monétaires que la plupart de ses revenus sont évalués en dollar et plus de 50 % de ses dépenses sont évalués en euro.

Notre recherche vise à identifier l'impact du changement du taux de dollar contre l'euro sur l'économie algérienne. Nous avons étudié l'impact des taux de change de dollar comparé par l'euro sur le budget des affaires étrangères et le balance des paiements avec tous ses éléments, ensuite l'étude de cet impact sur les recettes et les dépenses.

En concluant que le changement des taux de change a coûté une grande perte pour l'économie Algérienne notamment en ce qui concerne la balance commerciale ,comme la majorité des exportation sont évalués en dollar;bien que l'évaluation des importations est en euro car ils découlant de l'union européenne. Toutefois,la hausse des prix du pétrole ces deniers temps a eu un profond impact sur la couverture des pertes résultant de la dépréciation du taux de change de dollar contre l'euro.

Mots-clés : Taux de change, Balance des paiements, Balance commerciale, Euro, Dollar, La dollarisation, Monnaies internationaux.